الجمـــهورية الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة

الماستـــر

تخصص: (مالية وتجارة دولية)

تحت عنوان:

أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2020

إعداد الطالبين:

❖ دمدوم سفيان

❖ زيتوني أسامة

إشراف الأستاذ:

د.خروف منير

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم
والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء
والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه
وسلم.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ
الدكتور المشرف **"خروف منير"** على
كل ماقدمه لنا من توجيهات ومعلومات
قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا
في جميع جوانبها كما نتقدم بجزيل
الشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة
الموقرة دون نسيان جميع الأصدقاء
والزملاء وكل من ساهم في العمل من
قريب أو من بعيد فمنا أفضل وأسمى
تقدير.

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد

إلى الوالدين الكريمين و الزوجة الكريمة و أبنائي و إخوتي و جميع الأصدقاء

سفيان دمدوم

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد

إلى الوالدين الكريمين و إخوتي الأعزاء

و جميع الأصدقاء

أسامة زيتوني

ملخص : حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي الجزائري من خلال إجراء دراسة تحليلية للفترة من سنة2000 حتى سنة 2020 للمتغيرين وهما المتغير الأول وهو الناتج الإجمالي المحلي ويمثل النمو الاقتصاديوالمتغير المتمثل في الصادرات خارج المحروقات وقد أظهرت الدراسة أنه لايوجد تأثير كبير للصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي الجزائري

Abstract

This study aims to shed light on the impact of exports outside of the hydrocarbon fuel on the

Algerian economic growth through conducting an analytic study between the period of 2000 and

2020. The study shows that there is no big impact of the exports outside of hydrocarbon fuel on

the Algerian economic growth. These exports still play a marginalized role in the Algerian

economy

Key words:

Exports outside the hydrocarbon fuel, Algerian economic growth, the total domestic production..

الـــفـــهـــــرس

الفهرس :

إهداء	IV
شكر و تقدير	IV
فهرس	IV
قائمة الجداول	IV
قائمة الاشكال	IV
المقدمة	01
الفصل الاول : التأصيل النظري لتجارة الخارجية	07
المبحث الاول: ماهية التجارة الخارجية	08
المطلب الاول: مفاهيم حول التجارة الخارجية	08
المطلب الثاني: دوافع قيام التجارة الخارجية	09
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	10
المبحث الثاني : ماهية التصدير	23
المطلب الاول: مفهوم التصدير ودوافعه	23
المطلب الثاني: أهمية و أنواع التصدير	26
المطلب الثالث: أهم نظريات التصدير والاستراتيجيات المتبعة	32
المطلب الرابع: مضاعف التصدير	35
الفصل الثاني :التأصيل النظري للنمو الاقتصادي	40
المبحث الاول : مفهوم النمو الإقتصادي وأنواعه	41
المطلب الأول : مفهوم النمو	41
المطلب الثاني :أنواع النمو	42
المبحث الثاني :مقاييس النمو الإقتصادي ومحدداته	46

المطلب الأول : مقاييس النمو	46
المطلب الثاني : محددات النمو	47
المبحث الثالث : نماذج النمو وعلاقته بالصادرات	50
المطلب الأول : نماذج النمو	50
المطلب الثاني:علاقة الصادرات بالنمو	57
الفصل الثالث : دراسة تحليلية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي الجزائري من عام 2000 حتى 2020	63
المبحث الأول : نظرة عامة على الإقتصاد الجزائري	63
المطلب الأول: الإقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي ومركزية التسيير	63
المطلب الثاني : الاقتصاد الجزائري في ظل مرحلة الإنفتاح الاقتصادي	71
المبحث الثاني : واقع الصادرات في الجزائر	74
المطلب الاول : واقع الصادرات	74
المطلب الثاني : المطلب الثاني: الهيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات	78
المطلب الثالث : الهيكل الجغرافي للصادرات خارج المحروقات	80
المبحث الثالث : أثر الصادرات خارج المحروقات على إجمالي الناتج المحلى والنمو	84
المطلب الأول : مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي	84
المطلب الثاني: تقييم أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي الجزائري	88
الخاتمة	90
قائمة المراجع	94

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	يمثل أهم الدراسات التي اهتمت بعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي	52
02	توزيع استثمارات الخطة الثلاثية بين القطاعات المختلفة.....	59
03	المبادلات الخارجية للسلع والخدمات.....	61
04	تطور المبادلات التجارية الجزائرية من (2000 إلى 2020).....	69
05	هيكل الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2020).....	71
06	الهيكل الجغرافي للصادرات خارج المحروقات.....	73
07	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.....	77

قائمة الاشكال

الرقم	الاشكال	الصفحة
01	التصدير المباشر.....	23
02	التصدير غير المباشر.....	24
03	العلاقة بين السكان و الدخل.....	42
04	تطور التجارة الخارجية في الجزائر من 1963 إلى 1973.....	60
05	تطور التجارة الخارجية في الجزائر من 1974 إلى 1994.....	64
06	تطور الصادرات الجزائرية من 2000 إلى 2020.....	67
07	تطور الصادرات الجزائرية من 2000 إلى 2020.....	70
08	هيكل الصادرات خارج المحروقات بالدولار الأمريكي.....	72
09	الهيكل الجغرافي للصادرات خ/م سنة 2000.....	75
10	الهيكل الجغرافي للصادرات خ/م سنة 2010.....	75
11	الهيكل الجغرافي للصادرات خ/م سنة 2020.....	75
12	تطور كل من الناتج المحلي الاجمالي و الصادرات خارج المحروقات.....	78

المقدمة العامة

المقدمة :

شهدت نهاية الثمانينات تغيرات إقتصادية كبيرة، و ذلك بسقوط النظام الإقتصادي الاشتراكي و ظهور نظام اقتصادي عالمي جديد، مبني على أسس العولمة و تفعيل تعاون اقتصادي بين الدول عن طريق التبادل الناتج عن التفاوت بين اقتصادياتها، وأصبح اللجوء إلى التجارة الخارجية يعد أمرا حتميا، مهما كانت القوة الاقتصادية لدولة ما، الأمر الذي أدى لارتفاع الأصوات الداعية إلى إزالة العراقيل والحدود أمام التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال بين تلك الدول، وباعتبار قطاع التجارة الخارجية محرك للنمو الاقتصادي اعتبر منذ القدم هدفا تسعى إليه معظم الدول، بالاعتماد على العديد من المحددات والتي من بينها الصادرات، بوصفها اهم ركيزة في التجارة الخارجية، ومحركا رئيسيا لهذا النمو، فهي تشكل موردا هام للعملة الصعبة ، والتنمية و تحسين المؤشرات الاقتصادية ، ومن ثم رفع مستوى معيشة الأفراد و خفض نسب البطالة وتحقيق تزايد الثروة العامة.

ولما كان الاقتصاد الجزائري جزء من المنظومة الاقتصادية العالمية، أصبح اندماجه فيها أمر مفروضا علينا، مما دفع بالدولة للقيام بالعديد من الإصلاحات الهيكلية تميزت بمركزية التسيير وانتهاج نهج اشتراكي يعتمد على أحادية التصدير أي أنه اقتصادي ريعي، كما عمدت الحكومات المتعاقبة للعمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات وتنويعها، وجعلها تتماشى مع متطلبات المرحلة بالاعتماد على المزايا التي توفرها السوق، فالتجارة الخارجية للجزائر تجعلها تعتمد على تصدير النفط ب بنسبة تفوق 95%، الأمر الذي يجعل اقتصادها خاضع لتقلبات أسعار النفط ويجعل علاقتها بالنمو الاقتصادي غير مستقرة وهشة في وجه الصدمات الاقتصادية الخارجية ، ما أعطى للتجارة الخارجية وتنويع الصادرات نصيب الاسد من الاهتمام خلال السياسات المنتهجة منذ الاستقلال، لبناء هيكل اقتصادي متين و لتحقيق الانعاش الاقتصادي والانفتاح على الخارج. وبالتالي فإن دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر تكمن في تنوع صادراتها لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة ، والتعرف على مدى فعالية الهياكل والوكالات الاقتصادية والتشريعية لترقية وتنوع الصادرات، خاصة أننا في عالم يشهد تغيرات سريعة تعكس تباين الأداء الاقتصادي لمختلف الدول .

الإشكالية :

وبناء على ما سبق ذكره سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من (2000-2020)؟

التساؤلات الفرعية : تندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية هي :

- ✓ هل الصادرات فعلا محرك للنمو الاقتصادي ؟
- ✓ ما هو واقع الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري ؟
- ✓ هل ساهمت الاجراءات والسياسات المتخذة في اطار استراتيجية تنمية الصادرات في ارتفاع صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة 2000- 2020 ؟

الفرضيات :

تؤثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2020 من خلال أن تنمية هذه الأخيرة تزيد من الدخل الوطني وتنوع مصادره مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستمر.

الفرضيات الفرعية:

1. تساهم الصادرات في تحريك عجلة النمو الاقتصادي للدول من خلال تمويل احتياجات ومتطلبات العملية التنموية.
2. مازالت للصادرات النفطية حصة الأسد في هيكل الصادرات الجزائرية، ومازالت الصادرات خارج المحروقات في مرحلة النشوء كميا، سلعيا، قيميا، وجغرافيا.
3. ساهمت الاجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية في إطار استراتيجية تنمية الصادرات في تزايد الصادرات خارج المحروقات على نسق تصاعدي ضئيل تخلله بعد التذبذبات خلال الفترة 2000-2020.

أهمية الموضوع :

تستمد الدراسة أهميتها من كونها تعالج موضوعا بالغ الأهمية و هو أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي نظرا لما تلعبه الصادرات من دور في الاقتصاديات الحديثة فهي متغير رئيسي في الاقتصاد وقد تعدت أهميتها مجرد جالب للعملات الصعبة إلى كونها محرك رئيسي للنمو والتنمية الاقتصادية بمساهمتها في زيادة الدخل الوطني وتحقيق استثمارات جديدة وبذلك أصبحت الشغل الشاغل للاقتصاديات الريعية المعتمدة على تصدير المواد الأولية ومن بينها النفط والتي تجعل اقتصادياتها خاضعة وبشكل كبير لتقلبات أسعار النفط وعلاقتها بالنمو غير مستقرة وهذا ما عانت منه الجزائر وما جعل ترقية صادراتها وتنوعها من الأولويات عبر مختلف الحكومات والبرامج الاقتصادية .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى الاطلاع على العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات ومعدل النمو الاقتصادي و تأثير الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة بين 2000-2020 والتعرف على الوضع الحالي لقطاع الصادرات.وتحليل أهم أسباب ضعف هذا القطاع .

منهج الدراسة :

من أجل معالجة الموضوع والإحاطة بالإشكالية من جميع جوانبها تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي حيث يعد أحد مناهج البحث العلمي نظرا لملائمة هذا المنهج مع طبيعة وأهداف الدراسة، وقد قمنا بتوظيف المنهج الوصفي في الفصل الأول والثاني لدراسة الجانب النظري باعتباره مناسب لوصف متغيرات الدراسة والمتمثلة في وصف مكانة التجارة الخارجية في الاقتصاديات والتصدير و الأهمية التي يكتسيها كما قمنا بدراسة للجانب النظري للنمو الاقتصادي ومحدداته والعلاقة التي تربط الصادرات والنمو من خلال الدراسات السابقة أما في الفصل الثالث فقمنا من خلال الاحصائيات و الجداول والمنحنيات بتقديم تفسيرات وكشف العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي من خلال الربط وتحليل الإحصائيات والأرقام المقدمة خلا الفترة والممتدة خلال عشرون سنة من 2000 إلى 2020 .

حدود الدراسة : لكي يكون تحليل الموضوع دقيقا ، لابد من حدود لدراسته. فيما يخص الحدود المكانية فهذه الدراسة ستتم على الاقتصاد الجزائري ، و أما الحدود الزمنية فإن فترة الدراسة تمتد من سنة 2000 إلى 2020 ، وقد اعتمدنا هذه المدة لكي تكون الدراسة أكثر دقة .

الدراسات السابقة:

- **منال منصور إشكالية تنمية الصادرات خارج المحروقات –دراسة مقارنة مع تونس والمغرب** –رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة 2 –عبد الحميد مهري–الجزائر السنة الجامعية **2016** / 2017 حيث قامت بوصف موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي و إستراتيجية تنمية الصادرات ثم التعريف بواقع الصادرات في الجزائر و الإجراءات المتخذة لتنمية الصادرات تحليل حوافز التصدير .اعتمدت على الدراسة التحليلية من خلال عرض النتائج عبر جداول وتحليلها لم تركز هذه الدراسة على معالجة مشاكل المصدرين بل بحثت على حل نهائي من خلال تغيير نموذج النمو في الجزائر كما قامت بالمقارنة بين الاقتصاد الجزائري وكل من تونس والمغرب رغم الاختلاف الكبير بين هذه الاقتصاديات
- **التجاني بن سالم دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1970–2014)**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني في ميدان العلوم الاقتصادية و التسيير وعلوم تجارية فرع علوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد قياسي نوقشت وأجيزت علينا بتاريخ 2016/05/21 ،اعتمد على منهج الوصفي التحليلي لاستعراض واقع ا لصادرات على النمو في الاقتصاد ، وكذا المنهج الإحصائي الوصفي لدراسة الجوانب المتعلقة بتطور الصادرات و النمو الاقتصادي خلال فترة المغطاة ، باستعمال المعطيات المشتقة من مختلف المصادر .وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الصادرات هي محرك للنمو وأن هناك علاقة ارتباط قوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي .
- **قشرو فتيحة إستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية–دراسة تحليلية تقييميه للفترة 2014 – 2000** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص :نقود،مالية و بنوك جامعة الدكتور يحيى فارس–المدية– الجزائر.

تقديم دراسة وصفية تشريحية لإستراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ، ضمن مراحل تحرير التجارة الخارجية ومواصلة تتبع مختلف التوجهات الداعمة لهذه الإستراتيجية إلى غاية سنة 2014 ، و إجراء مقارنات بين ما كانت عليه قبل انضمام الجزائر لبعض الاتفاقيات الإقليمية وبعدها ،

واستعانت بالمنهج التحليلي بشكل أكبر في دراسة مؤشرات أدائها و تنافسيتها من خلال اختيار المؤشرات الأكثر ملائمة ودلالة .وفي الفصل الثالث استخدمت المنهج التحليلي لتشخيص كل المشاكل والعراقيل والمخاطر التي تحيط بنشاط التصدير خارج المحروقات في الجزائر وتعيق تطوره .

- **أيت بن اعمر بن عجال آليات تشجيعا لصادرات خارج قطاع المحروقات "واقع وآفاق"** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير تخصص :نقود ومالية إلهام السنة 2016 /2017 جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير.

وضعت عدة فرضيات ثم قامت بالاستعانة بأدوات ووسائل منهجية ملائمة لطبيعة هذه الدراسة وقد اعتمدت في ذلك على عدة مناهج منها :المنهج الوصفي: لوصف وتقدير موضوع آليات تشجيع قطاع الصادرات بشكل عام، كذلك المنهج التاريخي: من أجل سرد نظريات التجارة الخارجية وواقع الصادرات في الدول النامية و وقائع تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات عبر السنين ؛ المنهج التحليلي للوصف الدقيق للبيانات الإحصائية والمعلومات ومحاولة تحليلها والوصول إلى التفسير الذي من شأنه أن يقود إلى اقتراح بعض التوصيات .

- **وسام عمرون أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية(2000-2020)** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث الميدان :علوم اقتصادية،والتسيير وعلوم تجارية الشعبة :علوم تجارية الاختصاص:مالية وتجارة دولية جامعة 8 ماي1945قالمة الجزائر السنة الجامعية: 2022-2023 .

من أجل معالجة الموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي و التحليلي فكان وصفي من خلال تحديد المفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي وتقسيماته ومنهج تحليلي من خلال تحليل وتفسير المنحنيات والمعطيات المتعلقة بتطور حجم الإنفاق الحكومي بشقيه الإنفاق الجاري نفقات التسيير واستعملت المنهج القياسي من خلال تحليل وتفسير وقياس المعطيات المتعلقة بأثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة من 2000-2020 .

مساهمة الدراسة :إن دراستنا تتفق مع الدراسات السابقة من ناحية البحث في أثار الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي بشكل مفصل وموضوعي، وأيضا من ناحية التذبذبات التي شهدتها

الصادرات خارج المحروقات خلال فترات مختلفة من الزمن وتأثيرها على النمو الاقتصادي ، وتختلف من ناحية المنهج حيث اعتمدنا على جانب التحليلي بالاعتماد على مختلف المصادر كما تتسم دراستنا بطول المدة وذلك لإعطاء أكثر دقة ومصداقية للتحليل .

هيكل الدراسة :

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية وهي :

- الدور الذي تلعبه الصادرات في التجارة الدولية و الاقتصاد ككل .
- مكانة النمو الاقتصادي
- العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي .

من أجل معالجة الموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي و التحليلي المنهج الوصفي في الفصل الأول والثاني لدراسة الجانب النظري ، أما في الفصل الثالث فاعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي فكان وصفي من خلال وصف حالة الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وحتى سنة 2000 ومنهج تحليلي من خلال تحليل وتفسير المنحنيات والمعطيات المتعلقة بتطور حجم الصادرات الجزائرية بنوعيه صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات .فقد تناولنا في الفصل الأول التأصيل النظري للتجارة الخارجية والتصدير:

- المبحث الاول: ماهية التجارة الخارجية
- المبحث الثاني : ماهية التصدير

.أما في الفصل الثاني تناولنا التأصيل النظري للنمو الاقتصادي

- المبحث الاول : مفهوم النمو الإقتصادي وأنواعه
- المبحث الثاني :مقاييس النمو الإقتصادي ومحدداته
- المبحث الثالث : نماذج النمو وعلاقته بالصادرات

وفي الفصل الثالث قمنا بدراسة الصادرات خارج المحروقات واثر هذه الظاهرة على النمو الاقتصادي وذلك من خلال

- المبحث الأول : نظرة عامة على الإقتصاد الجزائري
- المبحث الثاني : واقع الصادرات في الجزائر

- المبحث الثالث : أثر الصادرات خارج المحروقات على إجمالي الناتج المحلى والنمو

صعوبات الدراسة :كما هو معلوم فأي بحث علمي في مجال الاقتصاد يتميز بالتغيير المستمر، ومنه فقد واجهتنا بعض الصعوبات والعراقيل أثناء إنجازنا لهذا البحث نذكر منها:

- مشكل تضارب الإحصائيات وعدم تجانسها من مصدر لآخر مما سبب لنا صعوبة لاختيار بين هذه المصادر وهو الأمر الذي جعلنا نستعين بأكثر من مصدر لإتمام هذا العمل.
- الصعوبة التي تحيط بدراسة ومعالجة موضوع الصادرات خارج المحروقات، منها ضعف الصادرات خارج المحروقات وتذبذبها و طول المدة.

- الفصل الأول -

التأصيل النظري للتجارة الخارجية و الصادرات

تمهيد :

تميزت التجارة الخارجية بمكانة هامة في علم الاقتصاد ولكل الدول على السواء وذلك منذ القدم ايام التجاريين، باعتبار أن التجارة الخارجية وسيلة للحصول على مزيد من المعدن النفيس الذي اعتبر مصدرا للقوة آنذاك، كذلك اهتم الاقتصاديون الكلاسيك و النيوكلاسيك بهذا الموضوع وذلك في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أما في العصر الحديث فإنها أصبحت من أهم المواضيع الاقتصادية في ميدان العلاقات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بتوازن المبادلات الدولية ، فمعظم الدول تسعى جاهدة لترقية تعاملاتها مع الخارج من خلال تنوع الصادرات بالرفع من وتيرة انتاجها ومقدرته على المنافسة بحثا لرفع الدخل وميزان تجاري متوازن الامر الذي يرفع من معدل النمو ويحقق التنمية الاقتصادية والرفاهية المنشودة ،فالمتتبع للتطورات الاقتصادية على المستوى العالمي،يجد اختلاف المسالك و الاستراتيجيات التي اتبعت إزاء مسألة التجارة الدولية و التصدير، التي لا يمكن أن يتجاهلها أي اقتصادي ،باعتبار دورها الفعال في توجيه نشاط التجارة الدولية والصادرات ،فقد نالت التجارة الدولية قسطا وافرا من الاهتمام وخاصة في العقود الأخيرة ،لتيسير السبل للوصول إلى الأهداف المرجوة، بالشكل الذي يضمن تحقيق بعض المتغيرات في اقتصاديات الدول ،والرفع من معدل النمو الاقتصادي.وعلى هذا الأساس قسمنا الفصل إلى : المبحث الأول ويحتوي على ثلاث مطالب ،المطلب الأول مفاهيم حول التجارة الخارجية ،المطلب الثاني: دوافع قيام التجارة الخارجية والمطلب الثالث :النظريات المفسرة للتجارة الخارجية ،أما المبحث الثاني فقسمناه إلى أربع مطالب : المطلب الأول مفاهيم حول التصدير ودوافعه ،المطلب الثاني : أهمية و أنواع التصدير ومؤشرات تنافسية الصادرات، والمطلب الثالث : نظريات التصدير واستراتيجياته والمطلب الرابع : مضاعف التصدير .

المبحث الأول : ماهية التجارة الدولية

ظهرت التجارة الخارجية الدولية منذ العصور الأولى للتاريخ ولو بشكلها البدائي ، وكانت البداية الحقيقية لها بظهور الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر ، وأصبحت الحاجة ملحة للموارد الطبيعية اللازمة للصناعة ولو من الدول الأخرى ، وتصريف منتجات تامة الصنع في الأسواق الخارجية ، ومع التقدم الكبير في مجال وسائل النقل والمواصلات في العقد الاخير زاد حجم التجارة الخارجية واتسع نطاقها وأصبح العالم سوق واحدة ، يتم فيها تبادل مختلف المنتجات والخدمات . وفيما يلي سنحاول دراستها من مختلف الجوانب

المطلب الأول : مفاهيم حول التجارة الخارجية.

باعتبار التجارة الخارجية فرع من فروع الاقتصاد وجب على كل باحث معرفتها ودراستها من كل الجوانب وفيما يلي سنحاول تقديم عدة تعريفات ومفاهيم لها:

تعريف التجارة الخارجية : عرفت التجارة الخارجية على أنها عملية انتقال السلع و الخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات و القوانين و الأنظمة التي تعقد بين الدول وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي ، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك.

- ✓ كما يمكن أن تعرف على أنها : عملية التبادل التجاري التي تتم بين دولة ودول العالم الأخرى ، وتشمل عملية التبادل هذه : السلع المادية، .الخدمات، النقود و الأيدي العامل .
- ✓ و تعرف أيضا بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية و متمثلة في حركة السلع و الخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات سلع و الخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.[1]

عملية التبادل التجاري التي تتم بين دول العالم ، وتشمل عملية التبادل هذه : السلع المادية، الخدمات ، النقود و الأيدي العاملة .المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في : انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال ، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة ، أو بين حكومات و منظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة[2].

---

[1] التجاني بن سالم ،،دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2014) ،جامعة قاصدي مرباح ،بسكرة ، السنة 2016 ، ص3 .

[2] فوزي عبد الخالق فائق،العلاقات الاقتصادية الدولية ،الجامعة المفتوحة ،طرابلس ،سنة 1998 ، ص 04 .

هي " عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل .

المطلب الثاني : دوافع قيام التجارة الخارجية

رغم ما تلعبه التجارة الداخلية من إشباع لحاجات الأفراد من خلال عمليات التبادل المختلفة ،إلا أنها لم تتمكن من معالجة السبب الرئيسي أو المشكلة الاقتصادية الأهم وهي مشكلة النذرة النسبية للموارد الاقتصادية والتي من خلالها أدت إلى الحاجة إلى تعدي الحدود الجغرافية [1].يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية إلى العوامل التالية:

أولا : دوافع اقتصادية :

* مشكلة الاكتفاء الذاتي: حيث لا يمكن لأي دولة في العالم مهما كانت قوة اقتصادها أن تعتمد على نفسها كليا نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة في العالم. إشباع حاجات الأفراد داخل الدولة أمر صعب يكاد يكون مستحيل .

* التخصص الدولي : وذالك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين الدول ، لذالك يجب أن تخصص كل دولة في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف اقل وكفاءة عالية .

* اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدول: دفع لقيام التجارة بينها , مما يعطي لكل دولة ميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى وظهور ما بات يعرف باقتصاديات الحجم حيث يؤدي الإنتاج الواسع إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة بالدول الأخرى التي تنتج بكميات أقل مما يعطي ميزة تنافسية.

اختلاف ظروف الإنتاج فبعض الدول تتميز بثروات طبيعية كبيرة وبالتالي تتخصص في انتاج المحاصيل الزراعية كالبن و والموز القطن.....الخ أو استخراج الثروات الباطنية كالنفط، الذهب، الفوسفات ... وغيرها مثل دول الجنوب ودول أخرى تملك التطور التكنولوجي مثل دول الشمال .

زيادة القدرة الإنتاجية للمشاريع بسبب عنصر التكنولوجيا والدخول في مجال الإنتاج الكبير(اقتصاديات الحجم) وعجز السوق المحلي على استيعاب هذا الإنتاج إمكانية استغلال فرص تسويقية في الأسواق الخارجية

[1] بن شني عبد القادر ،تسيير عمليات التجارة الدولية مطبوعة بيداغوجية تخصص تجارة دولية ،جامعة عبد الحميد ابن باديس ،مستغانم ،سنة الدراسية 2021-2022 ،ص10 .

ثانيا : دوافع السياسية : وتتمثل في رغبة الدول الاستيلاء على الأسواق الخارجية لدول معينة وبالتالي السيطرة على اقتصادياتها مفهوم التبعية الاقتصادية من خلال خلق النذرة والمتاجرة بها عالميا بالتالي تحقيق النفوذ السياسي

ثالثا : دوافع الإجتماعية : اختلاف الميول و الأذواق : إذ أن أذواق الأفراد تختلف عن بعضها البعض ما يعطي صفة التنوع للمنتجات لمحاولة تلبية كل الأذواق فهناك من يبحث على الجودة وهناك من يبحث على السعر فكل حسب دخله ودوقه وحاجياته .

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية:

أن أهمية التجارة الخارجية جعلت الكثير من المفكرين وعلماء الاقتصاد يقدمون على دراستها وذلك منذ العصر الأول للتجارة الخارجية و في ما يلي أهم النظريات المفسرة لهذه الظاهرة الاقتصادية :

1- **نظرية النفقات المطلقة :** هي إحدى النظريات الاقتصادية الكلاسيكية التي تفسر كيفية تبادل البلدان للسلع والخدمات وكيفية تحديد أسعارها وتأثير هذا التبادل على النمو الاقتصادي والرخاء العام و يرى صاحبها آدم سميث أن العمل هو مصدر الثروة الحقيقي وجعل تقسيم العمل عاملاً جديدا في الحياة الاقتصادية ، بل يقول ريست الاقتصادي الفرنسي الشهير إن نظرية تقسيم الأعمال هي الفكرة الأساسية الجديدة في تعاليم آدم سميث ويقول أدم سميث : إن قيمة السلع تقدر بمقدار العمل الذي احتاج إليه ، أو المشقة التي تكبدها العامل1فالعمل هو مقياس القيمة المتبادلة و أن السلع في السوق تسري بطبيعتها نحو ثمن معلوم مقيَّد بالكمية وبالمطلوب فالربح والإيراد مأخوذة من محصول العمل كما يقول أنه في حال التنظيم الصحيح للعلاقات الاقتصادية بين الناس 2، فإن الاثنين سيستفيدان بطريقة متساوية ، وسيحققان أقصى قدر من الرفاهية والتطور الاقتصادي.3

و هذا القانون ينطبق على جميع العلاقات الاقتصادية سواء داخل الأسرة أو في المجتمع بأكمله فالحرية الاقتصادية هي المناخ الملائم لزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي وأنه يكفي لوجود فرق في نفقة الإنتاج

---

[1] أحمد محمد عبد الخالق ،الاقتصاد السياسي ،الإصدار 13 ،المكتبة الثقافية ،ص 27 .

[2] تامر البطراوي ،ابحاث في الاقتصاد السياسي النظرية الكلية عرض ومناقشة دار بيبول –الأزاريطة – الأسكندرية – جمهورية مصر العربية،سنة 2017 ، ص69

[3] محمد لطفي جمعة ،محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية و النظامات الأوروبية ،مؤسسة هنداوي،مصر،سنة 2012 ،ص 28-29-30-31

في بلدين لقيام التجارة بينهما فاختلاف النفقات المطلقة يشكل عند آدم سميث أساسا للتخصص و تقسيم العمل الدولي، و لذلك فهذا الاختلاف في رأيه هو سبب قيام التجارة الدولية.[1]
هنا من مصلحة روسيا شراء القماش من إيطاليا لأنه يكلف اقل من انتاجه محليا وكذا الأمر بالنسبة لإيطاليا تشتري القمح من روسيا تحقق اقل تكلفة فالمنعة هنا متبادلة وكلا الطرفين يحقق أرباح من ذلك .

و منه فالإنتاج المفرط للسلع بأكثر فاعلية يسمح للدول بتوفير المنتجات التي تختلف من حيث القدرة التنافسية فيما بينها[2]

وفي هذا الإطار، تحاول هذه النظرية التوضيح لخصائص وآليات التبادل التجاري العالمي وإبراز الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن توفرها، كما تُقدم تصورات حول أكثر الطرق فعالية في أداء النشاط التجاري في مختلف البلدان ،وتحول النظرية بذلك إلى أداة فعالة في إدارة التجارة العالمية وتحديد السياسات الضرورية لتمكينها من الازدهار والتحديث.[3]

ومن أهم نتائج هذه النظرية ،أن الحكومة يجب أن تتجنب التدخل في الاقتصاد ،وأن تترك الأسواق تعمل بحرية على فرضية التخصص و القدرة الكاملة للسوق وانعدام التدخل الحكومي في التجارة الدولية ،حتى تتمكن العلاقات الاقتصادية من بناء نظام اقتصادي أكثر كفاءة وفعالية ،وتحقيق أقصى قدر من الرفاهية الاجتماعية وعلى النقيض فإن أي تدخل من الحكومة سيؤدي إلى الاضطرابات في الأسواق ،وسيؤثر على التوازن الطبيعي في العلاقات الاقتصادية ،بالتالي سيؤدي إلى تدهور الرفاهية الاقتصادية للمجتمع بشكل عام.[4]

ولكن يوجد العديد من الانتقادات الموجهة لنظرية القيم المطلقة ،فمن الصعب تحقيق فرضية القدرة الكاملة للسوق في الواقع ،وتوجد العديد من العوائق التي يمكن أن تؤثر على التجارة الدولية ،مثل الرسوم

---

[1] Asher Isaac .phd,international trade tarief and commercial policies,Richard Irwin,1948 chicago ,93-109

[2] محمد فهي لهبط، محمود حمزة عليش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، مصر، سنة 1947، ص 27-31 .

[3] جميل محمد خالد ،أساسيات الاقتصاد الدولي ،الاكاديميون للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،سنة 2014 ،ص 21 و ص24 .

[4] GOTTFRIED HABERLER, A SURVEY OF INTERNATIONAL TRADE THEORY Revised and Enlarged ,Edition SPECIAL , PAPERS IN INTERNATIONAL ECONOMICS , No. 1, Jury 1961, p 06

الجمركية والحواجز التجارية الأخرى ،[1] ويمكن أن يؤدي التركيز على إنتاج السلع التي لديها ميزة مطلقة للبلد إلى تفاقم الفقر في الدول التي تعاني من عدم القدرة على إنتاج سلع مهمة للاستهلاك الداخلي ،كما أنه إذا كان أحد البلدين ينتج كلا من السلعتين بتكلفة أقل من نظيرتها في البلد الآخر ،حسب نظرية النفقات المطلقة فليس هناك فرصة لقيام التجارة الدولية لأنه لا يمكن أن يستورد أحد البلدين السلعتين من الآخر دون أن يصدر إليه شيئا.[2]

2- **نظرية النفقات النسبية :** تعبر هذه النظرية عن مبدأ أساسي في التجارة الدولية حيث نشر ديفيد ريكاردو كتابه مبادئ في الاقتصاد السياسي في أوائل القرن التاسع عشر عام 1817 و قدم فيه قانون النفقات النسبية الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى عصرنا الحاضر،حيث حسبه تنخرط البلدان في التجارة الدولية لسببين أساسيين ، كل منهما يساهم في مكاسبهم من التجارة.[3]

3- **أولاً :** الدول تتاجر لأنها كذلك تختلف عن بعضها البعض. الأمم ،مثل الأفراد ،يمكن أن تستفيد من الاختلافات من خلال الوصول إلى ترتيب يقوم فيه كل منهم بالأشياء التي يقوم بها بشكل جيد نسبيا.

ثانيًا : تتاجر البلدان لتحقيق وفورات الحجم في إنتاج ،وهذا يعني أنه إذا كان كل بلد ينتج مجموعة محدودة فقط من السلع، فيمكنه ذلك إنتاج كل من هذه السلع على نطاق أوسع ،وبالتالي أكثر كفاءة مما لو حاولت إنتاج كل شيء[4].

وبالتالي فكل دولة أو منطقة تستخدم مواردها بطريقة أفضل تتمكن من خلال ذلك أن تستفيد من هذه الفروق النسبية ،وتقلل تكاليف الإنتاج وتبيع المنتجات بأسعار أقل ،حيث أن المزايا النسبية لم تعترض على مبدأ الميزة المطلقة للتبادل التجاري ،لكنه تساءل ماذا يحصل لو استطاعت إحدى الدول إنتاج جميع السلع بكلفة أقل من غيرها ،هل يمكن أن يحصل تبادل تجاري مربح ؟ ،فطبقا لتحليل ريكاردو إذا كانت دولة ما متخلفة تخلف مطلق في كافة السلع فإنه لا يزال هناك أساس لقيام تجارة مربحة بينها و بين الدول الأخرى

[1] نعيم الظاهر،مدارس الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الاردن، سنة 2015،ص 69-70.

[2] John Stuart Mill , Principles Of Political Economy , The Project Gutenberg EBook , September 27, 2009, p18-19.

[3] خالد سعد زغلول،الاقتصاد السياسي، الطبغة الثانية، دار النهضة، القاهرة،سنة 2001، ص398 .

[4] A SURVEY OF INTERNATIONAL TRADE THEORY GOTTFRIED HABERLER Revised and Enlarged Edition p 07

على أساس الميزة النسبية ،أي أن أساس قيام التجارة سيظل موجود بين الدولتين إذا كانت درجة الكفاءة في إنتاج السلعتين مختلفة[1].

يعتمد أساس هذه النظرية على اعتبار أن قيمة السلعة تتحدد في ضوء حجم العمل اللازم لإنتاجها، بحيث تصبح تكلفة السلعة التي تحتاج إلى عشر ساعات عمل نصف تكلفة السلعة التي يحتاج إنتاجها لخمس ساعات عمل .ويقصد بالتكاليف النسبية النسبة بين نفقات الإنتاج لنفس السلعة في بلدين مختلفين ، أو النسبة بين نفقات الإنتاج لسلعتين مختلفتين في بلد واحد [2]

في العالم الحقيقي، أنماط التجارة الدولية تعكس التفاعل بين هذين الدافعين. كخطوة أولى نحو فهم أسباب وتأثيرات التجارة ، ومع ذلك ، من المفيد النظر في نماذج مبسطة حيث يوجد واحد فقط من هذه الدوافع.

على الرغم من أن الميزة النسبية هي مفهوم بسيط إلا أنه من أعظم القوانين الاقتصادية ويرى الراحل بول صامويلسون – الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل – أن الميزة النسبية أفضل مثال يعرفه لمبدأ اقتصادي على الإطلاق[3] .

السبب في أن التجارة الدولية تنتج هذه الزيادة في الناتج العالمي هو أنها يسمح لكل دولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي لديها فيها ميزة نسبية في الإنتاج إذا أتيحت لها الفرصة فتكلفة إنتاج تلك السلعة مقارنة بالسلع الأخرى أقل في ذلك البلد مما هي عليه في دول أخرى.[4]

في هذا المثال ، تتمتع كولومبيا بميزة نسبية في ورود الشتاء و تتمتع الولايات المتحدة بميزة نسبية في أجهزة الكمبيوتر. يمكن زيادة مستوى المعيشة في كلا المكانين إذا كانت كولومبيا تنتج الورود للسوق الأمريكية ، في حين أن تنتج الولايات المتحدة أجهزة كمبيوتر للسوق الكولومبي. لذلك لدينا البصيرة الأساسية حول الميزة النسبية والتجارة الدولية : فيمكن للدولتين الاستفادة من بعضهما إذا قامت كل دولة بتصدير البضائع التي تدخل فيها لديه ميزة نسبية. هذا بيان حول الاحتمالات ، وليس حول ما سيحدث بالفعل. في الحقيقة العالم ، لا توجد سلطة مركزية تقرر أي بلد يجب أن ينتج الورود و والتي يجب أن تنتج أجهزة

[1]The Project . Gutenberg EBook of Principles Of Political Economy by John Stuart Mill September 27, 2009 p24-25-26

[2]Paul R. Krugman Princeton, Maurice Obstfeld, International Economics Theory and Policy, SIXTH EDITION, University of California, usa p10-11-12

[3]Paul R Krugman Princeton, Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz International Economics Theory & Policy,NINTH EDITION, addison welsey,usa, p 24

[4]OPS, p 25.

كمبيوتر. ولا يوجد أحد يوزع الورود وأجهزة الكمبيوتر على المستهلكين في كلا المكانين. بدلاً من ذلك، يتم تحديد الإنتاج والتجارة الدوليين في السوق، حيث يحكم العرض والطلب[1]

نظرية التبادل الدولي لستيوارت ميل

انتقد ستيوارت ميل النظريات السابقة على أساس أنها أهملت جانب الطلب واهتمت فقط بجانب العرض كما أهملت تحديد نسب التبادل الدولي على أساس 1:1 دون أن يتطابق ذلك مع ما هو موجود في الحياة العلمية .حيث يؤدي الطلب إلى اختلال معدلات التبادل الدولي و أكد ستيوارت ميل أن الدولة التي يرتفع الطلب على منتجاتها ومن ثم اتجه ميل إلى محاولة تحديد نسب التبادل الدولي عن طريق معادلة أطلق عليها معادلة الطلب الدولي[2] .

عجز كل من ادم سميث و دفيد ريكاردو عن تفسير كيفية التبادل الدولي من خلال نظريتهما النفقات المطلقة والنفقات النسبية حيث لم يتوصلا للطريقة التي يتبادل تبادل من خلالها السلع وكذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد تقسيم العمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلعة معينة .أورد جون ستيوارت ميل نظريته في القيم الدولية من خلال كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي "1848 "موضحاً أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها [3] ، وإنما تتحد عند المستوى الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية . هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة متساوية . و استطاع جون ستيوارت ميل أن يعبر بشكل واضح عن قانون العرض و الطلب حين قال " : يجب على العرض و الطلب أن يكونا دائما في حالة تساوي حتى يستطيع المشروع أن يحافظ على كمية متناسبة من الإنتاج خلال فترة زمنية محددة بأقل تكلفة[4] .توصل إلى أن معدل التبادل التوازني مابين السلعتين يتحقق عندما تكون القيمة الكلية لكمية إحدى السلع المصدرة أو المستوردة من طرف إحدى الدولتين متساوية تماماً مع القيمة الكمية لكمية السلعة الأخرى المستوردة أو المصدرة من الدولة الأخرى،[5] وقد اتخذ ميل من إنتاجية العمل في الدولتين مقياسا للقيمة وللمزايا النسبية بدلا من نفقة الإنتاج .

---

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العالقات االقتصادية الدولية، الدار الجامعية نمصر، ،2005 ص .11

[2] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، مكتبة زهراء الشرق، مصر، سنة 1996.

[3] حسن أحمد توفيق، التجارة الخارجية دراسة تطبيقية، دار النهضة العربية مصر، سنة 1988 ، ص 11.

[4] GOTTFRIED HABERLER , 1961 p 52-53

[5] فوزي عبد الخالق فائق،العلاقات الاقتصادية الدولية،الجامعة المفتوحة طرابلس، سنة 1998 ،ص 51 .

أوضح ميل بعد ذلك أن المدى الممكن للتبادل لا يحدد نسب التبادل المحلية في كل دولة ولكن تحدده الكفاية الإنتاجية في كل دولة من الدول التي يتم فيها التبادل بالنسبة إلى الكفاية الإنتاجية للدول الأخرى على أساس أن هذه الكفاية ترتبط بإنتاجية العمل وليس بتكاليف النتاج .كما أوضح ان نسب التبادل الفعلية تتوقف على طلب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى وإذا لم يوجد طلب متبادل لا يمكن أن تحدث التجارة الدولية وبعبارة أخرى فان دولة تريد استيراد سلعة معينة من دولة أخرى لا بد أن يكون لديها حصيلة من الصادرات تمكنها من دفع قيمة الواردات التي تحتاجها الدولة توصل إلى أن معدل التبادل التوازني مابين السلعتين يتحقق عندما تكون القيمة الكلية لكمية إحدى السلع المصدرة أو المستوردة من طرف إحدى الدولتين متساوية تماماً مع القيمة الكمية لكمية السلعة الأخرى المستوردة أو المصدرة من الدولة الأخرى.

انتقادات النظرية: لم تستطع النظرية من الاقتراب من الواقع عند افتراضها لتكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن ألا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، فبإمكان الدول الكبرى أن تملي شروطها على الدول الصغرى ، بالإضافة إلى أن الفكرة المتعلقة بالتبادل غير المتكافئ بين الدول سيأتي بالنفع على الدول الصغيرة فيمكن أن يكون غير محقق، حيث يمكن أن يؤدي التبادل إلى عدم مرونة الطلب للبلد الصغير بسبب إشباع السوق نتيجة لضيق سوقه الداخلي. يمكن اعتبار أن نظرية القيم الدولية هي امتداد لنظرية التكاليف النسبية وبذلك تكون عناصر النظرية الكلاسيكية قد اكتملت.

4- هكشر و اولين :

بنيت هذه النظرية على اساس نقدي وحاولت ان توضح اسباب اختلاف في التكاليف النسبية بين الدول حيث جاءت على مرحلتين:

المرحلة الاولى : محاولة هيكشر إعطاء تفسير لأسباب هذا الاختلاف وارجع ذلك لسببين أساسيين هما[1] : اختلاف الدول من حيث الوفرة والندرة لعوامل الإنتاج وهذا يؤدي لاختلاف الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج فالدول تنتج السلع التي يدخل في إنتاجها كمية كبيرة من عوامل الإنتاج المتوفرة لديها وتستورد السلع التي يتطلب إنتاجها كمية كبيرة من السلع الغير متوفرة لديها.

[1] محمود يونس وأخرون،التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية ،كلية التجارة جامعة الاسكندرية ،دار التعليم الجامعي ،مصر سنة 2015 ،ص 82.

اختلاف دوال إنتاج السلع المختلفة :حيث تحتاج السلع لتوفر عوامل إنتاج بدرجة اكبر من عوامل إنتاج أخرى فمثلا الزراعة تحتاج إلى الكثير من الأراضي مقارنة برأس المال والعمل في حيث الصناعة تحتاج الكثير من رأس المال مقارنة بالأرض .

المرحلة الثانية: اتفاق اولين على ما جاء به أستاذه مع إضافة ان تفسير اختلاف نسب توافر عوامل الإنتاج يؤدي إلى اختلاف التكاليف النسبية وبالتالي اختلاف أسعار السلع بين الدول و إمكانية شراء سلع بتكلفة اقل من إنتاجها. وهو السبب المباشر لقيام التجارة الدولية .

وارتكز على ثلاثة أسس وهي :

- نظرية الثمن .
- دالة الإنتاج .
- توافر عناصر الإنتاج .[1]

أ-دالة الثمن :

التي تؤثر في الطلب على السلعة في الأسواق المحلية هي نفسها العوامل التي تؤثر في الطلب على الأسواق العالمية .وقد طبق هذه النظرية على دول تتكون من أقاليم مثل كندا و امريكا واستراليا واعتبر كل إقليم بمثابة دولة عندما تنتقل من إقليم إلى إقليم داخل الدول فكأنها من دولة لأخرى[2]

ب- دالة الإنتاج :

هناك عوامل إنتاج متعددة وهذه العوامل يتم مزجها مع بعضها لإنتاج سلع معينة .و هذه العلاقة تختلف من دولة لأخرى . ونجد أن كل عضو له ثمن وله إنتاجية وكذلك رأس المال والعمل وعند التقاء التكاليف مع الإنتاجية نحصل على التكلفة الكلية والتي تختلف من دولة لأخرى وبالتالي أجابت على تساؤل اختلاف التكاليف .

ج - مدى توافر عناصر الانتاج المطلقة او النسبية :

[1] نويوة عمار،مطبوعة في الاقتصاد الدولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2013-2014 ص13.

[2] سدي علي، دروس في نظرية التجارة الدولية،جامعة ابن خلدون تيارت، سنة 2014-2015،ص 103.

دولة تتمتع بوفرة في بعض عناصر الإنتاج بشكل مطلق أو نسبي فهناك دول لديها زيادة في الأيدي العاملة ومن مصلحتها إنتاج وتصدير السلع التي تحتاج إلى الأيدي العالمة وهناك دول لديها وفرة في رأس المال فيجب أن تركز على الصناعات التي يحتاج إنتاجها إلى رأس المال .

ولذلك نجد أن الدول الصناعية التي لديها وفرة في رأس المال تتخصص في الحديد والصلب والسيارات و الدول التي لديها عنصر سكان كبير تتخصص في الغزل والنسيج[1]

فالتنبؤ الرئيس لهذه النظرية أن صادرات الدولة ستشمل سلعا تستخدم بكثافة مواردها المتوفرة نسبيا و الأثر الذي ستتركه هذه التجارة على أسعار عوامل الإنتاج التي كان اختلافها أصلا سببا في قيام التجارة الدولية، و تشير إلى أن مفهوم الميزة النسبية هو مفهوم ديناميكي يتغير مع الزمن. فالعرض المتاح من عناصر الانتاج في دولة ما يتغير مع الزمن بسبب تغير العوامل المحددة له. فعرض العمل مثال يمكن أن يتأثر بمعدل النمو السكاني والهجرات السكانية . كما ان تركيبة القوى العاملة تعتمد على السياسة التعليمية وظروف اقتصادية واجتماعية أخرى يمكن أن تتغير مع الزمن . وكذلك فان عرض رأس المال في أي دولة يعتمد على عوامل كثيرة تشمل الاكتشافات العلمية والطبيعية والادخار والاستهلاك وكثير من العوامل التي يمكن أن تتغير مع الزمن . مما يعني أن مركز الدولة في التجارة الدولية لا يمكن أن يكون ثابتا عبر الزمن[2]

فالتبادل الدولي هو تبادل غير مباشر لعوامل الإنتاج الوفيرة مقابل عوامل الإنتاج النادرة فاوكرانية لما تصدر القمح إلى انجلترا وتصدر انجلترا المنتجات الصناعية الى اوكرانيا فذلك معناه ان مبادلة الأرض الاسترالية برأس المال البريطاني أي معناه تحرك المنتج يحل محل تحرك عوامل الإنتاج [3].

انتقادات نظرية هيكشر وأولين

استبعاد أثر البحوث والتطوير الذي ينشأ عنهما التقدم التكنولوجي حيث تفترض نظرية تشابه دوال [1] الإنتاج للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة .عدم قدرة نظرية على تحليل وتفسير قيام التجارة الخارجية في غير السلع الأولية لافتراضها عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول في كثير من الحالات تحول

[1] *غيث مجدي علي محمد، نظرية هيكشر واولين في التجارة الخارجية في ضوء الفكر الاسلامي، جامعة الاردنية،سنة 2014* ، ص 876 .

[2] خالد محمد علي "المصري ،أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ،رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال ،قسم اقتصاد المال و الأعمال ،جامعة مؤتة ،ص 11.

[3] غيث مجدي علي محمد ، مرجع سابق، ص 884 .

نفقات النقل دون قيام التجارة الخارجية في بعض المنتجات لارتفاع نفقات نقلها في حين افترضت نظرية عدم وجود نفقات نقل.

5- نظرية ستيفان ليندر[1]

تعتبر نظرية ستيفان ليندر Stefan Linder إحدى النظريات المعروفة في مجال الاقتصاد الدولي وتركز على ظروف الطلب لتفسير التقسيم الدولي للعمل لا على تكاليف الإنتاج واعتمدت على الأسس التنافسية التي لا تعتمد على السعر أو تكلفة المنتج بل بناء على الحجم والمساحة الجغرافية وتقارب العادات والتقاليد و الأذواق وتقارب مستويات المعيشة والدخل. كما فسرت علاقة الصادرات والواردات بين الدول النامية والدول المتقدمة حيث تساءل صاحب النظرية عن كيفية قيام التجارة الدولية بين الدول ومبدأ النظرية هو مع من تتاجر الدول أي كيف تتعامل الدول مع بعضها فظروف الإنتاج ليست مستقلة عن ظروف الطلب بل هي تابعة لها. فلا يمكن إنتاج أي سلعة إذا لم تكن محل طلب قوي فكلما كان الطلب أكثر حجما كلما كان الإنتاج أكثر فاعلية .وحيث أن السوق الدولي ما هو إلا امتداد للسوق الداخلي ، يصبح الطلب الداخلي ، شرطا ضروريا ولكن ليس كافيا لكي يصدر أي منتج ، أي لا يمكنهم تصدير أي سلعة إلى الخارج إلا إذا كان هناك طلب قوي عليها[2] .

و وضع أساس للتعامل مع الدول يمكن القول إن نظرية ستيفان ليندر تعتبر إضافة مهمة لمجال الاقتصاد الدولي ، كما تشير إلى وجود تبادل غير متكافئ بين الدول المتقدمة والنامية ، وكيفية استفادة الدول المتقدمة من موارد الدول النامية وإحكام سيطرتها.

فحسب وجهة نظر ليندر الدول النامية تتخصص في إنتاج وتصدير المواد الخام والسلع ذات القيمة المنخفضة ، بينما تستورد السلع الصناعية والمنتجات المتطورة من الدول المتقدمة. وهذا يؤدي إلى زيادة الاختلاف في النمط الإنتاجي بين الدول النامية والمتقدمة .و تكون هذه العملية ضمن دائرة اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة في التجارة الدولية . ومن الجوانب المهمة لنظرية ستيفان ليندر هو التركيز على

[1] جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص 194 .

[2] نويوة عمار ،مطبوعة في الاقتصاد الدولي ،جامعة الحاج لخضر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،باتنة ، السنة الدراسية 2013-2014 ،ص 16.

العوامل غير الاقتصادية مثل الثقافة والتاريخ والجغرافيا والتكنولوجيا ، وكيف أن هذه العوامل تؤثر على نمط النتاج والتجارة بين الدول [1].

6- نظرية دورة حياة المنتوج :

تعتبر نظرية دورة حياة المنتج نظرية مهم في التجارة الدولية فقد قدمها فرنون سنة 1966 من School" " Business Harvard وتعتبر امتداد لنظرية بوسنر وهذا لاعتمادها الفارق التكنولوجي، لكن فرنون ذهب لأبعد من ذلك حيث عمل على تحليل الأسباب المؤدية للابتكارات والكيفية التي تنتشر بها من خلال المنتجات المبتكرة ووجد من خلال ابحاثه ان التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر من الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر رائدة في تطوير وتصنيع المنتجات الجديدة و إلى خارجها ، وفقا لمراحل تمر بها وتتغير بتغير دورة حياة المنتجات .تعتمد هذه النظرية على كون امتلاك التكنولوجيا الجديدة يكون مكلف وليس في متناول كل الدول وأن الميزة النسبية في هذا المجال تعتمد على قدرة الأمم على استيعاب التطور التقني، وتحويل ذلك إلى اختراعات تكنولوجية وخلق سلع جديدة، و إلى نشر هذه التكنولوجيا عبر التجارة الخارجية، تختص الدول الصناعية الكبرى بهذه الميزة النسبية لما تتمتع به من منشآت قاعدية ، موارد مالية، مادية، بشرية متمثلة في يد عاملة جد مؤهلة وأسواق وطنية واسعة تستوعب المنتجات الموزعة. ولقد اعتمد فرنون على عاملين أساسين في نظريته هما :

أولا: أن التطور التقني كعامل لنمو رأس المال نادر ومكلف ويتوزع بطريقة غير متساوية بين الصناعات ، وبين الأمم[2].

ثانيا : إن المجهودات المبذولة في البحث والتطوير تؤدي إلى خلق منتجات جديدة يتم تبادلها على المستوى الدولي مع مراحل دورة حياة المنتج .

ففرنون هنا ادخل عامل الاختراع و أعطاه أهمية كبيرة عكس الكلاسيك الذين اعتمدوا على فرضية المعرفة او الميزة المطلقة بعمليات الإنتاج على المستوى ، فاختراع سلع جديد يضمن الاحتكار مؤقت للإنتاج والتصدير وبالتالي عملية السبق وما تدره من فوائد على هاته البلدان. ويمكن إيضاح دورة حياة المنتج وأثرها على التصدير وعلى المبادلات الدولية عموما كما يلي:

[1] UPPSALA STAFFAN BURENSTAM LINDER ,AN ESSAY ON TRADE AND TRANSFORMATION ,MQVIST & WIKSELLS BOKTRYCKERI AB, 1961, p 11-20-24 .

[2] سدي علي، مرجع سابق، ص115 .

المرحلة الأولى : الظهور أو الانطلاق أين ينتج المنتج من قبل البلد المبتكر بكميات محدودة وبتكاليف مرتفعة ، ويتم توجيهه إلى السوق الداخلي نظرا لارتفاع القدرة الشرائية فيه ، والمرحلة هذه معروفة بالكثافة التكنولوجية وعليه فنمو المنتج وإنتاجه يتطلب يد عاملة عالية المهارة ، وأسعار المنتج الجديد تكون مرتفعة والطلب عليه غير كبير، مما يجعل تصديره إلى الخارج محدود جدا ومع مرور الوقت يتم التعرف على المنتج واختباره داخل الدولة المخترعة[1]

المرحلة الثانية : مرحلة التطور والنمو : في هذه المرحلة يزداد الطلب على المنتج ، ويتم إنتاجه بصفة متزايدة أكثر فأكثر ، مما يسبب تخفيض تكاليف إنتاجه وحتى أسعاره ، مما يضاعف الطلب عليه داخليا وخارجيا بكميات معتبرة ، و يجعل البلد المبتكر مصدر للمنتج نتيجة لاحتكاره المؤقت للتكنولوجيا تحاول المؤسسة المخترعة تمديد وضعية الاحتكار هذه وهذا ما يتم في المرحلة القادمة .

المرحلة الثالثة : مرحلة النضج :تنشر تقنيات وطرق إنتاج هذا المنتج ، لتبدأ فروع المؤسسة المخترعة بالخارج عملية الإنتاج حيث يصبح هذا المنتج متوفر بكثرة وتتمكن المؤسسات المنتجة من تخفيض التكاليف، وهذا لا يمنع من تنويع المنتج وانتشار استهلاكه في البلدان المصنعة ذات المستوى المعيشي العالي وبالتالي فإن نتاج هذا المنتج لا يبقى حكرا على الولايات المتحدة الأمريكية، لأن تطور الطلب على هذه المنتجات والربح الذي يوفره تصديرها والناتج عن التفوق التكنولوجي يكون محفزا للمؤسسات التي تبحث على التمكن من التكنولوجيا الجديدة و المنافسة تكون سعريه ، وبالتالي يتمركز الإنتاج في الدول المتميزة بالأجور المنخفضة وهذا لتخفيض تكاليف الإنتاج .

المرحلة الرابعة : مرحلة التراجع :هي المرحلة التي يكون فيها المنتج موحد النمط (Standardisé) والسوق معروف بشكل جيد ، يصبح الإنتاج أكثر مردودية في الخارج ويتحول المنتجون بالخارج إلى منافسين حقيقيين داخل سوق الدولة المخترعة وذلك لتوفير اليد العاملة وبأجور منخفضة ، عند ذلك تبدأ عملية استيراد الدولة المخترعة للمنتج وتتحول هي على إنتاج منتجات أخرى لأسباب التالية : التوجه لإنتاج سلع جديدة والتخلي على السلع القديمة ، بلوغ الطلب الوطني نقطة التشبع وظهور طلب جديد يجب إشباعه .

تظهر نظرية فرنون أن اختلاف درجة التطور التكنولوجي يمكن ان يفسر توزيع المزايا النسبية وحقيقة المبادلات المتشابهة للمنتجات ذات الأعمار التقنية المختلفة ، وأن التجارة الدولية تعتبر كعامل لنقل

[1] نويوة عمار، مرجع سابق ،ص 17 .

الاختراعات1.يعتمد هذا النموذج في تفسيره لقيام التجارة الدولية. على مبدأ توفر المعرفة التكنولوجية لدى الدول و على عوامل السوق أو جانب الطلب ويوضح بصفة أساسية العالقة بين المبيعات من المنتج وعمر هذا المنتج، بالإضافة إلى أهمية هذا النموذج من الناحية العلمية كطريقة للتنبؤ ولتقسيم حجم المبيعات والظروف التكنولوجية والتنافسية التي تواجه المنتج لتخطيط التجارة .

انتقادات نظرية دورة حياة المنتج :لا تسمح بالتعميم ذلك ألنها تمت في مرحلة تميزت بهيمنة شركات الواليات المتحدة الأمريكية من حيث القدرة على خفض التكاليف .ركزت النظرية في تفسيرها لتوزيع الإنتاج الدولي على بعض السلع الاستهلاكية كالسلع الصناعية، ولم تتمكن من تفسير التوزيع الدولي للسلع الأخرى كالسلع ذات دورة الحياة القصيرة، أضف إلى ذلك أن السلع التي تتطلب درجة عالية من التخصص كالسلع الصيدلانية ، أو السلع ذات تكاليف الإنتاج الكبيرة لا 1تنطبق عليها نظرية دورة حياة المنتج .النظرية تتوقع انتقال الأنشطة الصناعية إلى الدول النامية مما يمكنها من زيادة اندماجها في الأسواق الدولية لكنها لم تبين أسباب تهميش هذه الدول اليوم.

7- نظرية الفجوة التكنولوجية :

رأى "بوسنر" J. Posner "في نظريته الفجوة التكنولوجية 1961 ، أن الدول التي تتميز بالتفوق التكنولوجي تتمكنا من احتكار التصدير في سلع القطاع المعني ،وحسبه فان الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها ، وهذا عكس تماما نتائج "هكشر واولين" حيث ذهب إلى اعتبار الاختراع و الابتكار من أسس التفوق التجاري والتصدير و يمكن بعض الدول أن تكون مصدرة بغض النظر عن نسب عوامل الإنتاج التي تتمتع بها ،ولقد أعتمد "بوسنر" في بناء نظريته على أساسين :

أولهما فجوة الطلب وهي تلك الفترة الزمنية بين بداية إنتاج السلعة في الدولة الأم ، وبداية استهلاكها في الخارج .

ثانيهما فجوة التقليد وهي تلك الفترة بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة الأم وبداية إنتاجها في الخارج ، فالدول المتفوقة تكنولوجيا تطرح في السوق منتجات جديدة ، تسمح لها باكتساب مزايا احتكارية مقارنة بغيرها من الدول المقلدة للمنتج وهذا ما يسمح لها بتصدير هذا المنتج إلى بقية الدول ، كون المستهلكين في الدول الأخرى يطلبون السلعة قبل أن يستجيب المنتجون المحليون لهذا الطلب على السلعة

[1] حليس عبد القادر،محاضرات معمقة في نظريات التجارة الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية ،جامعة الجلفة ،سنة 2022 ،ص 53 .

المستوردة ، وعليه تبقى الدول صاحبة التفوق التكنولوجي تنفرد باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي إلى الدول الأخرى ، فإن قسطا كبيرا من التجارة الدولية ينشأ تبعا للتفوق التكنولوجي الذي يعطي للدولة المبتكرة ميزة نسبية مؤقتة ، وتزول مع استدراك الدول الأخرى للفجوة التي أحدثها التفوق التكنولوجي ما دامت فجوة الطلب أكبر من فجوة التقليد ، لكن مع توسع إنتاج هذه السلعة تأخذ العملية الإنتاجية للمنتج شكلها النمطي ، عندها يمكن إنتاج نفس المنتج في الدول المستوردة وهذا يزيل الاحتكار[1]

انتقادات النظرية :

ما يعاب على هذه النظرية أنها لم تتوصل الى قياس لحجم الفجوة التكنولوجية ، وكذا المدى الزمني الذي تستغرقه تلك الفجوة قبل تلاشيها ، إضافة إلى ذلك تأكيد الدراسات عدم تميز النموذج بالواقعية ، كون الأجور العامل الهام في تحديد نمط التجارة في المدى الطويل ، وعدم توفر الأسباب التي تؤدي إلى الابتكارات

النموذج لم يستطع الإجابة عن السؤالين : ما الأسباب التي تؤدي إلى التجديدات والاختراعات والكيفية التي تنتشر بها ؟ و لماذا ظهرت التكنولوجيا في الدول الأكثر تقدما دون غيرها ؟

8- نموذج اقتصاديات الحجم:

افترض هيكشر- أولين أن إنتاج سلعتين يتم على فرض ثبات عوائد الحجم في دولتين، فماذا يحدث لمنافع التجارة المتبادلة عندما يختل هذا الفرض ويتم الإنتاج في حالة زيادة عوائد الحجم؟ هل ستحصل الدولتان على و يعتبر نموذج اقتصاديات 1 منافع متبادلة حتى وان كانت متماثلتين في كل شيء؟ وهذا ما لم يوضحه نموذج هيكشر – أولين. الحجم في التجارة الخارجية تطويرا لنموذج "هكشر-أولين" لنسب عناصر الإنتاج بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير ً وتعديلاً لتصدير تلك السلع ً أساسيا كأحد المصادر الأساسية للمزايا النسبية المكتسبة ، فهي تعتبر توفر سوق داخلي ضخم شرطا التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج ، كما تفرق هذه النظرية بين الدول الصناعية صغيرة الحجم والدول الصناعية كبيرة الحجم ، فالدول الصناعية الصغيرة تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة أو الوسيطية لعدم قدرا على التأثير على أذواق و تفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى، وعلى العكس من ذلك تحصل الدول الصناعية الكبيرة الحجم على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع تامة الصنع أو السلع الاستهلاكية ، بسبب قدرا على التأثير على أذواق و تفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى .اقتصاديات الحجم (زيادة عوائد

[1] سدي علي، مرجع سابق ،ص 111 .

المؤسسة) هي نتيجة لتخصص العمل وانخفاض كلفة الوحدة يشجع نزعة الاحتكار في المؤسسة ، ويشجعها على النمو وتحاول السيطرة على السوق ويصبح من الضر وري على الاقتصادي استخدام نماذج المنافسة غير الاحتكارية للتنبؤ بالسلوك. بالطبع هذا يحتم على المؤسسة أن تدرك أن الارباح الاحتكارية المرتفعة تجذب الدخول إلى الصناعة ، و إنتاج نطاق واسع من المنتجات المتنوعة لتلبية أولويات الزبون. و زيادة عوائد المؤسسة قد تكون خارجية وتزيد من فرص دخولها إلى الصناعة أو إلى مجموعة من الصناعات التي تتألف من عدد من المؤسسات ، فإذا كانت زيادة العوائد للمؤسسة خارجية فإن التنبؤ بسلوكها من خلال نموذج المنافسة لا زال ممكنا ، تشير حالة تزايد عوائد الحجم إلى حالة الإنتاج الذي ينمو بنسبة أكبر من زيادة مدخلات الإنتاج .يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلية 1.

المبحث الثاني : ماهية التصدير

إن التطور الذي شهدته التجارة الدولية كغيرها من الجوانب الحضارية الأخرى جعل كل دول العالم بحاجة إلى الانفتاح على بعضها لضمان استمرارها ومواكبتها للتطورات الحاصلة في العالم ومن أساليب الانفتاح التصدير كمنفذ للعالم الخارجي والدخول للأسواق العالمية لذا فقد حضي بمكانة و أهمية كبيرتين لدى الحكومات والدول وذلك بالنظر إلى الدور الذي كان يلعبه في جلب الثروة و تحقيق مدا خيل تساهم في عملية النمو و التنمية الاقتصادية ، وكذلك ربط اقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي .

ويحتوي هذا المبحث على:

المطلب الأول :مفهوم التصدير و دوافعه .

المطلب الثاني : أهميته و أنواع التصدير .

المطلب الثالث : أهم نظريات و استراتيجيات التصدير

المطلب الرابع : مضاعف التصدير

المطلب الاول :مفهوم التصديرو دوافعه:

[1] حمشةعبد الحميد، دورة التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر،مذكرة لنيل شهادة ماجيستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2013 ، ص38 .

شهد العالم طفرة نوعية وتطور كبير في حجم التجارة الدولية و ذلك راجع للتطور التكنولوجي و وسائل الاتصال والنقل وكان للتصدير جانب كبير من هذا التطور والتوسع نظرا لما توليه الدول من اهمية للتصدير لما يقدمه عوائد من العملة الصعبة وزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة وتمويل مشاريع استثمارية جديدة.

أولا مفاهيم حول التصدير :

يعتبر التصدير الوسيلة الأكثر سهولة للمؤسسات في اقتحام الأسواق الأجنبية ، ونجد أن معظم المؤسسات تبدأ توسعها نحو الأسواق العالمية من خلال قيامها بدور المصدر ، ثم التحول بعد ذلك إلى أحد الأشكال الأخرى لخدمة السوق الأجنبي [1].

- فالتصدير هو تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغير المقيمين في البلد [2].وبصيغة أخرى تمثل الصادرات انفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في دخل البلاد ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة أي التي تضيف قوة "جديدة إلى تيار الإنفاق الكلي. عن طريق اثر المضاعف.[3]
- كما يعرف أيضا على أنه كل عملية تحويل سلعة أو خدمة من عون مقيم إلى عون غير مقيم بمعنى من مواطن حقيقي إلى شخص أجنبي[4] .والتصدير هو الشكل البسيط للدخول إلى الأسواق الخارجية لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر بالمقارنة مع البدائل الأخرى
  - ✓ والتصدير هو الشكل البسيط للدخول إلى الأسواق الخارجية لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر بالمقارنة مع البدائل الأخرى وعلى العموم يمكن أن ينظر إلى التصدير من زاويتين[5].

1- التصدير باعتباره نشاطا سلبيا وهو عندما تبيع المؤسسة إلى الخارج دون تخطيط وخبرة حيث تنظر إلى السوق الخارجي كوسيلة للتخلص مما لديها من فائض غير متوقع وبالتالي تمارس النشاط التسويقي الدولي بالمناسبات فقط.

---

[1] فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، دار قباء، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ،2002 ص 15 .

[2] حمشة عبد الحميد،مرجع سابق، ص 50

[3] حمشة عبد الحميد ،ص50.

[4] سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية مدخل استر اتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ،1999 ص40.

[5] غول فرحات، التسويق الدولي مفهوم وأسس النجاح في الأسواق العالمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ،2008.،ص 190.

2- أما النظرة الثانية للتصدير باعتباره نشاط ايجابيا والذي يعني أن المؤسسة تقرر الالتزام بالبحث عن فرص تسويقية في الخارج ، كما تخصص موارد مادية وبشرية في السوق الخارجي كبديل استراتيجي للعمل في السوق المحلي

- ✓ التصدير: يعرف الاقتصادي عبد المهدي عادل أن التصدير عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج.[1]
- ✓ يعرف فؤاد مصطفى محمود التصدير بأنه: بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز [2] لتسويقها أو بتعبير أخر من أحد الاسواق التي تمثل السلعة جزء من احتياجتها

- هو عملية إخراج السلع والخدمات خارج حدود الدولة، وبيعها بصفة رسمية مقابل قيمة مالية قدرة عادة ما تكون بالعملة الصعبة.

ثانيا دوافع التصدير وملامح نجاحه :

نتطرق في هذا المطلب إلى أهم الدوافع المشجعة على التصدير والملامح التي تبين مدى نجاح عملية التصدير في أي دولة .

أ- **دوافع التصدير**: يمكن تلخيصها فيما يلي :

- ✓ عجز السوق المحلية عن تحقيق هدف النمو المتواصل .أي أن إيجاد قطاع تصديري يمكن أن يشكل النواة الإستراتيجية لتنمية اشمل
- ✓ يعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات من فائض طاقتها الإنتاجية ونمو الطلب في السوق الأجنبي وكذا ضعف التنافسية فيه، وهو عامل مهم لاقتحام السوق الخارجية وهناك دوافع أخرى نابعة من داخل المؤسسة منها:
- ✓ عوامل تجارية : تتمثل في تشبع السوق ، ركود السوق ، موسمية السوق.تخصص المؤسسة
- ✓ عوامل مالية : تتمثل في البحث عن وفورات الحجم واسترجاع الاستثمارات من خلال التوسع في المبيعات. و تخفيض تكاليف الإنتاج وتخفيض الخطر من خلال التدويل والتواجد في عدة أسواق دولية يمنح الدفاع عن وجود المؤسسة ومواجهة المنافسة الأجنبية، حيث المؤسسات تخشى من فقدان الأسواق الخارجية التي تتعامل معها فهي تسعى دوما للاحتفاظ بهذه الأسواق عن طريق التصدير.

[1] عادل عبد المهدي، الموسوعة االقتصادية ،دار ابن خلدون، بيروت، 1980 ص 37 .

[2] مصطفى محمود فؤاد، التصير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1993، ص.23

عالمية الطلب على منتوجات المؤسسة وبالتالي تقوم المؤسسة بتلبية هذه الطلبات في الوقت المناسب.

ب-**أهم ملامح النجاح في تنمية الصادرات** :قبل ذكرها نبرز أهم عوامل نجاح عملية التصدير :

- الموارد المتاحة والجاهزة لنجاح عملية التصدير.
- طرق ومنهجية التسويق.
- التزام الإدارة الواضح بعملية التصدير.
- متطلبات جودة السلعة.

أما **ملامح النجاح فهي :**

- مدى التطور الفعلي للهيكل السلعي والخدمات المصدرة ليحقق هذا التطور قدر اكبر من التنوع .
- مدى التنويع الفعلي في نطاق الأسواق الخارجية، و بالتالي مدى تقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الرئيسية التقليدية مع ما يصاحب هذا الاعتماد من ضغوط اقتصادية و سياسية.
- مدى القدرة على تحقيق زيادة مطردة في حصيلة الصادرات من سلع و خدمات تقليدية و جديدة دون أن يترتب على ذلك زيادة في التكلفة وخاصة بالنسبة لعوامل الإنتاج النادرة نسبيا.
- مدى استقرار و انتظام و التصدير إلى مختلف الأسواق الخارجية مما يدعم الموقف التنافسي في تلك الأسواق ليساعد على زيادة حصتها منها

المطلب الثاني :اهميته و أنواع التصدير :

تبرز مكانة الظواهر الاقتصادية من خلال أهميتها والدور التي تلعبه لذلك وجب علينا أن نبرز أهمية التصدير باعتباره أهم خطوة من خطوات التجارة الخارجية.

أولا : أهمية التصدير:[1]

تلعب الصادرات دورا كبيرا و تأخذ أهمية متزايدة لما تقدمه من قيمة مضافة للاقتصاد والدولة ككل كما تلعب دورا رئيسا في عملية النمو الوطنية . ومن بين الاقتصاديين الذين كان لهم راي في هذا الامر من خلال دراسته أثر نمو الصادرات على اقتصاديات مختلف الدول ، الكندي هارولدانس من خلال نظرية "السلعة الرئيسة للنمو " عام 1901 فاستراتيجيه قيادة الصادرات تحفيز الطلب وتشجيع الادخار وتراكم رأس المال

[1] قسوم ميساوي الوليد، دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر مع أخذ الفترة الممتدة من 1978-2006 مذكرة ماجستير ، تخصص اقتصاد تطبيقي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2007 ،ص13 .

كما تجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ،وتخلق فرص عمل وتحسن توزيع الدخل وتقل البطالة .وتبرز بذلك أهمية التصدير من كونه يلعب أدوار متعددة في مجال النمو والتنمية من خلال اَلتي[1]

1- **خلق فرص عمل جديدة:** للتصدير أهمية كبرى في اقتصاديات مختلف الدول ، ووسيلة فعالة في خلق فرص عمل جديدة ، ونظريات الاقتصادية في عمومها تقترح بأن الصادرات تستخدم وبشدة عوامل الإنتاج بوفرة كبيرة وفي الاقتصاد الوافر بالقوة العاملة ، لأن زيادة الصادرات تؤدي إلى توظيف عدد كبير من العمال وبالتالي التقليل من نسبة البطالة. أن كل مليار دولار من مداخيل الصادرات يضيف فرصة لتوضيف نحو 270 ألف عامل جديد ،وقد استطاعت دول مثل :كوريا و تيوان والصين من خلال نشاط التصدير تحقيق نمو سريع في العمالة حتى وصلت إلي حد التشغيل الكامل

2- **إصلاح العجز في ميزان المدفوعات:** تلعب الصادرات دورا مباشر في معالجة الخلل في ميزان التجاري ،من خلال تقليل العجز وبالتالي ميزان المدفوعات باعتبارها أحد الموارد الرئيسة للنقد الأَجنبي ،مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف .

3- **جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي** : ان وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية و استثمارات جديدة والتي تعمل على زيادة الصادرات فهناك علاقة تبادلية بين التصدير والاستثمار الأَجنبي فالاستثمار يأتي بالتكنولوجيا الحديثة و رأس المال وبالتالي زيادة الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته الشيء الذي يؤدي لزيادة الصادرات .

4- **تحقيق معدلات نمو مطردة:** وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادية مطردة قادرة على خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة وتوفير مصادر للعملات الأجنبية ،وتنمية اقتصادية فهو وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة 2.

ثانيا : مؤشرات تنافسية الصادرات:

تشير العديد من الدراسات والخبراء إلى أهمية التصدير في تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ومن بين أهم الأسباب التي تجعل التصدير أهمية قصوى، هناك عدة مؤشرات تقيس تنافسية الصادرات لمختلف الدول نذكر منها ما يلي[1]:

[1] حمشة عبد الحميد، مرجع سابق، ص 51 .

[2] بورياح كنزة، بطيوي أمين ،واقع وافاق سياسة التصدير في الجزائر دراسة حالة بمديرية الجمارك لمستغانم ،مذكر مقدمة لنيل شهادة ماستير أكاديمي تخصص تجارة دولية ،جامعة ابن باديس مستغانم ،سنة 2020 ،ص32 .

1- **مؤشر التنوع:** يتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1 كلما كانت قيمة المؤشر أقرب للصفر كانت دل ذلك على أن الصادرات أكثر تنوع وعند مطابقة المؤشر للصفر دل ذلك على مطابقة هيكل الصادرات الوطنية للصادرات العالمية يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية

2- القيم مؤشر التركز و يعرف بمؤشر هيرفندال – هيرشمان: تتراوح قيمة المؤشر ما بين 0 و 1و كلما اقترب هذا المؤشر من الواحد كلما كانت درجة تركز الصادرات أكبر ، بينما القيم الدنيا للمؤشر تشير إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات و الواردات يقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات / الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلع .

3- **مؤشر كفاءة التجارة :** يتم العمل بهذا المؤشر لقياس كفاءة التجارة لترتيب الدول المصدرة ضمن 184 دولة، و كذلك ترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة، و ذلك بالنسبة ل 14 مجموعة سلعية رئيسية و هو مؤشر مركب يرتكز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط نصيب الفرد من الصادرات الحصة السوقية، تنوع المنتجات المصدرة و تنوع أسواق التصدير العالمية،

ثالثا : أنواع التصدير

إن الأسئلة الأكثر شيوعا من قبل الأطراف المهتمة بعملية التصدير هي:[2] "ما هي الأساليب التنظيمية التي يقوم بها التجار والدول في عملية التصدير؟"أي ما هي الطرق المتبعة في ذلك على العموم يمكن القول أن التصدير يعد من بين أبسط أشكال الدخول للأسواق الخارجية لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر و للتصدير زاويتين :

- **التصدير السلبي :** ويحدث إذا كان عبارة عن عملية غير مخطط لها أي ظرفي يستعمل كوسيلة للتخلص من فائض انتاج أي دون تخطيط وخبرة وبالتالي يمارس بالمناسبات فقط .

---

[1] بن لحرش صراح، تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، سنة 2013، ص 23 .

[2] ب هلول مقران ،علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970 مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ،جـامعة الجزائر 3 ،السنة الجامعية 2010-2011،ص 8.

- **التصدير الإيجابي :** يكون ناتج عن عملية مخطط لها ومدروسة وفق خطط موضوعة مسبقا فالشركة تقوم بالبحث عن فرص التصدير إلى الخارج وتخصص موارد مادية وبشرية وترى في السوق الخارجي خيار استراتيجي لتحقيق ارباح والتخلص من المنافسة و يمكن تقسيم نشاط التصدير الايجابي إلى نوعين :
- **التصدير المباشر :** هنا يتعين للشركة المصنعة لمنتج قابل للتصدير إنشاء وتنظيم قسم التصدير الخاص بها أي القيام بكامل عملية التصدير دون استخدام وسطاء وفي هذه الحالة تتحمل الشركة المسؤولية الكاملة عن مجمل مراحل التصدير بدءا من تحديد العميل حتى تحصيل قيمة البضاعة أي وجود صلة مباشرة بين الشركة المصنعة والمستورد دون استعانة بوسطاء أو غيرها.

الشكل 01: يمثل التصدير المباشر

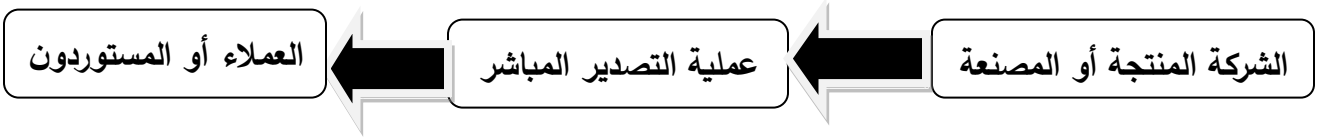

المصدر: سعد،غالب ياسين،الإدارة الالكترونية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان ،الاردن .ص39

ومن مميزات هذا النوع السهولة والسرعة ولا يحتاج الى استثمارات كبيرة ويضمن الحضور المباشر في السوق الخارجي المستهدف .

- **التصدير غير المباشر** [1]: يعد هذا النوع من التصدير الاكثر شيوعا و لا تتولى المؤسسات المنتجة للسلعة عملية التصدير للأسواق الخارجية بنفسها و إنّما توكل المهمة إلى جهات خارجية سواء كانوا من نفس البلد أو من خارج البلد أي تعتمد المؤسسة على وسطاء تجاريين .وتعتمد هذا النوع من التصدير عادة المؤسسات حديثة العهد بالتصدير إلى الأسواق الخارجية ، لأنه يتضمن أقل تكاليف و مخاطرة ، كما لا يكلف المؤسسة أيدي عاملة وتكوين فيكون الاعتماد الكامل على الوسطاء التجاريين

[1] سعد،غالب ياسين،الإدارة الالكترونية ، ادار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان ،الاردن .ص39

تكون لديهم المعارف الكافية بأحوال الاسوق الأجنبية و طريقة التعامل مع الأسواق الأجنبية المستهدفة ،وذلك بعدة طرق:

الشكل 02: التصدير غير المباشر

المصدر: سعد،غالب ياسين،الإدارة الالكترونية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان ،الاردن .ص39

- **شركات التجارة الخارجية:** هي الشركات التي تعمل على نطاق دولي تتخصص في الأنشطة المالية أو التجارية وتسيطر عليها من خلال الخبرة في هذا المجال وتلجأ لها الشركات المحلية أو حديثة العهد بالتصدير لامتلاكها جملة الكفاءات اللازمة للتصدير وبيع المنتجات في الخارج .
- **الاتحاد التصديري:** هو كما جاء في تعريف الإسكوا –ترجمة للتعريف الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – اتّفاق أو تدبير بين شركات لفرض ثمن تصدير محدّد أو لتجزئة أسواق التصدير.

أي يقوم على التعاون بين عدة شركات راغبة بالتصدير لتقليل تكاليف التصدير ويكون أكثر فعالية من عملية التصدير الفردية ، مع الاحتفاظ بالاستقلال المالي و القانوني للشركة ،و يكون هذا الإتحاد مفيداً خاصةً الشركات الصغيرة التي ليست لها القدرة على التصدير بمفردها. ويكون من خلال :

- وضع متخصصين في المجال التصدير والتجارة الخارجية .
- القيام بوضع سياسة تسويقية أكثر فعالية تتعلق بدراسة السوق ، و الترويج ، تطوير المنتجات...الخ
- القيام بالعمليات الفنية و الإدارية المتعلقة بالتصدير وتسهيلها .

و يكون هذا الاتحاد أكثر نجاعة ونجاح عندما تكون أحجام الشركات الأعضاء متقاربة و أهداف الإتحاد محددة بشكل واضح .

- **التصدير المحمول :** هو قيام شركة كبرى أو وسيط تجاري بتحديد عمولة ثابتة مقابل الخدمات التصديرية المقدمة و يمكن ان يكون هذا النوع من التصدير مفيدا جدا للشركات الصغيرة التي لا تمتلك الموارد اللازمة للقيام بعمليات التصدير بشكل مستقل وتمكن الشركات الكبرى أو الوسطاء من زيادة الدخل . و بشكل عام يمكن أن نميز بين حالتين يتم فيها قيام أحد المصدرين بحمل شركة أخرى على التصدير خاصةً من الشركات الصغيرة و المتوسطة.

- **الحالة الأولى :** هي الحالة التي تملك فيها إحدى الشركات فروعاً في الخارج و تحمل معها عدداً من المصدرين بهدف الاستمرار أو إطالة سياسة الاستثمار في الخارج .

- **الحالة الثانية :** إتفاق التوزيع الذي يتم من خلال عرض إحدى الشركات الدولية خدمات شبكة توزيعها في الخارج على شركات أخرى من أجل بيع منتجاتها مقابل عمولة محددة.

كما يمكن تقسيم الصادرات في حد ذاتها إلى أنواع أخرى وفق طبيعتها وهي صادرات منظورة وصادرات غير منظورة وذلك على أساس معيار كونها مرئية وغير مرئية عند خروجها من بلد المنتج ، وصادرات مؤقتة وأخرى نهائية وذلك على أساس بقائها بصفة مؤقتة خارج البلد المنتج لها أو بصفة دائمة ويمكن شرحها بإيجاز على النحو التالي

الصادرات المنظورة : هي صادرات من السلع المادية الملموسة التي تعبر حدود الدولة ويستطيع أعوان الجمارك من معاينتها وإحصائها مثل البترول المنتجات الزراعية ، السيارات..... الخ

الصادرات غير المنظورة : هي صادرات على شكل خدمات تؤدي أو تدفع من قبل أشخاص في الخارج كخدمات النقل والبنوك والتأمين والإعلان ودخل الاستثمار .

محاسن التصدير غير المباشر: للتصدير الغير مباشر عدة مميزات منها

التوسع في الأسواق العالمية حيث يمكن الشركة من دخول أسواق جديدة دون الحاجة لاستثمارات كبيرة .

يمكن الشركات من تحقيق عوائد استثمار أعلى من خلال المنتجات على عدة وكلاء في الأسواق الدولية .

تقليل المخاطر من خلال تحمل الوسطاء جزء من المخاطر التجارية والمالية .

الحصول على قدر كبير من المعلومات عن الأسواق الدولية من خلال خبرة الوكلاء والوسطاء والتكيف مع احتياجات العملاء 1 ، تخفيض التكاليف من خلال قيام الموزعون بالترويج والتسويق لصالح الشركة وبالتالي تخفيض التكاليف .

المطلب الثالث : أهم نظريات و استراتيجيات التصدير

كانت هناك العديد من التفسيرات والدراسات للظاهرة التصدير منذ القدم الأمر الذي أدى لظهور عدة نظريات وضعت من خلالها عدة إستراتيجيات لتنظيم هذه الظاهرة سنتطرق لبعضها :

أولا نظريات التصدير

نتطرق فيه إلى أهم النظريات التي أسهمت في تطوير عملية التصدير بالبدء بالنظرية التجارية ثم الكلاسيكية وأخيرا النظرية الحديثة وذلك كما يلي

التجاريين:

تمثلت السياسة التجارية لديهم في انتعاش الصادرات وتقييد الواردات من الخارج. ولابد من تحقيق فائض مستمر في الصادرات لتعزيز القدرة الشرائية وكبح الواردات لضمان فائض في الميزان التجاري . فالتصدير بالنسبة لهم أداة فعالة لزيادة الثروة ، فقد نادى التجاريون باتخاذ إجراءات حمائية في مجال التصدير و سياسة التصنيع واسعة وذلك بإعفاء الصادرات من التعريفة الجمركية وحقوق الملاحة البحرية وفرض التعريفة الجمركية على الواردات ، و كذا تشجيع إقامة صناعات موجهة قصد تكثيف عمليات التصدير .و تتبلور سياسة التصدير حسب التجاريين في تشجيع الصادرات من السلع المصنوعة بكافة الوسائل الممكنة و العمل على اكتساب أسواق خارجية جديدة بدعم من الدولة ، و قد تحققت هذه السياسة في كل من فرنسا و انجلترا على الخصوص 2. فقامت فرنسا في عهد الوزير كولبير بتشجيع الصناعة فزاد الإنتاج و انتشر البيع في الأسواق الخارجية عن طريق سياسة وذلك بإتباع نظام حماية جمركية . و تشجيع الصناعة الوطنية .بينما انجلترا اعتمدت بشكل خاص على التوسع الاقتصادي في التجارة الخارجية واتخذت تدابير أخرى. كقوانين الملاحة ، إعفاء البضائع المصدرة من الضرائب. وزيادة الضرائب الجمركية على السلع المستوردة من العالم الخارجي .

---

[1] صغيري ايمان، دور التصدير في اختراق الاسواق الدولة دراسة حالة مؤسسة حفيظي لتوضيب وتصدير التمور بسكرة، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سنة 2016، ،ص 40 .

[2] صغيري ايمان، مرجع سابق، ص42 .

الكلاسيك :

بنيت النظرية الكلاسيكية على مبدأ العمل والتخصص وجاءت آراءهم في اثر الصادرات على الاقتصاد على مراحل بدءا من ادم سميث[1] الذي ينادي بالتخصص والقيمة المطلقة فحسب رايه لا تقوم التجارة إلا بين الدول التي يملك كل منها نسب مطلقة في منتج معين تنشا من خلاله عملية التبادل ثم تلي تلك الحقبة حقبة دافيد ريكاردو والذي رأى قيام التبادل حتى بين الدول التي لا تملك ميزة مطلقة في كل السلع لتتطور أراء أصحاب هذه النظرية مع مجيء هيكشر و اولين حيث ادخلا « وفرة عناصر الإنتاج» و الثانية « تعادل أسعار عناصر الإنتاج» فبالنسبة لنظرية وفرة عناصر الإنتاج فإنها تنص على تخصص كل دولة في إنتاج و تبادل السلع التي تتطلب بدرجة كبيرة عناصر الإنتاج المتوفرة لديها، و تستورد المنتجات التي يحتاج إنتاجها إلى عنصر الإنتاج النادر معنى ذلك أن الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تقوم بتصدير السلع الكثيفة في عنصر العمل و استيراد السلع الكثيفة في عنصر رأس المال و رأت انه كلما اتسعت الأسواق ونمت التجارة الدولية كلما زادت الفوائد وعمت الفائدة كل أطراف التجارة الدولية فعرقلة التجارة الدولية له ضرر كبير على النمو الاقتصادي فلصادرات أثر كبير على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير .من خلال ما سبق عرضه عن الفكر لدى الكلاسيك فيما يتعلق بنظرتهم إلى التجارة الخارجية وخاصة الصادرات بأنها لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو.

الصادرات في الفكر الحديث:

يرى علماء الفكر الحديث ان الصادرات تسهم من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة ، ورأوا استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب لثروات الدول الفقيرة و ان الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل على تعزيز اقتصاديات الدول المتقدمة و زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين [2] .وللصادرات اثار مضاعفة حيث تعمل الصادرات من السلع و الخدمات المنتجة في الدولة ، على خلق مداخيل للاقتصاد الوطني وبالتالي تعتبر مثلها مثل الاستثمار و كذا النفقات العامة ذات اثر مضاعف على النشاط الاقتصادي.و لتبيان هذه

[1] المرجع نفسه ،ص43 .

[2] حمشة عبد الحميد، مرجع سابق، ص42 .

الآثار تقوم بتحليل بعض العلاقات في بلد ما لا تربطه أي علاقة مع الخارج و بإهمالنا لنفقاته العامة ، يتحقق التوازن في هذا البلد

ثانيا استراتيجيات التصدير :

إن عملية التصدير[1] من اخطر القرارات التي يتم اتخاذها في اي مؤسسة ،لإحاطة القرار بحالة من عدم التأكد ولاختلاف السوق الأجنبي عن السوق المحلي ،وجهلنا بالمحيط الذي ستجري فيه عملية التصدير لعدم وجود أرقام دقيقة على رقم المبيعات المحتمل ،ودافع الشراء وخصائص السلع التي تلقى إقبالا ،والرسائل الإعلانية الناجحة ،ومستوى الأسعار ،وحجم تحمل المنافسة ، كل هذه الإشكاليات يجب حسابها بدقة فمن خلال التجارب يتبين لنا أن الصدفة قد تلعب دورا كارثيا ولتفادي كل ذلك يجب يجب تطبق استراتيجيات تصديرية

ويمكن تقسيم استراتيجيات التصدير إلى اتجاهين: [2]

إستراتيجيات تصديرية معتمدة على المنتج: تتبع الشركات في هذه الحالة استراتيجيات تمكنها من اختراق ودخول الأسواق العالمية بتطوير منتج واحد ويتم ذلك عن طريق : تحديد منتج أساسي للمؤسسة في السوق المحلي وتعميمه وطنيا ثم دوليا ، تكيف المنتج حسب متطلبات الأسواق الخارجية ، وفق دراسة تمكن من معرفة أذواق كل سوق خارجي تريد اختراقه .

إستراتجية النمو المعتمد على الأسواق: تقوم المؤسسة ضمن هذه الإستراتجية بمراقبة الأسواق الدولية ودراسة المنتجات المعروضة فيها من حيث السعر والكمية والتي تشبه منتج الشركة وتقرير الدخول للسوق من عدمه. وكل هذا يدفعنا لإتباع استراتيجيات أخرى نذكر منها :

إستراتيجية المعاملة التفضيلية : وجدت هذه الإستراتيجية اثر زيادة العراقيل على التجارة الدولية من خلال فرض البلدان للرسوم والقيود الجمركية وحصص الاستيراد وقيود النقد الأجنبي مما استوجب خلق أسلوب لاختراق هذه الحواجز وهو الاتفاقيات والمعاهدات التجارية بين الحكومات والتي تضفي إلى معاملة خاصة لبعض السلع والاستثمارات على أساس المعاملة بالمثل ورغم ان الجات أعطت أكثر حرية ورفعت القيود عن التجارة إلا أن هذا الأسلوب مازال متبعا .

---

[1] كنزة وشن ،دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي –مجلس التعاون الخليجي نموذجا (200 – 2018) ، مشروع مذكرة نيل شهادة الماستر ،تخصص: مالية وتجارة دولية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر ،السنة الجامعية: 2018-2019 ،ص54 .

[2] بورياح كنزة –بطيوي محمد أمين ،مرجع سابق ،سنة ص46

إستراتيجية صمام الأمان :

وتقوم هذه الإستراتيجية على مبدأ اعتبار الأسواق الأجنبية مكان لتصريف فائض الإنتاج في فترات انخفاض الطلب المحلي وتنجح هذه الإستراتيجية إذا توفر شرطان [1]

وجود أسواق دولية تحتاج لصادراتنا وترغب في شرائها .

عدم إشباع لهذه الأسواق من طرف المنافسين .اي وجود استعداد دائم لشراء صادراتنا .

إستراتيجية التشابه : جاءت هذه الإستراتيجية على ضوء الصعوبات التي تواجه المصدرين في تقييم الأسواق الدولية نظرا لاتساع الأسواق ووجود حالة من عدم اليقين لذا كان من الأحسن للشركات دخول أسواق فيها تشابه مع الأسواق المحلية من حيث درجة التقدم الصناعي والعادات والتقاليد[2]

إستراتيجية التقييم العلمي للأسواق الدولية : تعتبر من أفضل الاستراتيجيات رغم تكاليفها الباهظة كونها تقوم بدراسة الأسواق الدولية لمعرفة الأسواق المتاحة و الأكثر جاذبية وتقوم الدراسات لعدة جوانب أو متغيرات هي :

السكان : فلا وجود لسوق بدون سكان وكلما كانت القوة السكانية كبيرة كلما زاد الاستهلاك والطلب .

القدرة الشرائية : إذ يتعين توفر القدرة المالية للسكان لترجمة احتياجاتهم إلى طلب فعال

الاستعداد للشراء و الرغبة فيه: إن الاستعداد للشراء من محددات السوق رغم كونه غير ملموس فرغم توفر السكان والقدرة الشرائية لكن يبقى أهم متغير هو الرغبة فالاستهلاك فبدون رغبة لا يكون طلب[3]

المطلب الرابع : أثر مضاعف الصادرات :

تمثل الصادرات (X) طلبا على السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما بواسطة المقيمين خارج ذلك الاقتصاد فهي تمثل عنصر من عناصر الإنفاق الكلى في المجتمع وكلما زاد حجم الصادرات كلما زاد حجم الطلب الكلى والذي بدوره يعمل على زيادة حجم الدخل الكلى في المجتمع عن طريق المضاعف.

---

[1] صديق محمد عفيف ،التسويق الدولي نظم التصدير والاستيراد د. الطبعة العاشرة ، الناشر مكتبة عين شمس اسكندرية،مصر ،سنة 2003 ، ص 303 .

[2] المرجع نفسه، ص305 .

[3] صديق محمد عفيف ،التسويق الدولي نظم التصدير والاستيراد د. الطبعة العاشرة ، الناشر مكتبة عين شمس اسكندرية،مصر ،سنة 2003 ، ص305

لدينا شرط التوازن: الطلب الكلي = الناتج (الدخل) الكلي

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

أو: إجمالي الحقن = إجمالي التسرب

$$I+G+X=S+T+M$$

وبالتالي مضاعف الصادرات هي عبارة عن التغير في الدخل الناتج عن التغير في الصادرات ، وهو مقلوب مجموع الميل الحدي للادخار و الميل الحدي للاستيراد

$$\frac{\Delta Y}{\Delta X}=\frac{1}{1-c+m}$$

ويلاحظ إن المضاعف قيمته موجبة حيث أن الصادرات تضيف الي تيار الدخل.

مضاعف الصادرات رياضيا يُستخدم لتقييم تأثير زيادة في الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي (ن.م.إ) للبلد. يعبّر عنه بالعادة باستخدام المعادلة التالية .

مضاعف الصادرات = التغير النسبي في الصادرات / التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي

حيث يتم تحديد التغير النسبي عن طريق حساب الفرق بين القيمة النهائية والقيمة الأولية، ثم قسمتها على القيمة الأولية وضربها في 100 للحصول على النسبة المئوية للتغير.

مضاعف الصادرات يوفر فهمًا عن قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة حجم الصادرات. كما يتأثر مضاعف الصادرات بعوامل مختلفة ، مثل هيكل الاقتصاد وقدرة الصناعات المحلية على المنافسة في الأسواق الخارجية ، وسياسات التجارة الخارجية ، والتكنولوجيا المتاحة ، وتقلبات سعر الصرف ، وظروف الاقتصاد العالمي بشكل عام [1]. فمضاعف الصادرات يعتبر أداة قيمة لتقييم فاعلية استراتيجيات التجارة الخارجية وتحليل تأثيرها على النمو الاقتصادي للبلد

الشكل رقم 01: أثر الصادرات على الدخل القومي

[1] ناصر الدين قريبي، اثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل ماجستير تخصص اقتصاد دولي ،جامعة وهران، سنة 2014 ، ص87 .

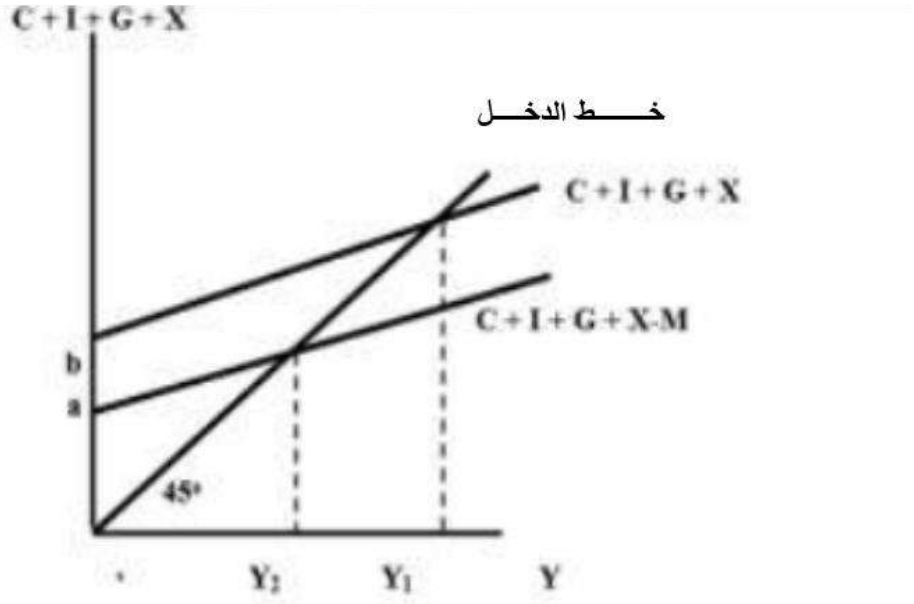

المصدر :زين العابدين محمد عبد الحسين ،اثر مضاعف التجارة الخارجية على الدخل القومي في العراق دراسة تحليلية للفترة (2006-2018)،مجلة الجامعة العراقية العدد(47-ج2)،سنة 2019، ص (362-364)

C+I+G: إقتصاد مغلق مكون من 3 قطاعات .

C+I+G+X : إقتصاد مفتوح مكون من 4 قطاعات .

يتضح من الشكل اعلاه، أن الاقتصاد كان في حالة توازن عند الدخل (Y1) عندما لم تكن هنالك صادرات، ثم أصبح (Y2) عندما أخذ البلد يصدر ما مقداره (AB) لما ازدادت الصادرات بمقدار(be) ازداد الدخل الى (Y3) وعليه تؤدي الصادرات الى زيادة الدخل في القطاعات المنتجة للسلع المصدرة ، بالإضافة الى زياده الطلب على السلع الوسيطة وعوامل الانتاج اللازمة لزيادة انتاج تلك السلع المصدرة ، وأن زيادة الطلب الاخيرة تؤدي الى زيادة الدخول لمالكي السلع الوسيطة وعوامل الانتاج التي ارتفع الطلب عليها ، وهذه الزيادة بالدخول تعمل على زيادة الانفاق الاستهلاكي الصحاب تلك الدخول ، وأن زيادة الانفاق الاستهلاكي تؤدي الى زيادة النشاط الاقتصادي في قطاعات انتاج السلع الاستهلاكية ، ويؤدي ذلك الى زيادة الدخول ثم زيادة الإنفاق الاستهلاكي وهكذا يرتفع الدخل و الانفاق في الاقتصاد كله ، وأن زياده الطلب على السلع المصدرة والاستهلاكية تؤدي الى زياده الطلب على السلع الرأسمالية .

يمكن تحقيق مضاعف التصدير من خلال عدة إجراءات منها[1] :

1- تطوير البنية التحتية :يشمل ذلك تحسين البنية التحتية اللوجستية مثل الموانئ والمطارات والطرق والسكك الحديدية ، وكذلك تحسين خدمات النقل والشحن .
2- تعزيز الجودة والابتكار : يجب أن تكون المنتجات المصدرة عالية الجودة وتلبي معايير السوق العالمية. يجب أيضًا تشجيع الابتكار والتطوير التكنولوجي لتحسين المنتجات والعمليات.
3- الترويج والتسويق : يتعين على الشركات والحكومات تكوين استراتيجيات ترويجية فعالة للتعريف بالمنتجات المصدرة وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية .
4- التوسع في الاتفاقيات التجارية : يمكن للدول تعزيز فرص التصدير من خلال إبرام اتفاقيات تجارية مع دول أخرى لتسهيل حركة البضائع وتخفيض الرسوم الجمركية .
5- توفير الدعم والتمويل : يجب أن تقدم الحكومات الدعم والتسهيلات للشركات المصدرة مثل التأمين التصديري .

أ- أهمية مضاعف التصدير :

له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي ، وذلك بسبب عدة عوامل :

1- زيادة الإيرادات :بزيادة حجم التصدير ، يتزايد الإنتاج والمبيعات للشركات المصدرة ، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الوطنية. هذا يعني زيادة الناتج المحلي الإجمالي ويعزز النمو الاقتصادي .
2- توفير فرص العمل : زيادة حجم التصدير يعني زيادة الإنتاج ، وبالتالي توفر فرص عمل جديدة في القطاعات المصدرة. هذا يقلل من معدلات البطالة ويعزز النمو الاقتصادي .
3- تحسين القدرة التنافسية : يجب للمؤسسات أن تكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية ولتحقيق ذلك عليها تحسين المنتجات وتطوير التكنولوجيا والابتكار ،هذه العمليات تعزز الكفاءة الاقتصادية وتسهم في تحقيق النمو الاقتصادي .
4- تحسين التوازن التجاري : يعتبر زيادة حجم التصدير من العوامل المساهمة في تحسين التوازن التجاري. بزيادة قيمة الصادرات ، يمكن للبلد أن يقلل من اعتماده على الواردات ويزيد من قيمة الصادرات و هذا يقلل من عجز الميزان التجاري ويعزز النمو التجاري .

[1]زين العابدين محمد عبد الحسين ،اثر مضاعف التجارة الخارجية على الدخل القومي في العراق دراسة تحليلية للفترة (2006-2018)،مجلة الجامعة العراقية العدد(47-ج2)،سنة 2019، ص (362-364) .

5- تحفيز الاستثمار :تزيد البلدان المصدرة من جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة عندما يكون لديها سجل ناجح في مجال التصدير. يرتبط زيادة الاستثمارات بزيادة الإنتاج والابتكار وتحسين البنية التحتية .

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا للفصل الأول تم تقديم عرض عام حول التجارة الخارجية بجانبيها التنظيمي و التنظيري، وأيضا تم التعرف على الوظيفة التصديرية من خلال عرض أبرز الإستراتيجيات، النظريات المؤطرة واستخلصنا أن التصدير من أهم وظائف التجارية الخارجية,و أقدمها و أقلها مخاطرة كم يتضح من خلال جل النظريات وذلك للدور الذي يلعبه التصدير في توفير فرص عمل جديدة وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات، وجلب الاستثمار بنوعيه محلي و اجنبي لتحقيق معدلات نمو الاقتصادي مطردة و بذلك تزداد

المداخيل والناتج الإجمالي ، كما أن تنوع الصادرات يزيد من الاستقرار الاقتصادي من خلال تقليل المخاطر فكلما زاد التنوع قلة مخاطر تأثير الأسعار في الأسواق العالمية على المداخيل من الصادرات، كذلك تطرقنا لكيفية تحديد اثر الصادرات من خلال الية المضاعف والتي تعتبر غير فعالة في البلدان النامية بسبب ضعف الانتاج والبطالة المقنعة وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مما يضع الحكومات في الدول النامية بين خيارين إما الادخار لمواجهة متطلبات التنمية أو تفعيل الطلب.

كما يتضح أن التصدير يحتاج إلى معرفة واسعة من الجانب النظري على المستوى الكلي الذي تغطيه الجهات المسؤولة، وعلى المستوى الجزئي الذي يقوم عليه مدراء ومسيرو المؤسسات التي تنشط في المجال التصديري.

- الفصل الثاني -

التأصيل النظري

للنمو الإقتصادي

تمهيد:

لعبت ظاهرة النمو دورا محوريا في الاقتصاد لما حظيت به من اهتمام الكثير من الاقتصاديين ورجال السياسة وهو ما تجلى في الكثير من الدراسات و الأبحاث والتي تمخضت عنها العديد من النظريات ونماذج النمو الاقتصادي، والتي حاول أصحابها من خلالها البحث عن حلول وتفسيرات لمعضلات اقتصادية ومعرفة مختلف مصادرها، وكيفية قياس معدلات هذا النمو والمحافظة على استقرار قيمته الحقيقية في الأجل الطويل، والاهتمام بالمقاييس والمحددات الرئيسية و الأسس التي بنيت عليها نماذج النمو وفق التقسيم الآتي:

المبحث الأول : مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه .

المطلب الأول : مفهوم النمو .

المطلب الثاني: انواع النمو .

المبحث الثاني : مقاييس النمو الإقتصادي و محدداته

المطلب الأول : مقاييس النمو .

المطلب الثاني: محددات النمو .

المبحث الثالث : نماذج النمو وعلاقته بالصادرات

المطلب الاول :نماذج النمو .

المطلب الثاني: العلاقة بين الصادرات و النمو.

المبحث الأول : مفهوم النمو وأنواعه :

شهد العقدين الأخيرين توسع تجاري واقتصادي كبير جدا، و أصبحت كل دول العالم سواء غنية أم فقيرة تبحث عن تعظيم نموها الاقتصادي، مما دفع الكثير من علماء الاقتصاد و السياسيين لدراسة الظاهرة، وبات ينظر إلى النمو على أنه معيار لتقييم التطور الاقتصادي للبلدان، وسمة من سمات التنمية الاقتصادية، لذا سنقوم من خلال هذا المبحث بمحاولة توضيح هذه الظاهرة وذلك من خلال التطرق لمفاهيم النمو الاقتصادي و أنواعه.

المطلب الاول: مفهوم النمو الاقتصادي:

سنبرز فيما يلي بعض المفاهيم والتعاريف الخاصة بموضوع النمو الاقتصادي التي صيغت من قبل بعض المفكرين و الباحثين و الاقتصاديين.

- النمو الاقتصادي هو الزيادة في الإنتاجية الكلية للعاملين في الاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي للفرد وزيادة مستوى المعيشة على المدى الطويل." (عجمية) [1]
- مكانارد (Robert M. Solow) ، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ، قدم تعريفًا للنمو الاقتصادي يتمحور حول زيادة الإنتاجية والتكنولوجيا والابتكار ، حيث قال : "النمو الاقتصادي يكون عندما يتمكن الشعب من صنع المزيد من السلع والخدمات من موارده المحدودة ، والمزيد من الأموال التي يتم استثمارها في الأعمال التجارية[2]
- رومر (Paul M. Romer) ، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ، قدم تعريفًا للنمو الاقتصادي يتمحور حول الابتكار وتطوير المعرفة ، حيث قال : "النمو الاقتصادي يتمثل في تطوير المعرفة ، بما في ذلك الأفكار والتكنولوجيا والمهارات التي تزيد من إنتاجية العمال والموارد الأخرى .[3]
- شومبيتر الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ، قدم تعريفًا للنمو الاقتصادي يركز على الإنتاجية وتحسين الجودة ، حيث قال : "النمو الاقتصادي يتمثل في زيادة الإنتاجية ، وتحسين الجودة

---

[1] د/ محمد عبد العزيز عجيمية– د/ إيمان عطية ناصف ،"التنمية الاقتصادية – دراسة نظرية وتطبيقية–" ،الناشر قسم الاقتصاد ، الاسكندرية،2003.ص53

[2] روبرت سولو،نظرية النمو ،الطبعة الثاني ،ترجمة ليلى عبود مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان 2003 ص 14

[3] امين حواس ،نماذج النمو الاقتصادي ،جامعة ابن خلدون ،تيارت ،الجزائر ،سنة 2021 ،ص3.

والكفاءة في استخدام الموارد ، وهذا يحدث عندما يتم تشجيع الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا والتعليم والبنية التحتية[1]."

– كما يعرفه François Perroux : "على أنه يعبر عن مقدار الزيادة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لأجل في حجم الإنتاج"[2]

التعريف العام للنمو الاقتصادي : يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي ،أو إجمالي الدخل الوطني، مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

المطلب الثاني أنواع النمو :

تتميز الاقتصاديات في جميع أنحاء العالم باختلاف طبيعتها، الشيء الذي أدى إلى وجود اختلافات في النمو، لارتباط الظاهرة بعدة عوامل اقتصادية أخرى ، و يمكن تقسيم النمو الاقتصادي إلى ثلاثة أنواع رئيسية : [3] وهي النمو التلقائي ، والنمو العابر ، والنمو المخطط ، وفيما يلي شرح كل نوع :

1) **النمو التلقائي** : يحدث بشكل طبيعي وعفوي ويتم تحقيقه عبر عمليات السوق التلقائية، أي دون الحاجة إلى التدخل الحكومي أو التخطيط الاقتصادي . ويتميز النمو التلقائي بأنه يتم تحقيقه على مراحل ، ويتميز بالبطء والاستمرارية ، حيث يعتبر هذا النوع من النمو الدائم، والمستقر في طبيعته. وعادةً ما يحدث النمو التلقائي، عندما تتوفر ظروف جيدة للتجارة والاستثمار، وعندما تكون هناك تكنولوجيا حديثة، وفرص عمل جيدة. ومن أمثلة الدول التي شهدت نموًا تلقائيًا مستقرًا على مر السنين هي : الولايات المتحدة وبعض الدول الاوروبية . يمكن القول أن اقتصاد الصين خلال السنوات الأخيرة، هو مثال على النمو التلقائي ، حيث تمكنت الصين من تحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام ، وذلك بفضل اتباع سياسات اقتصادية، تشجع على الاستثمار الأجنبي، وتحسين بيئة الأعمال وتطوير الصناعات.
2) **النمو العابر** :[4] يحدث النمو العابر نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة، ويتميز بأنه لا يمكن الاعتماد عليه باعتباره دائمًا ، حيث يتم تحقيقه في فترة محددة من الزمن، ويختفي بعد ذلك ، ويحدث النمو العابر بسبب عوامل خارجية مؤقتة ، مثل الزيادة المفاجئة في الطلب على بضائع معينة، أو

[1] مايكل سبينس ،التقارب التالي مستقبل النمو في عالم متعدد السرعات ،ترجمة حمدي ابو كيلة ،المركز القومي للترجمة ،القاهرة ،مصر،سنة 2016 ،ص 55 .

[2]-Pierre Robert, Croissance et crise (Analyse économique et historique), chapitre I : La croissance, présentation d'un processus complexe, Pearson, France,2010; p 02 .

[3] بدر شحدة سعيد حمدان ،تحليل مصادر النمو في الاقتصاد (1995–2010) ،جامعة الازهر ،غزة ،سنة 2012 ،ص 09 .

[4] الوليد قسوم ميساوي اثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993 جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر سنة 2018ص37

الحصول على أسعار أعلى للسلع الأساسية ، ويمكن القول إن معظم الدول النامية تعاني من النمو العابر ، ومن بين هذه الدول على سبيل المثال لا الحصر : الهند تعاني من تذبذبات في النمو الاقتصادي ، حيث تعاني من تباطؤ النمو في السنوات الأخيرة ، بسبب الاضطرابات السياسية والاجتماعية ، والتي أدت إلى تباطؤ الاستثمارات[1] ،وتأخر المشاريع الحيوية في البنية التحتية.

أمثلة على النمو العابر:

بنغلاداش : تعاني بنغلاديش من العديد من المشاكل الاجتماعية والسياسية ، مما يؤثر سلبًا على الاقتصاد ويعيق النمو الاقتصادي .

باكستان : تعاني باكستان من مشاكل اقتصادية واجتماعية عدة ، مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي ، ويعيق تحقيق التنمية المستدامة .

العراق : يعاني العراق من اضطرابات سياسية وأمنية واقتصادية عديدة ، مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي ويجعله عابرًا .

ويمكن ان يتغير وضعها الاقتصادي اذا تم اتخاذ التدابير الاقتصادية والسياسية اللازمة لذلك

مساوئ هذا النوع :

- عدم الاستقرار : يتميز النمو العابر بعدم الاستقرار والتقلبات المفاجئة ، حيث يعتمد بشكل كبير على الظروف الخارجية والعوامل العابرة التي تؤثر على الاقتصاد بشكل مؤقت ، مما يزيد من عدم اليقين وعدم الاستقرار.[2]
- قصر المدى : يتميز النمو العابر بقصر المدى ، حيث يمكن أن يتحسن الاقتصاد بشكل مؤقت، ولكن يصعب الحفاظ على هذا النمو بشكل دائم.
- عدم الاستدامة : يعتمد النمو العابر على عوامل عابرة مؤقتة ، وبالتالي فإن النمو المحقق لا يكون مستدامًا ، مما يعرض الاقتصاد للتقلبات والانخفاضات المفاجئة في المستقبل.
- عدم المساواة : يعتبر النمو العابر غالبًا غير متساويًا بين مختلف الفئات ،والمناطق الجغرافية داخل الدولة ، مما يزيد من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية ،ويؤدي إلى تفاقم الظروف الاجتماعية والاقتصادية في بعض المناطق .

---

[1] عمري عبد الباسط ،اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980 – 2013)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير شعبة: علوم اقتصادية تخصص: إقتصاد كمي ،جامعة أمحمد بوقرة ،بومرداس ،السنة الجامعية: 2016/ 2015 ،ص6 .

[2] بن البار امحمد، دراسة العالقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر للفترة الممتدة بين)2009–1970)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر،3 ،2011/2012 ؛ ص 67 .

- عدم التنوع : يمكن أن يؤدي الاعتماد المفرط على العوامل العابرة ،إلى ضعف التنوع الاقتصادي، مما يعرض الاقتصاد للمخاطر والتقلبات المفاجئة في المستقبل .
- عدم الاستثمار : يعتمد النمو العابر بشكل كبير على العوامل الخارجية، ولا يشجع على الاستثمار في القطاع الخاص ، ولا يحفز على تطوير الصناعات المحلية، وبالتالي فإنه يعرض الاقتصاد للتقلبات والاهتزازات في المستقبل .

3) **النمو المخطط** : [1]هو النمو الذي يتم بفعل التخطيط الحكومي الشامل والتدخل الحكومي في الاقتصاد. يتم تحديد الأهداف والخطط للتنمية الاقتصادية، بواسطة الحكومة وتتولى الحكومة مسؤولية التنفيذ والمتابعة، ويكون النمو المخطط بناءً على خطط شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتتم هذه الخطط بناءً على دراسات شاملة للاقتصاد والمجتمع ، وتركز الخطط على تنمية البنية التحتية ، وتحسين الخدمات العامة ، وزيادة الإنتاجية والتحديث التقني والحد من البطالة والفقر . ومن أهم سمات النمو المخطط هو الدور الكبير الذي تلعبه الحكومة في توجيه الاقتصاد وتحديد اتجاهاته ، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

وتعتبر روسيا من الدول التي تعتمد على النمو المخطط في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991. ومنذ ذلك الحين، تم تطوير عدد من الخطط الحكومية، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، بما في ذلك خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأمد لروسيا 2025، ومن خلال النموذج الاقتصادي الذي تتبعه روسيا، فإنها تحاول تعزيز القطاع الصناعي والزراعي والتجاري ، وكذلك توسيع نطاق استخراج النفط والغاز الطبيعي وتعزيز الصادرات في هذه القطاعات. كما تعتمد الحكومة الروسية على تنويع مصادر الدخل الوطني، من خلال دعم الاستثمارات وتطوير الصناعات التحويلية والتكنولوجية ومع ذلك ، فإن روسيا تعاني من بعض التحديات في تحقيق النمو المستدام ، بما في ذلك تبعات العقوبات الدولية والتوترات الدولية ، بالإضافة إلى عدم الاستقرار في أسعار النفط والغاز الطبيعي[2] ، والتي تعتبر أحد أهم مصادر دخل البلد .

ولكن لهذا النوع بعض العيوب، مثل تضخم البيروقراطية والتدخل الحكومي الزائد في القطاع الخاص، وتقليل المرونة والتكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية. يتطلب النمو تخطيطًا حكوميًا واسعًا النطاق، ويحتاج إلى موارد مالية كبيرة لتنفيذ الخطط والبرامج المقررة. كما أنه يتطلب تعاون القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الدوليين لتحقيق الأهداف يمكن الاستشهاد بنمو الاتحاد السوفيتي

---

[1] الوليد قسوم ميساوي ، مرجع سابق، ص37 .

[2] علياتي فاطمة الزهراء أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1990-2019 مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اقتصاد كمي جامعة يحي فارس المدية الجزائر 2021 ص38

خلال العقود القليلة الماضية ، حيث كان هناك تخطيط شامل للنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد ، وهذا أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع خلال فترة معينة ، إلا أن النمو كان متوازنًا بشكل كبير ولم يستمر بسبب تحديات عدة ، بما في ذلك الفساد والتبعية .

المبحث الثاني :مقاييس النمو ومصادره :

يتميز النمو الاقتصادي بأهمية بالغة للدول والحكومات مما جعلها تسعى لتحقيقه و إيجاد طرق لقياسه والبحث عن المصادر التي ترفع من معدلاته وتحقق الأهداف المنشودة من خلال قياس عدة مؤشرات نتطرق لها فيما يلي :

المطلب الأول : مقاييس النمو الاقتصادي :

يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في حجم النشاط الاقتصادي وبناء على ذلك ، فإن قياسً التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد القومي المعبرة عن ذلك النشاط ، ولقياس النمو يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من مقاييس النمو الاقتصادي[1]

المعدلات النقدية للنمو [2]: وهي معدلات النمو التي يتم حسابهاً بناء على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الكلي ، و يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية و الخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة ، و الأخذ بعين الاعتبار التضخم ، و نسب التحويل فيما بين مختلف العملات ، و الأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول مع محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع الدول و يتم قياس قيم معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها الجارية و الثابتة و الدولية . ، وتنشر بياناته سنويا ، وهذا الأسلوب يناسب دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة

– معدلات النمو بالأسعار الثابتة : يلجأ لهذا النوع من الدراسة كون الأسعار الجارية لا تعبر بشكل دقيق عن الزيادة الحقيقية في الدخل أو الإنتاج وهذا لعدة عوامل منها ظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار فيقدر الناتج المحلي بالأسعار الثابتة و تعدل البيانات استنادا للأرقام القياسية للأسعار.

– معدلات النمو بالأسعار الدولية : يستخدم هذا الأسلوب خاصة في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية و عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية يجب تحويل العملات المحلية المقارنة ، نظرا لاختلاف أسعار الصرف .

المعدلات العينية للنمو : استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان

1 بدر شحاة سعيد حمدان ،مرجع سابق، ص11

2 محمد إسماعيل ،سفيان قعلول، مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية ، العدد 106، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي، سنة 2022، ص 02 .

نظرا للزيادة السكانية الكبيرة في الدول النامية بدرجة متقاربة مع معدلات نمو الدخل والناتج ، أصبحً من الضروري حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها مع معدلات نمو السكان ، اما في مجال الخدمات ، استخدمت بعض المقاييس العينية : كعدد الأطباء لكل ألف نسمة ، نصيب الفرد من السلع الغذائية[1]

مقارنة القوة الشرائية و يعني حجم السلع و الخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية لعملات الدول الأخرى ، و يعرف هذا المصطلح بالقوة الشرائية المكافئة و تعتمد المنظمات والمؤسسات الدولية عند نشرها تقارير خاصة بالنمو الاقتصادي المقارن مقوماً بسعر الدولار الأمريكي ، وبعدها تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التخلف والتقدم، ً بناء على ذلك المقياس حيث أن العلاقة هي علاقة الأسعار المحلية السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى المشاركة معها في التبادل التجاري[2]

المطلب الثاني : محددات النمو الاقتصادي :

تستطيع أي دولة تحقيق[3] النمو الاقتصادي المنشود إذا تحققت مجموعة من المحددات او الموارد المتاحة تساهم في تحقيق معدلات جيدة تؤدي إلى تحريك الاقتصاد وتدفع بعجلة التنمية لإحداث النمو الاقتصادي في بلد ما و هذه المحددات تتمثل في

أولا ــ تراكم رأس المال : يشمل التراكم الرأسمالي كل الاستثمارات الجديدة سواءا كانت مادية أو بشرية ،وهو عبارة عن مجموعة التثبيتات والتجهيزات و البنى التحتية ومختلف السلع المنتجة ، التي يمتلكها اقتصاد ما في فترة معينة وتكون موجهة لاستعمالها في العملية الإنتاجية و ينتج تراكم راس المال عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار ليتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي بتعويض راس المال المهتلك بالقيام باستثمارات جديدة فكلفة النمو الاقتصادي هي الجزء المضحى به من الاستهلاك لصالح الادخار بغرض تكوين تراكم رأس المال . فرأس المال المادي يعتبر من بين محفزات القدرة الإنتاجية فامتلاكه يسمح باقتناء تكنولوجيا متطورة نضاعف من خلالها الانتاج ونربح الوقت وممكن حتى جودة المنتوج.

ثانيا: رأس المال البشري مع تطور النظرية الاقتصادية والدراسات اصبح ينظر الى المورد البشري بنظرة اهتمام فهو لا يقل اهمية عن راس المال النقدي وهذا ما أكدته العديد من التجارب الميدانية ، من بينها الأعمال التي قام بها (Barro et Lee 1993) والتي كانت على 129 بلدا خلال الفترة 1985-

[1] بهلول مقران ،علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة ما بين 1970-2005 ،إعداد مذكرة لنيل شهادة ماجيستير فرع اقتصاد كمي ،جامعة الجزائر 3 ،سنة 2011 ، ص 27 .

[2] نصر الدين قريبي، مرجع سابق، ص 21 .

[3] علياتي فاطمة ،مرجع سبق ذكره، ص 39 .

1960 ، كانت من بين نتائجها أن معدلات التح[1] التعليمي للسكان البالغين لها أثر ايجابي مباشر على معدل نمو الناتج الإجمالي فامتلاك العنصر البشري المتعلم والذي يحمل مؤهلات معرفية وخبرات يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال قناتين

- رأس المال البشري يؤثر بشكل مباشر على الابتكارات التكنولوجية المحلية
- رأس المال البشري يؤثر على سرعة التنمية الاقتصادية للبلد الذي استورد تقنيات تكنولوجية من بلد متقدم، واكبر دليل اثناء الحروب تخرج البلدان مدمرة لكن تبنى من جديد من خلال مواردها البشرية لذلك من اهم الاستثمارات الموارد البشرية كون تحسين نوعية هذه الموارد من خلال تطوير التعليم (البرامج، الأبحاث، وتوفير الكفاءات) يؤثر إيجابيا على زيادة حجم الانتاج والنمو الاقتصادي.

القوة العاملة: وهي الفئة النشطة فالمجتمع أي الاشخاص الذين بلغو سن العمل و إما هم عاملون ام يرغبون في العمل. ويعتبر العمل من العوامل التقليدية المؤثرة في النمو الاقتصادي، فزيادة مدخلات عملية الإنتاج من خلال زيادة حجم العمالة النشطة ومن ثم زيادة الحجم الساعي للعمل، تؤدي إلى زيادة المخرجات من الناتج و في حصيلة عملية الإنتاج وكل هذا بشرط يشترط نظام اقتصادي قادر على استيعاب وتوظيف الفائض من القوى العاملة من أجل حدوث التأثير الايجابي على النمو

شكل رقم03 :العلاقة بين السكان و الدخل

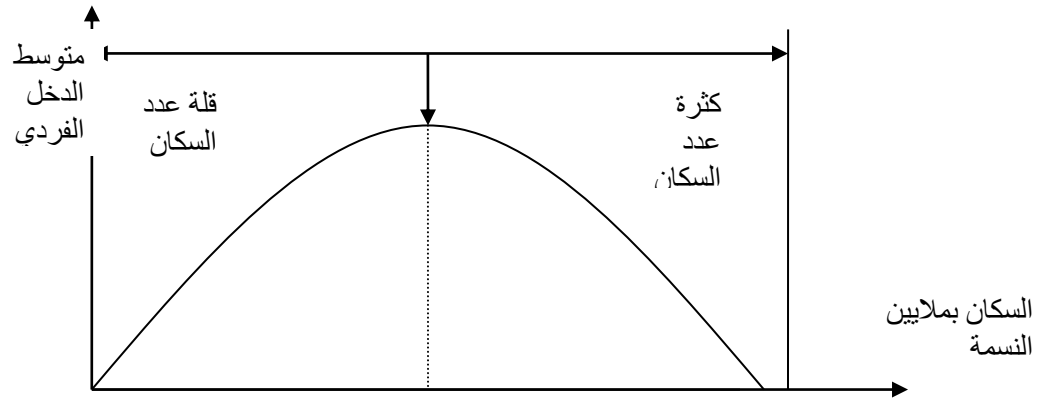

المصدر:[2] عزوز على "الضغط الضريبي و أثره على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1994– 2004)".مذكرة ماجستير جامعة الشلف 2006 – 2007 .ص58

[1] عدة محمد، تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي الجزائري الفترة الممتدة من 1990–2014، مذكرة لنيل ماستير أكاديمي، تخصص تجارة ولوجيستيك، جامعة ابن باديس، مستغانم، سنة 2016 ،ص 22 .

[2] عزوز على ،"الضغط الضريبي و أثره على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1994– 2004)،.مذكرة ماجستير جامعة الشلف، 2006 – 2007 ،ص58 .

الشكل أعلاه يوضح العلاقة بين عدد السكان ومستوى الدخل إذ أن عدد السكان يؤثر على حجم الانتاج وبالتالي متوسط الدخل سواء كانت هذه زيادة او نقصان في عدد السكان .

الموارد الطبيعية : و تعرف الأمم المتحدة من جهتها الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يمكن أن ينتفع بها ورغم اختلاف علماء الاقتصاد حول اعتبار المرد الطبيعي محدد اساسي او محدد مساعد الا انه يلعب دور كبير ويبقى للاستفادة من هذا المحدد يجب ان تمتلك الدولة المحددين السابقين إذا ان هناك دول تمتلك موارد طبيعية كبيرة لكنها فقيرة وهذا حال اغلب الدول النامية وهناك بلدان تشهد شح كبير في مواردها ولكنها متطورة جدا كاليابان وهناك دول تمتلك موارد كبيرة ومتطورة مثل امريكا روسيا الصين[1] .

التقدم التكنولوجي : هو تطبيق المعارف و الابحاث الاكاديمية لابتكار تقنيات حديثة تمكن من تحسين الانتاج من حيث الكم والكيف كما تساهم التكنولوجيا في تكوين فئة عمالية مدربة وخبيرة الامر الذي يؤثر بالإيجاب على الانتاج كما تؤثر التكنولوجيا كذلك على راس المال بحيث تزيد من مردودية راس المال من خلال رفع الانتاجية أي زيادة كمية[2] المنتوج بنفس راس المال او تقليص التكاليف وبالتالي يكون تاثيرها مباشر على النمو وذلك من خلال:

- الرفع من الإنتاجية الحدية لعاملي الإنتاج العمل ورأس المال (بوجود التقدم التقني تحدث زيادة في الناتج مع بقاء حجم عوامل الإنتاج ثابت) .
- تعويض النقص في عنصر العمل ورأس المال .لذا وجب الاستثمار في البحث والتطوير للمحافظة على نسبة العائد المتحقق على رأس المال والعمل أو زيادته .

المبحث الثالث : نماذج النمو الاقتصادي وعلاقتها بالصادرات :

لقد اهتمت النظرية الكلاسيكية في تحليلها للظواهر الاقتصادية على المدى الطويل أما النظرية الكينزية فقد اهتمت في تحليلها للظواهر الاقتصادية من منظور المدى القصير إلا أنها وسعت مجال اهتمامها بقضية النمو الاقتصادي من المدى القصير إلى المدى الطويل بسبب ما يلي:

- الأزمات الاقتصادية في البلدان الصناعية الرأسمالية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية؛
- تعاظم نمو النظام الاشتراكي عالميا ، ومقدرته على حل المشكلات الاقتصادية؛
- طرح مشكلة التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية حديثة الاستقلال .

ونتيجة لهذه العوامل بدأت مرحلة جديدة عرفت باسم مرحلة نماذج النمو التي أعطت للبعد الزمني أهمية في تحليل الظاهرة الاقتصادية ، ولقد تم تقسيم هذه النماذج إلى ثلاثة أقسام تتمثل في نماذج النمو

---

[1] فضيلة ملواح، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990– 2018)، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية، الجزائر، سنة 2020 ،ص130 .

[2] عدة محمد، مرجع سابق، ص18 .

الكينزية ونماذج النمو النيوكلاسيكية (النمو الخارجي) بالإضافة إلى نماذج النمو الحديثة (النمو الداخلي)، وفيما يلي سنحاول التطرق لمختلف نماذج هذه الأقسام الأقسام الثلاثة .

أولا نماذج النمو الكينزية :

سنتطرق فيما يلي لأهم هذه النماذج والمتمثلة في نموذج هارود دومار بالاضافة إلى نموذج كالدور

1-نموذج هارود ودومار[1] : (Harrod et Domar)

يعتبر نموذج" هارود –دومار"امتداد للفكر الكينزي حيث بنا نموذجهما بدراسة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة ومحاولة التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل القومي أي على اساس العرض [2]والطلب يعني زيادة الطاقة الانتاجية والدخل واستيعاب اليد العاملة في المجتمع وفيما يلي نعرض النموذجين كل على حدا :

نموذج هارود :

يرى هارود من خلال مقاله في المجلة الاقتصادية سنة 1939 بعنوان "بحث في النظرية الحركية " أن زيادة الناتج القومي يعتمد كليا على معدل الادخار و على انتاجية راس المال ، في حال إذا كان الاستثمار الإضافي[3] وزيادة في إنتاجية رأس المال الإضافي هما المصدران الوحيدان لزيادة الإنتاج من خلال عدة فرضيات :

- الادخار الصافي يمثل نسبة من الدخل، ويسمى بالادخار الفعلي ويعادل الاستثمار الفعلي عند التوازن .
- نسبة الدخل المستثمرة تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية ، وهو ما يعني أن الاستثمار تابع لمعدل الزيادة في الدخل ، أو السرعة التي ينمو الناتج .
- تكون المدخرات دالة في الدخل، ويكون الطلب عليها دالة في معدل الزيادة في الدخل ، مع تساوي العرض والطلب.

وقد طرح هارود ثلاثة أشكال لمعدل النمو في نموذجه هي:

أ) **معدل النمو الفعلي (G)** : وهو نسبة الادخار إلى معامل رأس المال ، أي: $G=S/C$

حيث : S : حجم الادخار الكلي ,C : معامل رأس المال ويعادل $\Delta Y/I$ حيث (I تمثل حجم الاستثمارات المنجزة و تمثل التغير في الدخل أو الناتج الصافي)

---

[1] روبرت سولو نظرية النمو الطبعة الثاني ترجمة ليلى عبود مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان 2003 ص 16

[2] قريبي ناصر الدين، مرجع سابق ، ص 33 .

[3] بهلول مقران، مرجع سابق ،ص36 .

ب) معدل النمو المضمون (GW) : وهو نسبة الادخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون وعليه فإن : $G=S/CR$ حيث : CR معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون .

ت) معدل النمو الطبيعي (Gn) : وهو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، وحجم السكان، والتراكم الرأسمالي، ودرجة التفصيل بين العمل ووقت الفراغ، مع افتراض وجود عمالة كاملة.

ومن خلال معدلات النمو الثلاث استنتج هارود العديد من الحالات التي يكون عليها الاقتصاد وهي:

إذا كان $G<GW$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم؛

إذا كان $G>GW$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة كساد؛

إذا كان $GW=G$ فإن الاقتصاد متوازن في نموه .

إذا كان $Gn>GW$ و $G<GW$ فإن الاقتصاد يعاني[1] من حالة انكماش متتال بسبب وجود فائض في إذا كان السلع الرأسمالية مما يؤدي إلى خفض الطلب على استثمارات جديدة.

و إذا كان $G<GW$ و $Gn<GW$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم متتال بسبب وجود عجز في السلع الرأسمالية مما يجعل الاستثمارات الجديدة المطلوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية .

نموذج دومار:

بنى دومار نموذجه من خلال طرح اشكالية ما هو معدل الاستثمار المطلوب لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الانتاجية بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع ؟و نشر نموذجه في كتابه "مقالات في نظرية النمو الاقتصادي " سنة [2] 1957 .

وكإجابة على السؤال حسب دومار فإن ذلك سيعتمد على حجم المضاعف الاستثماري و إنتاجية الاستثمارات الجديدة التي تظهر في معامل رأس المال، معتمدا في ذلك على الفرضيات التالية:

- جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيما صافية بعد خصم الاقتطاعات الخاصة بكل منهم؛
- جميع القرارات الاقتصادية تتم آنيا ومن دون فواصل زمنية مما يوحي باستمراريتها ؛
- ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل .

وقد طرح دومار في نموذجه فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة وفي جانب الطلب من جهة أخرى ، وخلص إلى أن التوازن يحصل وفقا للمعادلة التالية : $\Delta Y = I \alpha$

[1] أمين حواس نماذج النمو الاقتصادي جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر 2021 ص 110 .

[2] أمين حواس، مطبوعة موجهة للطلبة محاضرات في النمو لاقتصادي، جامعة تيارت ،الجزائر ،سنة 2016، ص 36 .

والتي تعني أنه للحفاظ على استمرارية التوظيف الكامل لابد من أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الانتاجية المتوسطة علما أن:

ΔY : التغير في الدخل ، I : حجم الاستثمار ، α : الاجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكامنة في المخرجات .

ثانيا ــ نماذج النمو النيو كلاسيكية (النمو خارجي المنشأ) :

يعتبر نموذج " سولو " لتفسير النمو الاقتصادي وحركيته على المدى الطويل أهم الأعمال التي تعرضت لهذا الموضوع خلال القرن العشرين ، وكان هدفه من خلال هذا النموذج اعطاء [1]حلا للمشكلة التي واجهت هارود ودومار من تجاوز وانخفاض معدل الادخار عن المعدل المضمون ، إذ يقول سولو :" في الخمسينات سعيت إلى تتبع الخط الذي تم تحديده في شأن مسألة النمو بواسطة كل من هارود ودومار وقد شعرت بعدم ارتياح في شأن هذا الخط فقد بدا على كل من هارود ودومار أنهما يجيبان عن سؤال مباشر: متى يكون الاقتصاد القومي قادرا على تحقيق النمو المتواصل عند معدل ثابت ؟ حيث وصلا بطرق مختلفة إلى إجابة تقليدية بسيطة مؤداها أن:

معدل الادخار القومي = معامل رأس المال الناتج×معدل نمو القوى العاملة .

حيث افترض أن معدل رأس المال–الناتج في نموذج هارود–دومار ليس متغيرا خارجيا ، وفي الحقيقة فإنهم اقترحوا نموذجًا يعتبر أن معدل رأس المال[2]–الناتج ما هو إلا عبارة عن معدل التعديل الهيكلي للعودة إلى معدل النمو الطبيعي مؤكدا "سولو" في نموذجه على الدور المهم للتقدم التكنولوجي وإنتاجية العمل في الابقاء على النمو مستقر في المدى الطويل ، حيث حسبه عندما يتجاوز معدل استثمار رأس المال مستوى[3] التوازن مع تنامي الطلب على رأس المال ترتفع نسبة رأس المال إلى العمل مما يؤدي إلى تناقص العوائد ومن ثم تتناقص أرباح الاستثمار ، وهذا ما يدفع الشركات إلى تقليص الاستثمار لتعود به إلى معدل حالة الاستقرار المطلوب ، وإذا كان الاستثمار ضئيلا فسيرتفع معدل أرباح الاستثمار مؤديا أيضا إلى إجراء تصحيح قام "سولو" بإختبار[4] هذه الفرضية من خلال جمع التغيرات السنوية في الانتاج الاجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين سنتي، 1909–1949 وباستخدام التقنيات الرياضية المعروفة في إطار النظرية النيوكلاسيكية وجد "سولو" أن نمو الانتاج لساعة العمل الواحدة يرجع إلى عنصرين منفصلين ، حيث ترتبط نسبة من معدل النمو هذا بزيادة رأس المال، في حين ترتبط النسبة المتبقية بعنصر آخر غير زيادة رأس المال سماه "سولو"

---

[1] روبرت سولو ،نظرية النمو ،الطبعة الثانية ،ترجمة ليلى عبود ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،لبنان ،2003 ، ص 117.

[2] أمين حواس ،نماذج النمو الاقتصادي ،جامعة ابن خلدون ،تيارت ،الجزائر ،2021 ، ص 133.

[3] عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، نماذج النمو الاقتصادي، دار ناشيري للنشر الالكتروني، سنة 2018 ، ص 79.

[4] أمين حواس، مرجع سابق ، ص 141 .

بالتحول التقني، و قام بتوسعة إطار نموذج "هارود–دومار" بإدخال عنصر إنتاجي إضافي ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي، إلا أنه استخدم فكرة تناقص الغلة (العوائد) بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال ، كما افترض ثبات الغلة المشتركة للعنصرين معا ، وعلى ذلك يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو في المدى الطويل .

ثالثا : نماذج النمو الحديثة (النمو الداخلي) : إن عدم تحقق ما تنبأت به النظرية النيوكلاسيكية من إلتقاء لمعدلات دخول الأفراد بين دول العالم المختلفة (النامية والمتقدمة) ، مستندة إلى فرضية تناقص عوائد رأس المال والتي تقود إلى نمو أسرع في الدول النامية منه في الدول المتقدمة وظهور عدة عيوب لهذه النظرية وعدم مجاراتها لتفسير كل الجوانب المتحكمة في النمو بدأت منذ منتصف الثمانينات تظهر طروحات عديدة تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد فيما بين الدول المختلفة وكان ذلك في إطار ما يسمى النظرية الحديثة (الداخلية) للنمو ، وفيما يلي سنحاول عرض (بشكل مختصر) أهم نماذج النمو الداخلي والنتائج التي توصلت إليها:

1- **نموذج (بول رومر Romer Paul) 1986** [1]: اقتراح نموذج ليس فيه تناقص للعوائد على رأس المال وذلك بسبب تعويضها من قبل الوفرات الخارجية المرافقة لتراكم رأس المال ، وبالتحديد تكون هذه الوفرات الخارجية مرافقة للاستثمار في الرأس المال البشري والصناعات كثيفة المعرفة ، وهو الأمر المهم للدول النامية لأجل تحقيق النمو السريع؛ حيث أن سعيها إلى ذلك من خلال تركيزها على الاستثمار في رأس المال المادي دون تكملته بالاستثمار في رأس المال البشري (التعليم) أو البحث والتطوير لا محالة سيكون مصيره الفشل.

حيث حدد الشروط أو الحالات التي يكون فيها النمو الاقتصادي مستقرا عندما لا تكون هناك زيادات خارجية في الانتاج ، وكان دافع "رومر" في عمله هذا تأثره بمشاهدتين مهمتين :

- الأولى في كون معدل النمو في العالم المتطور لم تظهر عليه أي علامات تناقص أو انخفاض
- الثانية في أن النمو المستقر ممكن فقط عندما لا يكون هناك حالة تناقض في العوائد على تراكم رأس المال؛ أي أنه إذا كان الاستثمار الجديد مخفض لمعدل العائد الحقيقي على رأس المال فإن النمو المستقر غير ممكن، وحسب نموذج رومر يوجد نوعين من التراكم هما تراكم رأس المال المادي وتراكم المعرفة (التقدم التكنولوجي) المتولد عنه ، وإذا كانت ايرادات التراكمين ثابتة أمكن للاقتصاد أن يتطور في معدل نمو ذاتي طويل الأجل وثابت ، وهو يعتمد على العوامل التي تحدد

[1] أمين حواس،مرجع سابق، ص 74 .

الميل للادخار، فزيادة مدخرات أطراف النشاط الاقتصادي تحقق المزيد من التراكم والذي بدوره يحقق معدل نمو أكثر ارتفاع [1].و لقد اعتمد رومر في نموذجه على عدة افتراضات هي :

- أن المؤسسة التي تستثمر في رأس المال المادي مع مرور الزمن تتعلم كيف تنتج بكفاءة وجودة عالية ، هذا التأثير الموجب للخبرة اكتسبته المؤسسة مع مرور الوقت وبالتمرن ، وهذا ما أسماه رومر بالتدريب عن طريق الاستثمار ؛
- أي معرفة تكتسبها المؤسسة تعد سلعة عامة من حق أي مؤسسة الاستفادة منها بدون أي تكلفة ، بمعنى أن أي ابتكار يجب أن ينتشر ويوزع في السوق ؛
- وجود اقتصاد تسوده المنافسة بين عدد من المؤسسات (n) التي تنتج سلعا متجانسة، وزيادة على هذا افترض رومر أيضا ثبات تفضيلات الأفراد وتماثل الفن الانتاجي ، وثبات حجم السكان ، مع استبعاد فرض النموذج النيوكلاسيكي المتعلق بتناقص الناتج الحدي لرأس المال ويتميز نموذج رومر بمجموعة من الخصائص يمكن ذكر أهمها فيما يلي :
- الوفرات الخارجية المتولدة عن المعرفة الفنية تتحقق عبر آليتين تتمثل الأولى فيما يؤدي إليه الاستثمار في احدى الشركات من زيادة انتاج الشركة المعنية وكذا الشركات الأخرى ، وتتعلق الثانية برأس المال ذاته وليس المعرفة التي تتولد عنه ؛
- التأثير المستمر للأزمات في مسار النمو ، وذلك لتأثيرها (الأزمات) على تراكم رأس المال (ومن ثم المعرفة) والذي يكون انعكاسه طويل الأجل حتى مع استعادة التوازن المستقر ؛
- دالة الانتاج متجانسة من الدرجة الأولى في كل من رصيد المعرفة (رأس مال المؤسسة من الأبحاث والتطوير) ورأس المال المادي والعمل ، وهي كذلك متزايدة في الرصيد الكلي للمعرفة ؛
- توجد ثلاث حالات رئيسية للنمو ، حيث تكون مرونة إنتاج المعرفة الكلية (المعرفة الخاصة والجماعية) أقل من الواحد الصحيح في الحالة الأولى وتعادل الواحد الصحيح في الحالة الثانية وأكبر منه في الحالة الثالثة؛

في الأخير يمكن القول أن نموذج رومر الأول بين أن المعرفة تنتج بالتزامن مع النشاط الإنتاجي للمؤسسة بواسطة التعلم بالتمرن (الذاتي)، بحيث بين الآثار الخارجية لتكنولوجيا مؤسسة معينة على باقي المؤسسات ، وهذا ما يضمن الاستمرارية على المدى الطويل ، كما بين أن الدول التي تحقق وتيرة سريعة للنمو على المدى الطويل هي التي اكتسبت معرفة واستفادة منها.

2-نموذج لوكاس ورأس المال البشري (1988) Lucas : ينصرف مفهوم رأس المال البشري إلى مخزون المعارف المكتسبة من خلال التكوين والتأهيل [2]، المقومة اقتصاديا والمندمجة في الأشخاص والتي تزيد من فاعليتهم الإنتاجية ، وهي لا تنصرف فقط إلى مستوى الكفاءات و إنما كذلك (خاصة

[1] بهلول مقران، مرجع سابق، ص 36 .

[2] . أمين حواس، مرجع سابق ،ص 557.

الدول النامية) إلى الحالة الصحية والنظافة والغذاء ، ومن هذا المنطلق ركز "روبرت لوكاس" على المكانة الخاصة لرأس المال البشري كمحرك للنمو وبنى عليه نماذجه

ويعتمد نموذج لوكاس في وجود رأس المال البشري على مجموعة من الفرضيات وله مجموعة من الخصائص يمكن ذكرها فيما يلي :

- الاقتصاد مكون من قطاعين فقط ، قطاع إنتاج السلع وقطاع تكوين رأس المال البشري ؛
- كل الأعوان هي أحادية ؛ بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة؛

ويجتمع نموذج لوكاس كثيرا في بعض الخصائص مع نموذج سولو، وذلك في حال وضع (التقدم التكنولوجي) مكان ، أي أن رأس المال البشري في نموذج لوكاس يلعب نفس الدور الذي يلعبه التقدم التكنولوجي في نموذج سولو، غير أن لوكاس يقدم تفسيرا لنمو رأس المال البشري في نموذجه عكس سولو الذي اعتبره ثابتا ، فحسب نموذج لوكاس كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين والتأهيل من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك[1] على زيادة رأس المال البشري ، وبالتالي زيادة النمو ، والعكس يحدث في حال إهمال التكوين والتعليم .وحسب هذا النماذج فإن سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول يرجع في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم ، وبذلك فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم (تراكم المعارف) سيكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

3-نموذج رومر Romer(1990) : فكرة هذا النموذج تقوم على أساس تقسيم العمل الجماعي لتفسير تراكم رأس المال التكنولوجي الذاتي (الداخلي) ، إذ يتم إدخال أنواع جديدة من السلع الرأسمالية (الوسيطة) التي تضاف إلى السلع الموجودة من قبل وهذه الإضافة تؤدي إلى المزيد من تقسيم العمل الجماعي الذي يعد المصدر الحقيقي للنمو أسس رومر نموذجه الثاني للنمو (النمو خلال ابتكار سلع رأسمالية جديدة) واعتماد على دالة الإنتاج المنبثقة من أعمال(1982 - Ethier) و (1985 - Judd) ،وقد بنى نموذجه على ثلاث مدخلات للإنتاج وهي رأس المال المادي ، والبشري ،و التكنولوجيا كما قسم الاقتصاد لثلاث قطاعات هي :

الأول قطاع البحث: مجال البحث يجمع بين جزء من رأس المال البشري المتاح في الاقتصاد مع مجموع المعارف الموجودة و التي تقاس عن طريق عدد الوحدات التي يتم تحويلها من رأس المال المادي لاكتشاف أفكار جديدة لإنتاج سلع جديدة ، وتعد المعرفة أساس هذه الاكتشافات ،

الثاني قطاع السلع الرأسمالية (الوسيطة) : يشتري هذا القطاع التكنولوجيا من القطاع الأول على شكل خطط جديدة وذلك للتصنيع إنتاج سلع جديدة ، والتي بدورها تنتج عنها سلع نهائية ، ومن مميزات هذا

[1] مرجع سابق ،ص 213.

القطاع المنافسة الاحتكارية لأن جزء من الأرباح تعود للباحثين أصحاب براءة الاختراع وهذا ما يحفز التطوير والبحث العلمي.

الثالث قطاع السلع النهائية : هذا القطاع ينتج السلع النهائية عن طريق ثلاثة عوامل إنتاج هي رأس المال المادي المتمثل في السلع الرأسمالية المنتجة في القطاع الثاني ، العمل ، رأس المال البشري،

4-نموذج بارو وتراكم رأس المال العام (1991)Baroo : جاء هذا النموذج لإثبات العلاقة و الرابط بين رأس المال العام والنمو، فحسب "روبرت بارو" الذي نشر في مقاله سنة 1991 بعنوان cross " in Growth Economic countries of section"، [1]، أن رأس المال العام المتمثل في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو المؤسسات العمومية (والتي يمكن تكوينها بفضل اختيار معدلات للضرائب على الدخل من جهة ومن جهة أخرى من خلال الحصة المخصصة للنفقات العامة الإنتاجية) يمكنها أن تسهم في الرفع من النمو الاقتصادي لأنها تهيئ للقطاع الخاص بنية تحتية تساعد في زيادة انتاجية رأس ماله وبالتالي الاقتصاد ككل .ولقد توصل "بارو" إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تأكيد وجود وفرات إيجابية للنفقات العامة (رأس المال العام)، أي أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الثابت والحصة النسبة للنفقات العامة في الإنتاج؛
- مع ثبات الايرادات واعتماد الانتاج على تراكم رأس المال العام والخاص فإن النمو لا يولد إلا نموا ذاتيا؛
- معدل الضريبة له دور إيجابي على النمو عند ارتفاعه إلى[2] حد كاف يؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال العام ومن ثم المساهمة في نمو الايرادات الخاصة الناجمة عن القطاع الخاص وبالتالي تطور النمو ، في حين يصبح دوره سلبي عند ارتفاعه (معدل الضريبة) إلى حدود لا يقدر عليها القطاع الخاص وهو ما يؤدي إلى تثبيط أنشطة هذا الأخير ومن ثم انخفاض معدل النمو .

ومن هذه النتيجة الأخيرة يمكن القول أنه لابد من معرفة المستوى الأمثل لمعدل الضريبة الذي يحدث أثرا إيجابيا على الاقتصاد ، وهو الأمر الذي قام بارو بإبرازه من خلال نموذجه .ولقد قام بارو بتوسعة دالة الإنتاج التقليدية (كوب دوقلاس) بإدخال متغير مستقل ثالث هو النفقات العمومية (G) إلى جانب متغير رأس المال الخاص(K) والعمل (L) .

[1] قريبي ناصر الدين، مرجع سابق ،ص 67 .

[2] عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب،مرجع سابق ،ص 115 .

-نموذج كالدور[1]: يعتبر هذا النموذج من المدرسة النيوكلاسيكية، فهو يحمل أفكار كينزية مطورة،حاول فيها معالجة مشكلة عدم الاستقرار في نموذج هارود ودومار، وذلك أنه وسع مبدأ الطلب الفعال من المدى القصير للمدى الطويل، حيث يصبح راس المال متغيرا والاستثمار محددا خارجيا، والادخار محددا ذاتيا، و تمكن من تغيير التوزيع الوظيفي للدخل بين الارباح و الأجور لتفسير كيفية تعديل معدل النمو حتى يبلغ معدل النمو الطبيعي، ما يسمح بالنمو في ظل التوظيف الكامل، و بالتالي الطلب الكلي يحدد مستوى الانتاج والعمالة ونمو القدرات الانتاجية على المدى الطويل،فمعدل الادخار هو متوسط المرجح لميل الراسماليين والعمال ،وقام كالدور بوضع عدة إفتراضات

- تكون الأجور فيه أكثر نت المتوسط أي قدرة شرائية متوسطة .
- تنافسي كفاية لتوليد طلب ملائم لضمان التوظيف الكامل .أي تساوي النمو الفعلي بمعدل النمو الطبيعي .

المطلب الرابع علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي:

يتميز قطاع التصدير بدروه الكبير في النمو الاقتصادي ، وذلك من خلال توفير العملات الصعبة اللازمة لزيادة المدخرات الوطنية[2] ,وتمويل المستوردات التي تسهم بشكل غير مباشر في زيادة الناتج المحلي وذلك عن طريق توفير السلع الرأسمالية والوسيطة الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية كما أن زيادة الصادرات تسهم في فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية وكلما زاد التوسع في حجم الصادرات ازداد تلقائياً حجم المنشآت الإنتاجية واتسع استغلال الخامات الطبيعية , وهذا يؤدي الى توافر فرص عمل جديدة ورفع الكفاءة الإنتاجية وتقليل التكاليف ورفع جودة السلع المحلية ومن خلال هذه المميزات يتضح جليا دور الصادرات في زيادة الناتج الاجمالي والنمو الاقتصادي ويعتبر دنيس روبرتسون أول من أشار إلى أن الصادرات هي محرك للنمو و ذلك في مقالة نشرها عام 1940 و بعدها حاول (نوركسه) أن يثبت أن زيادة الصادرات كانت محرك للنمو في الأقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أما في السبعينات من القرن الماضي أوضح (Balassa 1971) و غيره من الاقتصاديين درجة الارتباط بين التجارة و النمو الاقتصادي ، و أظهرت الدراسات بأن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي
الإجمالي، و كان من الواضح درجة الإرتباط بين الصادرات و التنمية و بينت الدراسات بأن الدول التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع ، [3]و أن زيادة الصادرات تؤدي لنمو سريع في الاقتصاد ،

[1] احمد حواس، مرجع سابق، ص 393 .

[2] ناصر الدين قريبي، مرجع سابق، ص98 .

[3] علياتي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 50

كما أن الأقطار التي تنمو صادراتها بسرعة تميل إلى أن تنمو مستورداتها بسرعة أيضاً، وهذا ما أيدته الدراسة التي قام بها رام (Ram عام 1987) على 88 دولة نامية ,إذ قام بدراسة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال نموذج قياسي وباستخدام السلاسل الزمنية (Series – Time) وبيانات المقاطع العرضية وتوصل الى نتيجة مفادها أن للصادرات دورا " ايجابياً في عملية النمو الاقتصادي .

فالتوسع في الصادرات يحفز النمو في حالة التشغيل الكاملّ ، توصلت العديد من الدراسات التحليلية والقياسية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي كما أثبتت ذلك تجارب في بعض الدول النامية التي تبنت هذه الإستراتجية ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بإستراتجية تشجيع الصادرات وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي وتوضيح أسباب هذه الظاهرة حيث تؤدي زيادة الصادرات عن طريق تخفيض النفقات ,[1] وفي حالة وجود بطالة تزداد الصادرات من خلال انتقال الموارد من القطاعات الأقل إنتاجية الى القطاعات الأكثر إنتاجية لأغراض التصدير وهذا يؤدي بدوره الى زيادة الدخل والمدخرات والاستثمارات حسب نموذج (هارولد – دومر) ,ومما يؤكد هذه الآراء أن الدراسات التطبيقية التي أجريت على هذا الموضوع أكدت أن للصادرات دوار في اقتصاديات الدول النامية[2] , حيث يؤدي ارتفاع معدلً مهماً في نمو الصادرات الى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي , وهذا ما توصل اليه باسالا (bassala) في دراسته عام 1978 , والتي أجراها على (11) دولة نامية وباستخدام نموذج قياسي بين أن زيادة الصادرات بمعدل (1%) سيؤدي الى زيادة معدل النمو لهذه الدول بمقدار (0,04 %) أي أن زيادة الصادرات بمعدل (25 %) ستؤدي الى ارتفاع معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي بمقدار (8 %) وفي مايلي أهم الدراسات التي درست العلاقة :

جدول 01 : يمثل أهم الدراسات التي اهتمت بعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي :

الرقم	صاحب الدراسة	البيانات المستخدة	النموذج الاقتصادي	المتغيرات الأخرى	النتائج
1	Emery 1967	بيانات عن 50 دولة نامية خلال فترة واحدة من 1953 إلى 1963	تأثير التغير في الصادرات على التغيير في الناتج الوطني	–	النتائج تدعم انتهاج إستراتيجية تنمية الصادرات
2	Maizels 968	سلسلة زمنية تشمل 09 دول خلال الفترة من 1950 إلى 1962	تأثيرالتغير في معدل نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الاجمالي	–	النتائج في صالح إستراتيجية تنمية الصادرات .
3	Voivodas 1973	سلسلة زمنية تشمل 12 دولة خلال الفترة من 1956 إلى 1967	تاثير الصادرات على الناتج الاجمالي	–	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات

[1] عدة محمد، مرجع سابق، ص 30 .

[2] وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز والعوائق أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل المالي، جامعة الجزائر،سنة 2004 ، 68–69

4	Michaely 1977	بيانات 41 دولة خلال الفترة 1950 إلى 1973	اختبار الارتباط بين نمو متوسط دخل الفرد من الناتج الوطني الاجمالي	–	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
5	William 1978	سلسلة زمنية من 22 دولة خلال الفترة من 1960 إلى 1974	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمارات المباشرة وراس المال الاجنبي	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
6	Fajana 1979	سلاسل زمنية من 20 دولة خلال الفترة من 1954 إلى 1974	تأثيرالتغير في معدل نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الاجمالي	الميزان التجاري والحسابات الجارية	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
7	Schenzler 1982	سلاسل زمنية 30 دولة خلال الفترة من 1950 إلى 1979	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمارات والنفقات الحكومية والمعونات الخارجية والاستثمارات المباشرة	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
8	chakraborty	بيانات 4 دول جنوب شرق اسيا(تايوان،كوريا،ماليزيا،سيريلانكا)		–	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
9	kavoussi	بيانات 73 دولة نامية	تاثير نمو الصادرات على نمو الناتج	–	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات

وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز والعوائق أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل المالي، جامعة الجزائر،سنة 2004 ، 68-69

إن سياسة التوسع في الصادرات[1] تساعد على التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الكثير من الدول النامية في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري وما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي – .إن التوسع في الصادرات يساعد في تحسن القدرات الاجنبية للدول من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الإنتاج المتاحة ، ومن خلال تمكين الدول من الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية فالتوسع في الصادرات يمكن الدول من الحصول على النقد الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية الضرورية لتحسين الإنتاجية ومن ثم تحسين معدلات النمو الاقتصادي

1- العلاقة بين الصادرات و النمو في الفكر التجاري اعتبر التجاريون في القرن السادس عشر والقرن السابع عشر أن مصدر قوة اقتصاد الدولة هو تحقيق و تكوين فائض مستمر في الميزان التجاري ، فالمصدر الرئيسي لتحقيق قدر كبير من الثروة ، يفرض على الدولة تقييد وارداتها و تشجيع الصادرات

[1] ناصر الدين قريبي، مرجع سابق، ص89 .

من السلع الصناعية بكافة الوسائل ، والعمل باستمرار على إيجاد و توسيع الأسواق الخارجية الجديدة ، وتقديم الدعم و المعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لتمكينها من المنافسة الخارجية ، و إنشاء المناطق الحرة و الموانئ التي من شانها مساعدة الصادرات على التطور ، و تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر ، كل هذا لبناء اقتاد قوي وتنمية مستدامة .

2- **العلاقة بين الصادرات والنمو في الفكر الكلاسيكي** تشير نظرية النمو الاقتصادي التقليدية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية أن الزيادة أو التوسع في الصادرات تعزز تأصيل مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات ، و هذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية و رفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في قطاع الصادرات ، و بالتالي إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التجارية ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاعات صادرات تتمتع بكفاءة إنتاجية عالية و . عليه تصبح الصادر ات بمثابة آلة للنمو التي تحرك و تدفع عجلة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية و . تبرر النظرية الكلاسيكية فرضية العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي و فق المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية. وتتمثل هذه المكاسب في :

مكاسب صافية : تتحقق وفق الميزة النسبية لدفيد ريكاردو ،بحيث تجني الدول المكاسب من خلال تبادل فائض الإنتاج المتخصصة فيه ، كذلك من خلال تقسيم العمل فان الإنتاج يزداد ، وبالتالي زيادة المستوى المعيشي للأفراد الناتجة من التبادل التجاري من خلال إتاحة الفرص لشراء السلع الأجنبية .

مكاسب حركية: تتمثل هذه المكاسب في أن التجارة الخارجية للدولة تمثل وسيلة لتوسعة سوق صادراتها و منتجات قطاعاتها التصديرية ، فكلما اتسع حجم سوق الصادرات ، كلما زاد معدل التراكم الرأسمالي و . بالتالي توسع نطاق منحنى إمكانيات الإنتاج للدول المتبادلة تجاريا مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة مستوى الرفاهية

مكاسب تجارية : يعود هذا المبدأ إلى ادا م سميث ، حيث أكد على أهمية التجارة كمنفذ لتصريف فائض الإنتاج من سوقها المحلي إلى الأسواق العالمية ، و بالتالي التوسع في حجم الصادرات ، مما يؤدي إلى النمو التلقائي في الاقتصاد العالمي ، و تعتبر دول سنغافورة ، اليابان ، كوريا الجنوبية ، هونغ كونغ من بين الدول التي حققت خلال العصر الحديث انجازات تنموية من خلال نمو صادراتها الصناعية

3- العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الفكر الكينزي (الحديث) كان من أبرز روادها كينز كذلك نيركسه ويرى كلا العالمين أن التجارة هي أداة من أدوات النمو حيث يستدل نيركسه بالدور الذي

لعبته التجارة الخارجية في بعض الدول الحديثة مثل [1]: كندا و استراليا و الأرجنتين ، وبالتالي فقد أكد على ضرورة الاهتمام بالصادرات في الدول النامية نظرا لما تواجهه هذه الصادرات من عقبات كثيرة ، و عموما فان تجارب الدول النامية التي انتهجت سياسة تشجيع الصادرات ، أثبتت أن تنمية و تنويع الصادرات تعمل على تسريع النمو الاقتصادي أكثر من أي سياسة أخرى أما كينز فيرى أن الصادرات تسهم من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة اكبر من قيمتها مباشرة ." ويعرف المضاعف بأنه النسبة بين الزيادة في الدخل و الزيادة المبدئية في الصادرات التي أحدثت هذه الزيادة الكلية ، غير أ نه أما ميردال، فيرى أن التجارة الخارجية لا يمكن أن تلعب دورا ايجابيا في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية، طالما أن الدول الرأسمالية الصناعية هي المسيطرة على العلاقات الاقتصادية الدولية ، وهي تمارس استغلال ونهب ثروات الدول النامية الضعيفة ، ناهيك عن المنافسة الكبيرة بين تلك الدول للسيطرة على الأسواق ورؤوس الأموال في العالم، و بالتالي إن أي تقدم يمكن أن تحققه صادرات الدول النامية يرجع في الأغلب للدول الصناعية المتقدمة،

امتيازات النمو الاقتصادي القائمة على الصادرات :

- يضمن التبادل التجاري استغلال جميع عوامل الإنتاج فتصدير المواد الغذائية مثلا يستلزم بدوره استغلال اليد العاملة ورؤوس الأموال.
- توسيع قنوات التجارية في الدول الأجنبية من خلال زيادة مدا خيل عوامل الإنتاج وجلب الاستثمار الأجنبي

الاعتماد على الصادرات يؤدي إلى تنويع المداخيل الاقتصادية ، و ارتفاع الدخل الوطني وخلق مناصب شغل جديدة بأجور حقيقة مرتفعة ، كما أن القدرة على التصدير تمكن المؤسسات الجديدة من تخفيض التكاليف الوحدوية عن طريق زيادة حجم الإنتاج وإنتاج بأكثر فعالية للسوق المحلي , مما يؤدي إلى انخفاض في الواردات

[1] غطاس عبد القادر، زايري بلقاسم، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي ،مخبر البحث في الاقتصاد الكلي التنظيمي، جامعة وهران ، سنة 2009، ص 197 .

خلاصة الفصل :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى عرض النمو الاقتصادي من مختلف الجوانب حيث حاولنا في المبحث الأول المطلب الاول :ان نعطي عدة تعريفات للنمو من طرف علماء اقتصاد ومنظرين ثم قدمنا تعريف هاما للنمو مفاده أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، اما في المطلب الثاني : ذكرنا أنواع النمو الاقتصادي مع الشرح حيث حصرناها في النمو التلقائي والنمو العابر والنمو المخطط لنتطرق في المبحث الثاني المطلب الأول إلى مقاييس النمو الاقتصادي والمتمثلة في : المعدلات النقدية للنمو و المعدلات العينية للنمو و مقارنة القوة الشرائية اما المطلب الثاني ذكرنا محددات النمو الاقتصادي مع الشرح والمتمثلة في : تراكم راس المال، راس المال البشري، والقوة العاملة، والتقدم التقني والموارد الطبيعية، لننتقل في المبحث الثالث للكلام على نماذج النمو الاقتصادي، والمتمثلة في نموذج الكلاسيك والمتمثل في نموذج هارود و دومار والمدرسة النيوكلاسيكية ممثلة في سولو ثم انتقانا للمدرسة الحديثة وحاولنا شرح نموذج رومر الاول 1986 والثاني 1990 ونموذج لوكاس كذلك تتطرقنا لنموذج بارو. لننتقل إلى توضيح العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي نظرا للأهمية التي تكتسيها هاته النقطة الاقتصاد ككل لمعرفة مدى اهميتها تتبعنا الدراسات التي تناولت الموضوع بدءا من المدرسة التجارية مرورا بالكلاسيكية و نيوكلاسيكية وصولا للمدارس الحديثة والتي اسهبت في تفسير الظاهرة من كل الجوانب وتطرقنا لأعلام هذه المدارس لنخرج بنتيجة مفادها الاهمية البالغة التي تلعبها الصادرات في التجارة الخارجية من خلال مضاعف الصادرات والنمو الاقتصادي ككل وانه لا يمكن لدول ان تنمو وتتطور من دون صادرات .

- الفصل الثالث -

دراسة تحليلية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد :

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا، بعدة مراحل من خلال تبني الدولة عدة مناهج اقتصادية و استراتيجيات، بدءا من نظام مركزي مخطط إلى نظام متحرر، ولكن رغم هذا التغيير في السياسات و الاستراتيجيات يبقى أكبر مشكل يواجه الاقتصاد الجزائري هو تنوع العائدات الاقتصادية من خلال تنويع الصادرات والتي بالنظر إلى ما تقتضيه متطلبات العولمة في المرحلة الراهنة، و بهدف التخلص من التبعية للعائدات النفطية و إنعاش الاقتصاد الجزائري بات من الضروري إرساء مجموعة من التدابير و الإجراءات، التي تعمل على دعم و ترقية و تنويع الصادرات، خاصة منها خارج المحروقات للوصول إلى إقتصاد وطني صلب و قوي، و بالتالي اللحاق بالركب ولتطبيق دراسة تحليلية تكون اكثر مصداقية قمنا بعملية سرد واعطاء نظرة على الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وحتى عام 2000 ثم تسليط الضوء على واقع التصدير والصادرات خارج المحروقات منذ 2000 وحتى 2020 لنبرز اهم الخطط التي اتبعت والنقائص والعوائق تقديم الحلول الممكنة .

المبحث الأول : نظرة عامة على الاقتصاد الجزائري :

إن انقضاء مرحلة الاستعمار وظهور موجات التحرر عبر العالم خلق دول جديدة ذات اقتصاديات فتية من بينها الجزائر والتي أخذت في بالبحث عن نظم اقتصادية ونماذج تطبقها وتتبعها لضمان استمرارية الدولة من خلال انتهاج فكر اقتصادي رصين يمكنها من وضع ركائز ودعامات التنمية المستدامة و إقتصاد قوي وفي ما يلي نظرة على المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول : الإقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي ومركزية التسيير :

يمكننا تقسيم تطور الاقتصاد الجزائري إلى مرحلتين كبرتين من ناحية التوجه الفكري إلى :

توجه مركزي اشتراكي وتوجه منفتح يميل إلى الرأسمالية وفيما يلي سنتناول مراحل التوجه المركزي والذي يأتي في بدايات قيام الدولة :

1. مرحلة البحث عن الذات :

خرجت الجزائر كغيرها من الدول النامية نتيجة لاستعمار طويل الأمد بإقتصاد مدمر على جميع المستويات ، خزينة فارغة كليا، ورحيل نحو **50000** إطار سام و ارتباط كبير مع الاقتصاد الفرنسي بنسبة

85 % صادرات و **80 %** واردات وكان لا بد لها من إقامة اقتصاد وسياسة تنموية ورحلة البحث عن الذات والتي دامت 3 سنوات من **1962** ميثاق طرابلس إلى غاية سنة **1965** ،[1] حيث أصدرت الدولة خلال هذه الفترة العديد من القرارات والمراسيم والتي من خلالها حاولت السيطرة على زمام الأمور وتفادي الإنزلاقات الاقتصادية حيث أصدرت مرسوم **95/63** وظهور ما يسمى بنمط التسيير الذاتي المؤرخ في **1962/03/22** ، وقرار **18** مارس **1963** الخاص بحماية الأملاك المتروكة وقرار **28** مارس **1963** القاضي بتأسيس الهيئات الحكومية وقرارات التأميم التي جاءت تباعا كالأتي[2] :

- تأميم أراضي المعمرين وتطبيق نظام التسيير الذاتي عام **1963** .
- تأميم بنك الجزائر وإصدار عملة الدينار الجزائري في جانفي **1963** .
- تأميم جميع البنوك الأجنبية في ماي **1966** .
- تأميم المناجم في ماي **1966** .
- تأميم شركات التأمين والتجارة الخارجية وقطاع النقل في ماي **1966** .

2. مرحلة المخطط الثلاثي الأول (1967 -1969)

تعتبر هذه المرحلة مرحلة تجريبية بحتة، كون المبالغ المرصودة لا تكفي لإقامة مشاريع استثمارية كبرى، و تفتقر لجميع مكونات المخططات الاقتصادية من حيث عدم التناسق بين مختلف القطاعات وحتى بين فروع القطاع الواحد، فلقد حازت الصناعة على نصيب الأسد من ناحية الاستثمارات ب**49 %** أما المخصصات المالية لبقية القطاعات فكانت التربية ب **8.2 %** ، والسكن ب **4.9 %**، و القطاع الاجتماعي ب **2.6 %** ، ونجد في قطاع الصناعة نفسه تباين كبير في المخصصات ، حيث نالت الصناعات الثقيلة **89 %** من الغلاف المالي[3] ، في حين نجد الصناعات الخفيفة ب **2 %** ، ورغم كل هذا سميت هذه المرحلة بمرحلة الشركات الوطنية، حيث شهدت ميلاد شركة سوناريم (الشركة الوطنية للمناجم) عام **1966** وشركة سوناكوم (الشركة الوطنية للعربات والحافلات) في نفس السنة، و على إثر هذا بدأت تتحدد معالم

---

[1] زيرمي نعيمة ،التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص المالية ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان، سنة 2011 ،ص 77-78 .

[2] أحمد هني ،اقتصاد الجزائر المستقلة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،الطبعة الثانية ،سنة 1993 ، ص22

[3] المرجع نفسه ،ص 23

نموذج التصنيع في الجزائر، والجدول التالي يوضح حجم الاستثمارات المخصصة لكل قطاع بما فيها قطاع الصناعة.

الجدول 04: يوضح توزيع استثمارات الخطة الثلاثية بين القطاعات المختلفة الوحدة مليون دينار جزائري

القطاعات	استثمارات مخططة		التنفيذ	
	المبلغ	%	المبلغ	%
الصناعة	5.400	49	4.750	87
الزراعة	1.869	17	1.606	85.9
القاعدة الهيكلية	1.124	15	855	72
السكن	413	4.9	249	60.2
التربية	912	8.2	704	77
التكوين	127	1.1	103	71.6
السياحة	285	2.5	117	60
القطاع الاجتماعي	295	2.6	229	76
القطاع الإداري	441	4	304	70
استثمارات مختلفة	215	1.9	147	70
المجموع	11.081	100	9.124	/

Source:bessaha abelgani,development de l'algerie et problem de financement de lundustrie memoire université d'alger p 121

3. المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

يعتبر ثاني مخطط حكومي شهدت فيه الجزائر قيام المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية ، واختيارها على أساس عدة معايير محددة، والهدف كان إنشاء صناعات قاعدية، تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد، و إعطاء الأولية لمجال التصنيع كما تميز الاقتصاد فيها بانتهاج الفكر الاشتراكي وتقوية دعائمه [1].

أما الأهداف الثانوية فكانت توفير مناصب الشغل، و استكمال ما بدأه الخطط الثلاثي من مشاريع ، وأعتبر هذا المخطط أطول من المخطط الثلاثي من حيث أن حجم الاستثمارات اكبر بثلاث مرات من الثلاثي الأول و من ابرز انجازاته :

[1] مراد بودية مهد جميل ،سنوسي بن عومر ،واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية ، مخبر البحث والتنمية المحلية ،جامعة معسكر ، ص29 .

- تدشين طريق الوحدة الإفريقية في **16** سبتمبر **1971** .
- وضع حجر الأساس لمركب الحافلات بالرويبة في**11** فيفري **1972** .
- انطلاق أشغال أنبوب الرابط بين حاسي رمل و ارزيو في **28** مارس **1972** .
- تدشين الأنبوب الرابط بين حاسي رمل و سكيكدة **14** في ماي **1972** .
- تدشين معمل الصلب والصفائح لمركب الحجار للحديد والصلب ومصنع الأسمدة الفوسفاتية .
- تدشين مركب سكيكيدة لتمييع الغاز **19** جوان **1972** .

كما عرفت نسبة التبادل التجاري نمو وهذا ما يوضحه المنحنى البياني التالي:

الشكل 04 : تطور التجارة الخارجية في الجزائر من 1963 إلى 1973

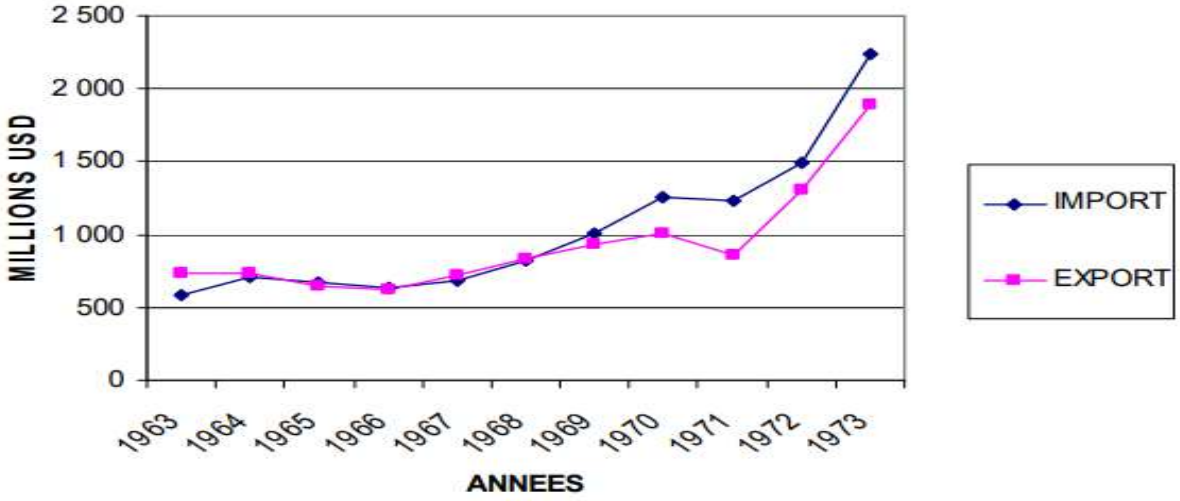

مديرية الجمارك الجزائرية تاريخ الاطلاع 2023/03/20 https://www.douane.gov.dz

4. المخطط الرباعي الثاني (1974-1979):

شهدت الأسواق العالمية ارتفاعا لأسعار النفط ، مما عزز عائدات الصادرات الجزائرية من المحروقات و دفع بالدولة لمواصلة نهج خيار الصناعات الثقيلة ، وزيادة حجم الإنفاق الذي بلغ **19.5 %**، و قدرت بنية الاستثمارات في هذا المخطط أكثر من 50 %، أي بمجموع 110.22 مليار دج وهي ضعف الاستثمارات المخصصة للمخطط الرباعي الأول بأربعة أضعاف.

جاء هذا المخطط مؤكد للإستراتيجية الصناعية، كما حاول تخفيض التبعية بفضل المجهودات التي بدلتها الدولة في ميدان الفلاحة، من خلال رفع وتحسين المنتجات الفلاحية. و في سنة **1976** المصادقة على

الدستور الوطني الذي نص على أن :«احتكار الدولة يتم بصفة لا رجعة فيها للتجارة الخارجية والتجارة بالجملة » حيث لوحظ أن الميزان التجاري لسنة **1974** سجل فائضا يقدر بـ**1841** مليون دينار جزائري ، وهذا راجع للإرتفاع الاستثنائي لأسعار البترول في سنة **1973**، و كالعادة عرف الميزان التجاري عرف عجزا بداية سنة **1975** مقدرا بـ **5191** مليون دينار ، ثم انخفض إلى **22** مليون دينار في سنة **1976** ، وقفز مرة أخرى إلى **5445** مليون دينار في سنة **1977** وكان ذلك كما أشرنا سابقا إلى مواصلة اللجوء إلى السوق الخارجية من أجل تموين السوق المحلية من السلع الاستهلاكية والاستثمارية اللازمة للمشاريع الضخمة التي انتهجتها الدولة في هذا المخطط .

5. المخطط الخماسي الأول (1980-1984) :

قامت السلطات في هذه المرحلة بإعادة هيكلة أولى مؤسسات القطاع العام سنة **1982** ، فقامت بتقسيم المنشآت الكبرى إلى شركات أصغر حجما وأسهل إدارة، و الفصل بين وظائف الإنتاج والتوزيع ومنح إستقلالية أكثر للمؤسسات العمومية ، كما حاولت الدولة إعادة التوازن الاقتصادي والتوازن الخارجي وتخفيض الديون الخارجية ، و دعم التكامل الاقتصادي[1] ، وإعادة النظر في توزيع الاستثمارات بين القطاعات ، وتقليص المخصصات المالية لقطاع المحروقات إلى **65** مليار دينار من مجموع **250** مليار دينار،أما فيما يخص إعادة الهيكلة المالية فجاءت لجعل المؤسسات الوطنية وحدات اقتصادية ومالية بعيدة عن الوصاية المركزية ، والاستغناء على إعانات الدولة وتبرير العجز المالي .

جدول 05 : يمثل المبادلات الخارجية للسلع والخدمات :

الوحدة:مليون دينار جزائري

البيان / السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
الواردات من السلع	32.378	40.519	48.780	49.384	49.782	51.257	49.491
الصادرات من السلع	36.754	52.648	62.837	60.478	60.722	63.758	64.564
الميزان التجاري	**4.376+**	12.129+	14.057+	11.094+	10.940+	12.501+	**15.073+**
ميزان الخدمات	5.2-	50-	6.3-	6.7-	5.4-	5.3-	5.1-
ميزان السلع والخدمات	0.824-	7.129+	7.757+	4.394+	5.540+	7.201+	9.973+

[1]محمد الصغير بعلي، تنظيم القطاع العام في الجزائر (استقلالية المؤسسات)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، سنة 1992 ،ص57 .

Source :abdelhamid l'economie algerienne page :355

6 . المخطط الخماسي الثاني (1984 – 1989) :

وخصص لهذا المخطط مبالغ مالية هامة قدرت ب **828.38** مليار دينار جزائري منها:

- **251.6**مليار دينار لقطاع الصناعة.
- **362.13** مليار دينار لتطوير وتنمية القطاعات المنتجة.
- **115.42** مليار دينار خصصت لقطاع الزراعة.
- عرف مجال التشغيل تجسيد ما مقداره **720** ألف منصب شغل جديد أي بنسبة **61 %**.

ولكن عرفت هذه المرحلة هزة اقتصادية كبيرة تمثلت في وصول أسعار النفط لأدنى مستوياتها مما دفع بالدولة التعجيل بأخذ عدة إجراءات تمثلت في ما يلي[1] :

- **استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية :** وقد تم وضع الإجراءات القانونية في جانفي 1988 ، أصبحت الهيئات المسؤولة عنها لها الحرية المطلقة في اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات والتقييم دون العودة للجهة الوصية (الوزارة).
- **الخوصصة :** تعتبر الخوصصة وسيلة للانتقال إلى اقتصاد السوق وترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءة انتاجية المؤسسات و قد جاءت هده عملية لتحرير السوق والمبادرات الفردية وترقية المنافسة، والغاية منها إصلاح المؤسسات.
- لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي لتغطية العجز المالي .
- الركود الاقتصادي.
- انخفاض المداخيل من العملة الصعبة .
- تقليص حجم الاستثمارات.

6. الإصلاحات الاقتصادية و التصحيح الهيكلي (الإصلاحات الخارجية، الإصلاحات المدعومة) وشرطية صندوق النقد الدولي (1989-1991):

واجهت الحكومة في هذه الفترة ملفات ثقيلة تمثلت في:

- توقيف التراجع الاقتصادي.

[1] مرجع سابق ،ص 97 .

- إعادة التوازن للميزان المدفوعات .
- معالجة مشكل المديونية.

كما تميزت هذه المرحلة بشرطية الهيئات الدولية: الاتفاق الأول **Stand by** (**30** ماي **1989**–**30** ماي **1990**) ، و الاتفاق الثاني (اتفاق الاستعداد الائتماني) **03** جوان **1991**، أي تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على القروض والتي تمثلت فيما يلي :

- زيادة أسعار السلع والخدمات .
- خفض عجز ميزان المدفوعات.
- خفض عجز الميزانية .
- خفض الدعم .
- التحكم في كمية النقد المتداول .
- الخصخصة.
- تحرير الأسواق.
- إصلاح مؤسسات الدولة.
- تخفيض الإنفاق الحكومي.

7. **برنامج التعديل التصحيح الهيكلي الأول (93 – 94)** : اتخذت الحكومة عدة إجراءات من أبرازها

- تحرير الأسعار، وإزالة القيود على التجارة الخارجية، والحد من الدعم لمعظم السلع الأساسية.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار بنسبة، **50%** وتعديل الدينار حتى يكون قابل للتحويل إلى عملات أخرى.
- إيجاد آليات للانتقال إلى اقتصاد السوق (إعادة الهيكلة ، واستقلالية المؤسسات ، و الخوصصة) .
- تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي وضبط الإنفاق العام.

وكان من نتائج هاته الإجراءات :

- انخفاض في عجز الميزانية من **8.7%** سنة **1993** إلى **4.4%** سنة **1994**.
- انخفاض معدل التضخم إلى**38.5%**.

- تحسين احتياط الصرف **2.64** مليار سنة **1994** .

الشكل 05 :تطور التجارة الخارجية في الجزائر من 1974 إلى 1994

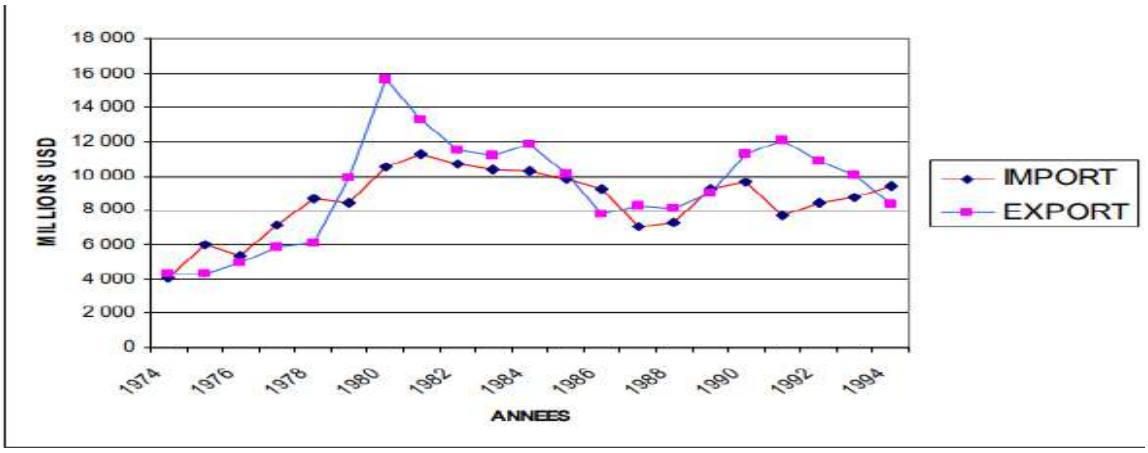

المصدر مديرية الجمارك الجزائرية https://www.douane.gov.dz **2023/03/21**

المطلب الثاني : الاقتصاد الجزائري في ظل مرحلة الإنفتاح الاقتصادي :

سنتناول في هذا المطلب المراحل التي مرا بها الاقتصاد الجزائري في مرحلة الانفتاح :

1. برنامج التصحيح (التعديل) الهيكلي الثاني (1995-1998):

إن هذا البرنامج التصحيحي جاء مشروطا من قبل صندوق النقد الدولي في **22** ماي **1995** ، على أن يتم:

- تحقيق نمو متوسط ب **5%** من إجمالي الإنتاج الخام **PIB** خارج المحروقات.
- تخفيض نسبة التضخم إلى **10.3%**
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، و تحرير الأسعار، و إلغاء التدعيم للسلع
- الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي
- أن يعاجل احتياط الصرف 3 أشهر من الواردات .
- تميزت سيرورة الإصلاح الاقتصادي بعدة سمات إيجابية تتمثل بصورة عامة في[1]:

[1] – أ .عزيزي أحمد عكاشة ، أ.د .سالم عبد العزيز،الأجهزة والإجراءات الداعمة لتطوير التجارة الخارجية الجزائرية ، مجلة الابتكار والتسويق ، العدد الرابع ، ص 252 .

- تحقيق معدل نمو ب**3.9%** و من **4** إلى **4.5%** خلال السنوات **1995، 1996** و **1997** على التوالي
- تحقيق فائض في الميزانية بلغ **3 %** من إجمالي الإنتاج الخام سنة **1996** ، و**1.3 %** في سنة **1997** ، مع تحقيق عجز يقدر بـ **1.4 %** سنة **1995** ، و هنا يمكن أن نرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع النسبي في أسعار البترول ، والتوقف في تموين المؤسسات الاقتصادية بالمواد الأولية والتجهيزات من السوق الخارجية و انخفاض معدل التضخم من **34 %** إلى **33 %** ثم **21.7 %** من الناتج المحلي الإجمالي سنوات **93** ، **96** و **97**.أما النفقات العامة فحققت النسب التالية: **33.6 %** ، **29 %** و **31%** خلال السنوات **95** ،**96** و **97** على التوالي كما تم تقليص المديونية نتيجة عملية جدولة بعض ديونها .

ولقد كلفت عملية تطهير المؤسسات **13** مليار دولار خلال الفترة الممتدة من سنة **1994**إلى سنة **1999** من أجل إعادة تنظيم القطاع العام ، كما شهدت مرحلة الخوصصة أكثر من **800** مؤسسة محلية وهذا في شهر أفريل **1998** ، أما قانون الخوصصة المعدل في مارس 1997[1] فيهدف إلى بيع 250 مؤسسة كبرى خلال فترة **1998-1999**، و يستشف من هدا أن القطاع الصناعي هو المتضرر من تلك العملية بـ **54 %**، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والري بـ **30 %** ، زيادة على تسريح حوالي **213** ألف عامل[2] إلى جوان **1998** .

2. الوضعية الاقتصادية بعد1998

كان تحقيق الاستقرار الأمني الأثر الكبير في هذه المرحلة حيث أدى إلى تحقيق نجاح نسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي ،الأمر الذي دفع بالبنك الدولي في مارس من سنة **2001** إلى الإقرار بأن الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات إيجابية من بينها ارتفاع الناتج الإجمالي الخام بمعدل **4.5 %** في السنتين **1998-1999** إلى **6.2 %** في سنة **2000** ، فالدراسات تدل على ارتفاع قيمة الصادرات لإجمالية بنسبة **10.8 %** في منتصف سنة **2000** ، وانخفضت إلى **9.4%** في نفس الفترة لسنة **2001**،

[1] كربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،العدد الثامن ،جانفي 2005 ، ص 04 .

[2] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،مشروع التقرير حول الشغل ،الجزائر ،جوان 2002 ، ص 55 .

إن هذا الارتفاع ناتج من تحسين الوضعية[1] الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية منها ارتفاع أسعار البترول وصادرات الغاز الطبيعي ب **60** مليار دولار أي ما يمثل **95 %**من مجموع للإيرادات بالعملة الصعبة ، تشكل نسبة الصادرات خارج المحروقات متمثلة في المنتجات الزراعية والفوسفات والمنتجات التحويلية **2.7 %** في النصف الأول من سنة **2001** ، ارتفعت قيمة الواردات في هذه الفترة إلى **16 %** عن نفس الفترة لسنة **2000** ، حيث تتصدر المعدات الصناعية قائمة الواردات ب**33 %** ويليه المواد الغذائية ب **25.8 %** من المجموع الكلي للواردات ، إن ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات في منتصف الأول من سنة2001 ، أدى إلى انخفاض في الميزان التجاري ب24 % عن منتصف الأول لسنة **2000** ، وتشير نفس الدراسة السابقة أن ارتفاع الاحتياطي من العملات الصعبة من **6** مليار دولار سنة **2000** إلى **12** مليار دولار في سنة **2001** ، حيث لم تحققه منذ الثمانينات ويسهم في تغطية الواردات لمدة أكثر من سنة ، انخفضت مديونية الجزائر ب **10%** في سنة **2001** على ماكانت عليه سنة **2000** ، أي من **25** مليار دولار إلى **22.5** مليار دولار ،وانخفاض التضخم إلى **1%** سنة **2001** ،وفي نفس العام قامت الحكومة بإصدار قانون الاستثمار والخوصصة بالأمر 01-03 والأمر 01-04 على التوالي ويهدف إلى توفير المناخ الملائم وإيجاد آليات أكثر فاعلية لتطوير الاستثمار والرفع من القدرة التنافسية ومن أهم بنوده عدم التمييز بين القطاع العام والخاص و إنشاء شباك خدمات موحد لجميع المتعاملين وتقديم حوافز هامة للمستثمرين أما القانون 01-04 كان هدفه خوصصة المؤسسات العمومية وبلغت قيمة الاستثمارات بين 2001 و 2004 حوالي 525 مليار دينار كما قامت وزارة الصناعة بوضع برنامج يمتد من 2000 حتى 2008 لإعادة التأهيل للمؤسسات العمومية والخاصة م خلال تحديث وسائل الانتاج والإدارة والعمل على تطوير هياكلها للتماشى مع متطلبات المرحلة وتكون أكثر تنافسية وتصحيح أخطاء الماضي ومن بينها التجربة الفاشلة مع عملية إعادة الهيكلة ولما كانت أسعار المحروقات في إرتفاع زادت المداخيل ما جعل الدولة تجنح إلى زيادة نسبة الاستثمار في القطاعات خارج المحروقات ولكن جاءت سنة 2009 بالأزمة العالمية لتتشكل ضربة قوية للاقتصاد الجزائري حيث هوت أسعار البترول لتتراجع قيمة الصادرات من 73 مليار دولار لتصل إلى 41 مليار دولار ورغم معاودة الارتفاع في 2010 إلى أن الاقتصاد عرف ركود دام 3

[1] المرجع نفسه ،ص 14 .

سنوات لتأتي أزمة الطاقة في 2014 ليبدأ العجز في ميزان المدفوعات وبقي هذا العجز وزاد الامر تعقيدا إلى يومنا هذا .

المبحث الثاني: واقع الصادرات في الجزائر

بدخول الألفية الثالثة ، كانت الجزائر قد وصلت إلى قطيعة جذرية مع الاقتصاد الممركز و أحادي التسيير، و اتخذت سياسات اقتصادية أكثر انفتاحا، بتحرير التجارة و تشجيع المبادرات الاقتصادية، وذلك بإعادة الاعتبار لقوانين السوق، وسعت الحكومات المتعاقبة إلى تنويع الصادرات وترشيد الواردات للحفاظ على ميزان تجاري متوازن، وتحقيق نمو اقتصادي تلقائي أو طويل الأمد .

المطلب الأول: واقع الصادرات

أولا: تطور الصادرات الجزائري من 2000 إلى 2020:

منذ تطبيق الجزائر لسياسة الانفتاح الاقتصادي شهدت المبادلات التجارية في الجزائر تذبذبات كبيرة سواء في الصادرات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020 ، كما هو موضح في الرسم البياني التالي :

الشكل 06 : تطور الصادرات الجزائرية من 2000 إلى 2020

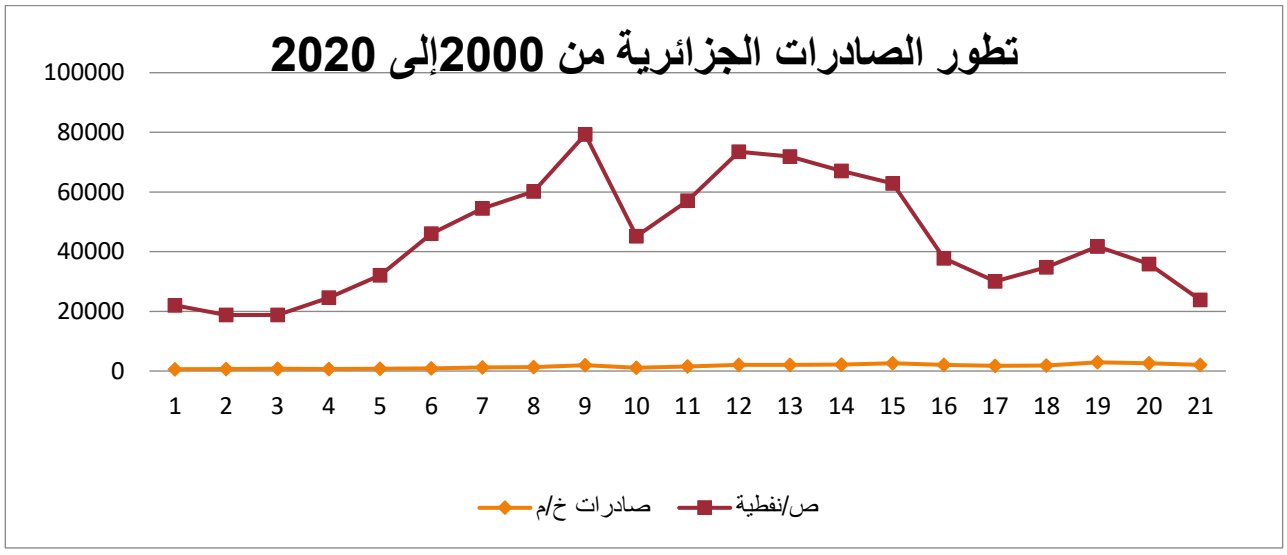

من إعداد الطلبة بالاستناد للاحصاءات الجمارك https://www.douane.gov.dz

ومن هنا يتضح لنا إعتماد الجزائر الشبه المطلق على المحروقات كمصدر أساسي للدخل أي أن إقتصادها ريعي بإمتياز فبحلول سنة **2000** كانت هناك مؤشرات إقتصادية إيجابية وذلك راجع لتراجع الدين العام و سياسات الدولة (التقشف) حيث شهد الميزان التجاري توازن وتراجع العجز مسجلا ارتفاعا ملحوظا ب **12** مليار دولار كما أن اسعار المحروقات بدأت تعرف إنتعاشا وذلك راجع لسياسة إحلال الواردات و ظل الميزان التجاري يسجل ارتفاع حيث بلغت نسبة التغطية على التوالي **240.17 %** ب**22.031** مليار دولار و **192 %** ب **19.132** مليارسنة **2006**، أما سنة **2009** فقد شهدت تراجع بسبب الازمة العالمية وما تسببت فيه من ركود وتراجع في التعاملات التجارية العالمية ، وفي سنة **2011** سجلت الصادرات ذروتها اكثر من **73** مليار ونسبة تغطية **155 %** بفائض أكثر من **29** مليار دولار ويرجع هذا الارتفاع إلى الزيادة في أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل الواحد إلى أكثر من **120** دولار وكانت نسبة المحروقات **97 %** من إجمالي الصادرات كما سجلت في **2012** قيمة الصادرات أكثر من **71** مليار دولار وفائضا ب **21** مليار دولار بنسة تغطية **142 %** أما في سنة **2013** فأخذ فائض الميزان التجاري في الانخفاض ليشهد تراجع بلغ **11** مليار دولار نسبة تغطية **120 %** ليصل إلى **4** مليارات دولار سنة **2014** بنسبة تغطية **107 %** وبدأ يتراجع وسجل عجز في **2015** ب **16** مليار دولار ونسبة تغطية **67 %** وعجز ب **11** مليار دولار في **2017** نسبة تغطية **63 %** ثم تراجع العجز في سنوات **2017**، **2018** و **2019** بنسبة تغطية على التوالي **75%** ، **85%** ، **90 %** وعجز ب **4.5** مليار دولار سنة **2019** وهذا راجع لازمة كورونا **2019-2020** حيث عرفت كل من الصادرات إنخفاضا مسجلة بذلك 35 مليار دولار و الواردات 41 مليار دولار وهذا راجع للغلق العام وما خلفه من توقف شبه كلي للمصانع و الأنشطة الإقتصادية مما انعكس على الطلب العالمي للطاقة وتراجع الأسعار وكذلك تراجع الانتاج العالمي للسلع والبضائع .

ثانيا : تطور الصادرات خارج المحروقات للجزائر من 2000 إلى 2020

كانت مرحلة الانفتاح الاقتصادي ضرورة ملحة في سيرورة الاقتصاد الجزائري ، فكان لزاما على الحكومات و الوزارات رفع تحديات كبيرة في سبيل التخلص من التبعية لقطاع المحروقات ومواجهة المنافسة في الاسواق العالمية بتعديل القوانين المنظمة لقطاع التجارة الخارجية والصادرات و إبرام اتفاقيات تعاون والشراكة، غير أن كل تلك الجهود لم تؤتي أكلها.

في الجدول التالي تناولنا تطور قطاع الصادرات نفطية وغير نفطية منذ سنة **2000** إلى غاية **2020** :

الجدول 06: تطور المبادلات التجارية الجزائرية من (2000 إلى 2020) :

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية	الصادرات خارج المحروقات	نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى الصادرات ككل
2000	22031	9173	12858	240.17	612	2.78
2001	19132	9940	9192	192.47	648	3.39
2002	18825	12009	6816	156.76	734	3.9
2003	24612	13534	11078	181.85	673	2.73
2004	32083	18308	13775	175.24	781	2.43
2005	46001	20357	25644	225.97	907	1.97
2006	54613	21456	33157	254.53	1184	2.17
2007	60163	27631	32532	217.74	1332	2.21
2008	79298	39479	39819	200.86	1937	2.44
2009	45194	39294	5900	115.02	1066	2.36
2010	57053	40473	16580	140.97	1526	2.67
2011	73489	47247	26242	155.54	2062	2.81
2012	71866	50376	21490	142.66	2062	2.87
2013	64974	55028	11065	120.17	2165	3.28
2014	62886	58580	4306	107.35	2582	4.11
2015	34 668	51 501	16833-	0.673	2063	5.47
2016	30026	47089	17063-	0.637	1780	5.93
2017	34763	45957	11194-	0.756	1890	5.44

7.01	2925	0.902	4533-	46330	41797	2018
7.20	2580	0.854	6111-	41934	35823	2019
8.52	2020	0.691	10595-	34391	23796	2020

من إعداد الطلبة بناءا على إحصائيات الجمارك الوحدة: مليون دولار أمريكي

https://www.douane.gov.dz

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن الصادرات خارج المحروقات تلعب دور هامشي جدا بالنسبة لقيمة الصادرات ككل فهي لم تتعدى **10 %** في أحسن الأحوال حيث بلغت سنة **2000** نسبة **2.78%** بقيمة **0.612** مليار دولار لترتفع نوعا ما في **2001** ب **3.39%** من إجمالي الصادرات وتبقى متذبذبة حيث سجلت على التوالي **3.9** مليار بقيمة **0.734** مليار دولار سنة**2002** ثم تراجعت في **2003** إلى **2.73%** بقيمة **0.673** مليار و بقية تتأرجح بين **2 %** و **3%** ووصلت قيمة الصادرات خارج المحروقات إلى **2.11** مليار سنة **2011** بنسبة **2.81 %** بقيت في تزايد حيث سجلت **2.87%** بقيمة **2.62** مليار دولار سنة **2012** ثم **4.11%** بقيمة **2.582** مليار سنة **2014** ثم **5.44%** سنة **2016** و**8.48 %** بقيمة **2.20** مليار دولار سنة **2020** ، والمنحنى التالي يوضح تطور الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للصادرات ككل :

الشكل 07 : تطور الصادرات الجزائرية من 2000 إلى 2020

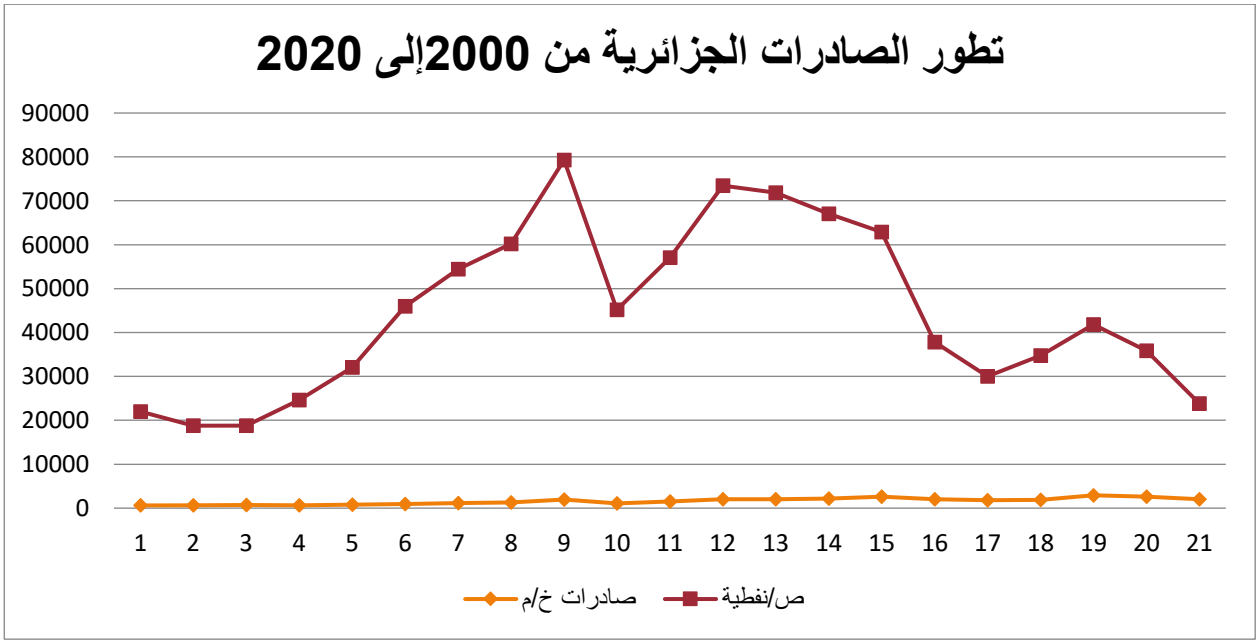

من إعداد الطلبة بناء على احصائيات الجمارك والديوان الوطني للاحصاء

المطلب الثاني : الهيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات :

تنوعت الصادرات الجزائرية كغيرها من الاقتصاديات و لكن بنسب مختلفة وفيما يلي جدول يحتوي على قيم المنتجات الجزائرية ومساهمتها في حجم الصادرات :

جدول 07 :هيكل الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2020)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
السلع والخدمات	32	28	35	48	59	67	73	88	119	113	315
المواد الخام	44	37	51	50	90	134	195	169	334	170	94
المواد ن/مصنعة	465	504	551	509	571	651	828	993	1384	692	1056
السلع والمعدات الزراعية	11	22	20	1	-	-	1	1	1	-	1
السلع و المعدات الصناعية	47	45	50	30	47	36	44	46	67	42	30
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	13	12	27	35	14	19	43	35	32	49	30
اجمالي الصادرات خ/المحروقات	612	648	734	673	781	907	1184	1332	1937	1066	1526
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
السلع والخدمات	335	315	402	323	235	327	349	373.7	407.8	399.6	
المواد الخام	161	168	109	109	106	84	73	92.39	95.95	65.85	
المواد ن/مصنعة	1496	1527	1458	2121	1597	1321	1410	2335	1950	1439	
السلع والمعدات الزراعية	-	1	-	2	1	-	0.29	0.31	0.25	0.31	
السلع و المعدات الصناعية	35	32	28	16	19	54	78	90.1	82.9	84	

السلع الاستهلاكية غير الغذائية	15	19	17	11	11	19	20	33.4	30.4	31.75	
اجمالي الصادرات خ/المحروقات	2062	2026	2165	2582	2063	1780	1890	2925	2567	2020	

المصدر : إحصائيات مديرية الجمارك https://www.douane.gov.dz الوحدة : مليون دولار

الملاحظ من الجدول أن الصادرات خارج المحروقات كانت ضعيفة جدا بين الفترة **2000** و **2005** حيث لم تتعدى المليار دولار ونسبة **3%** من إجمالي الصادرات يرجع هذا إلى انخفاض أسعار هاته السلع في الأسواق العالمية لتشهد ارتفاعا طفيفا حيث تعدت المليار دولار لكن النسبة بقيت ضعيفة ولكن مع بداية **2015** أخذت في الارتفاع حتى وصلت **2.925** مليار دولار بنسبة **8 %** في **2018** و **2020** كأعلى ارتفاع في قيمة الصادرات خارج المحروقات وذلك يرجع إلى ارتفاع في قيمة المجموعات السلعية المصدرة ، كما شهدت فترة الدراسة انخفاض كبير في صادرات السلع الاستهلاكية و التجهيزات الصناعية، و صادرات العتاد الفلاحي التي انعدمت تقريبا في أغلب الفترات.

و الشكل الموالي يوضح لنا الهيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات الوحدة بالمليون دولار أمريكي.

الشكل08 : هيكل الصادرات خارج المحروقات بالدولار الأمريكي

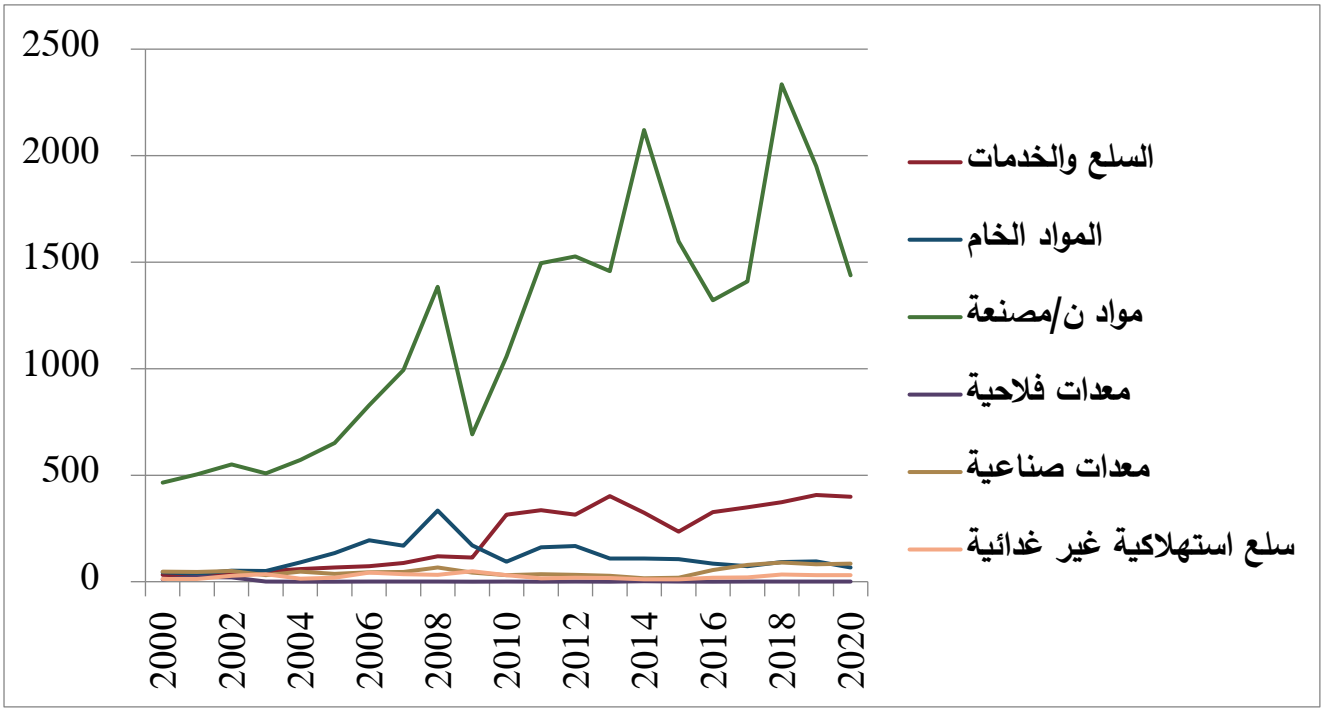

https://douane.idcalg.com/IMG/pdf/pdf من إنجاز الطلبة بالاعتماد على تقارير الجمارك وبنك الجزائر

https://www.bank-of-algeria.dz/ar/

نلاحظ من خلال المنحنى أن المواد نصف مصنعة هي التي تأخذ حصة الأسد من هيكلة الصادرات خارج المحروقات، والتي شهدت نمو وبلغت ذروتها في عام **2018** و **2019** بقيمة **2.335** مليار دولار و **1.950** مليار دولار، علما أن المواد نصف المصنعة تتكون أكثر من 70 % منها من مشتقات البترول كالزيوت وغيرها من المواد البترولية وتليها السلع والخدمات والتي تبقى ضعيفة من حيث المردود، إذ لم تتعدى النصف مليار دولار طيلة **20** سنة مدة الدراسة، أما المواد الأولية فرغم ما تزخر به الجزائر من ثروات إلى أن وسائل الاستغلال والتنقيب تبقى ضعيفة لا ترقى لما تطمح له الدولة، فهي كذلك تشهد تذبذب كبير، فمرات تسجل ارتفاع طفيف ومرة تنخفض، ومرات تكاد تنعدم .

أما السلع الأخرى فتشهد تدنيا كبيرا ،ومرات تنعدم مثل المعدات الفلاحية، التي لم تشهد أي تطوير لهيكلها منذ الإنشاء، فأصبحت تكنولوجيا قديمة لا يمكنها المنافسة.

كذلك القطاع الزراعي والذي يشهد تذبذبات كثيرة، فالزراعة في الجزائر مازالت ذات طابع موسمي، المنتجات لا تغطي معظم السنة، وبالتالي المنتوج لا يستهلك إلا في وقته، كما أنه يشهد ضعف شديد في طرق التخزين العلمية التي تحافظ على المنتوج لمدة طويلة نسبيا، وخلاصة القول أنه مازال تحت رحمة الظروف الطبيعية، و حال سوق الخدمات ليس مختلف على ما تشهده القطاعات الأخرى من ضعف و تهميش لذا بقيت هشة، وما زاد الأمر سوء هو أزمة كورونا والغلق التام، أين تأثر القطاع كثيرا من حالة الركود، مما جعل المستثمرون الخواص يشعرون بحالة من العزوف ويتجهون لقطاعات أخرى.

المطلب الثالث : الهيكل الجغرافي للصادرات خارج المحروقات

تتميز التجارة الخارجية بالتنوع الجغرافي، الأمر الذي يترتب عليه توزيع الصادرات عبر عدة دول وقارات، باختلاف نوع العلاقات والاحتياجات، فهناك علاقات تجارية تمليها علاقات التعاون والصداقة

كالعلاقة مع منظمة التعاون والدول العربية مثل السعودية ومصر، وعلاقات بحكم الارتباط التاريخي مثل ما هو عليه الحال مع دول جنوب أوروبا و فرنسا خاصة و علاقات جوار وعادات مثل دول تونس و المغرب.

وفيما يلي جدول يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب المناطق:

جدول 08 : يوضح الهيكل الجغرافي للصادرات خارج المحروقات :

الدول	الاتحاد الأوروبي		منظمة التعاون		أسيا		الأمريكيتين		باقي دول العالم	
السنوات	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2000	13791	62.60	5825	26.44	650	2.9	1672	7.59	93	0.47
2001	12344	64.52	4549	23.77	600	3.1	1037	5.42	602	3.19
2002	12100	64.27	4602	24.44	870	4.6	951	5.05	302	1.67
2003	14503	58.92	7631	31	875	2.7	1220	4.95	383	2.43
2004	24941	54.22	15847	34.45	980	2.10	1902	5.92	2331	3.31
2005	25593	55.56	14963	32.48	1218	2.64	3124	6.78	1103	2.54
2006	28750	52.64	20546	37.62	1792	3.28	2398	4.39	1127	2.07
2007	26833	48.77	25387	38.28	4004	6.65	2596	3.90	1343	2.4
2008	41286	52.04	28614	36.08	3765	4.74	2875	3.62	2798	3.52
2009	23186	51.30	15326	33.91	3320	7.34	1841	4.07	1521	3.38
2010	28009	49.09	20278	35.54	4082	7.15	2620	4.59	2064	3.63
2011	37307	50.77	24059	32.74	5168	9.05	4270	5.81	2685	1.63
2012	39797	55.38	20029	27.87	4683	6.51	4228	5.88	3129	4.36
2013	41277	64.89	12210	18.51	4697	7.22	3211	4.50	3579	4.88
2014	40378	64.36	10344	16.54	5060	8.04	3183	4.77	3921	6.29
2015	22976	66.27	5288	15.25	2409	6.95	16.83	4.85	2312	6.68
2016	17221	57.95	6945	21.64	2197	8.07	1943	5.81	1884	6.53

2017	20291	57.93	6496	18.37	3595	10.22	2473	7.19	2215	6.29
2018	23654	57.46	6950	16.88	5351	13	2660	6.46	2553	6.2
2019	20428	57.18	6254	25.73	9217	25.73	3884	10.84	21.69	6.06
2020	13394	56.76	5525	28.67	6822	28.67	1537	6.46	19.28	8.10

بالاعتماد على احصائيات وزارة التجارة والجمارك 2023/03/23 الوحدة بالمليون دولار

https://douane.idcalg.com/IMG/pdf/pdf

و الإشكال الموالية توضح لنا التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق في سنة 2000 و **2010** و **2020**

شكل 09: الهيكل الجغرافي للصادرات خ/م سنة 2010

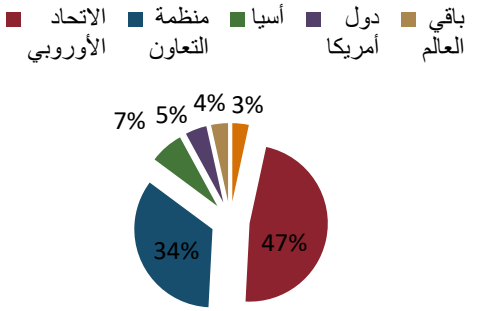

شكل 10: الهيكل الجغرافي للصادرات خ/م سنة 2000

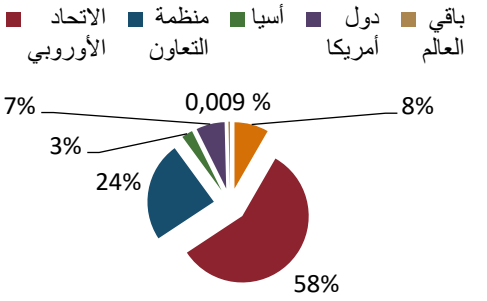

شكل 11: الهيكل الجغرافي للصادرات خ/م سنة 2020

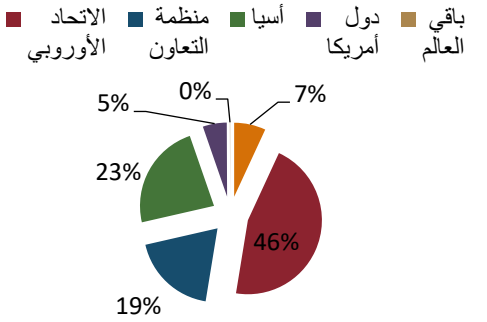

https://www.bank-of-algeria.dz/ar/

https://douane.idcalg.com/IMG/pdf/pdf

من إنجاز الطلبة بالاعتماد على احصائيات الجمارك والبنك 2023/04/24

نلاحظ من خلال الشكل بان **57.27 %** من الصادرات الجزائرية توجه نحو دول الاتحاد الأوروبي وهي الزبون الأول للجزائر حيث نجد النسبة **58 %** سنة **2000** و **47%** سنة **2010** و **46%** سنة **2020**, وهذا راجع إلى التقارب الجغرافي بين الجزائر وهذه الدول والارتباط التاريخي، ثم بعد ذلك نلاحظ

دول أعضاء منضمة تعاون والتنمية الاقتصادية ب **24 %** سنة **2000** و **34 %** سنة **2010** في المرتبة الثالثة لكن في السنوات الأخيرة تراجعت حيث سجلت نسبة **19 %** سنة **2020**، أما بالنسبة لدول أسيا وعلى رأسها الصين فقد أخذت حصتها ترتفع فمن **3 %** سنة **2000** إلى **7 %**سنة **2010** وأصبحت **23%** سنة **2020** ثم دول أمريكا الجنوبية فالدول المغاربية.

المبحث الثالث : أثر الصادرات خارج المحروقات على إجمالي الناتج المحلى والنمو

إن من هدف الدولة زيادة النمو من خلال الرفع من الناتج الإجمالي وتحقيق فائض في الميزان التجاري والذي تلعب الصادرات فيه دور محوري من خلال ما تحققه من قيمة مضافة لذلك وجب الاهتمام بها والعمل على تنوع السلعي والجغرافي لخلق اقتصاد قوي وفيما يلي نبرز دور الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول : مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي

شهد الاقتصاد الجزائري تغيرات كبيرة منذ سنة **2000** وحتى **2020** ، وواجها عدة هزات كأزمة **2009** ، وتراجع أسعار المحروقات في **2014** ، وأزمة كورونا وأثارها الكبيرة ،شهدت الصادرات خارج المحروقات ضعف كبير من حيث نسبة المشاركة في الناتج الإجمالي ،حيث لم تتعدى **3%** ولم تتجاوز قيمة الصادرات المليار دولار طيلة **5** سنوات ،من **2000** إلى **2005** ونظرا لعدة مبادرات من قبل الحكومات المتعاقبة و التي بدأت تشهد تحسن محسوس وكانت التوقعات أن تحقق نسبة نمو ب **5.1 %** سنة **2005** ، ولقد سجلت الجزائر من **2005** وحتى **2008** نشاط اقتصادي ذا منحى تصاعدي كما سجل الناتج الإجمالي الخام ارتفاعا ب **3%** مقارنة ب **2006** حيث سجل **6.3 %** سنة **2007** و سنة **2006**، **5.6%** و **4.7 %** سنة **2005** وشهدت سنة **2010**، ارتفاعا لقيمة الصادرات ب **25.9 %**،أما في سنة **2014** حققت الصادرات خارج المحروقات نمو بنسبة **5.7 %**، و انخفض إلى **5%** سنة **2015** ،فيما حقق النمو الاقتصادي الجزائري **3.8 %**سنة **2015**.

أما في سنة **2019** سجل **32.9** مليار بعد أن كانت **38.9** مليار سنة **2018** ،أي ما يعادل **6** مليارات كتراجع ،وسجلت الصادرات خارج المحروقات **2.07** مليار دولار في **2019** ،و **2.22** مليار سنة **2018** وتتكون الصادرات خارج المحروقات من **70 %** منتجات نصف مصنعة والتي تتكون بدورها من

أكثر من **70%** مشتقات المحروقات ، وتأتي في المرتبة الثانية المواد الغذائية ب **20%** ،منها **80 %** سكر، و **63** مليون دولار تمور وفي سنة 2020 سجل تباطؤ في النمو في القطاعات خارج المحروقات من **-2.4 %** سنة **2019** إلى **-3.6 %** في **2020** ، وذلك يرجع إلى الإغلاق التام بسبب فيروس كورونا ، ومعدل تضخم **3.29 %** في سنة **2020** مقابل **2.41%** سنة **2019** وتقلص الناتج الإجمالي المحلي في قطاعات خارج المحروقات إلى **8.3 %** مقارنة بسنة **2019** و إنكماش إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات ب **-3.6 %** سنة **2020** .

بلغ متوسط معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر **1.81%** **2000** و**2020** حيث بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق خلال تلك الفترة عند 3.8 % في عام2014م , وأدنى مستوى له في عام **2020** حيث حقق الاقتصاد الجزائري انكماش حقيقيا كبيرا (نموا سلبيا) بنحو **5.1 %** بعد تباطؤ استمر لخمس سنوات متتالية وذلك بسبب انخفاض في مستويات الناتج في القطاع النفطي في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاق بين " اوبك"+ لخفض كميات الإنتاج ولكن نتيجة لحالات الإغلاق للأنشطة الاقتصادي بسبب التداعيات الناجمة عن وباء كوفيد 19 التي انعكست على الأنشطة في القطاع الغير نفطي ما أسفر عن تراجع في مستويات الطلب على النفط الخام بنسبة **12** ٪ في عام **2020**، حيث تراجع الإنتاج من **1.002** مليون برميل يوميا في عام **2019** إلى **897** ألف برميل يوميا في عام **2020**، والجدول الموالي يبين تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة **(2000-2020)** :

جدول 09 : يمثل تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات خارج المحروقات
2000	54,7	0,612

2001	54,74	0,648
2002	56,75	0,734
2003	67,86	0,673
2004	85,33	0,781
2005	103,2	0,907
2006	117,03	1,184
2007	134,98	1,332
2008	171	1,937
2009	137,21	1,066
2010	161,21	1,526
2011	200,01	2,062
2012	209,01	2,04
2013	209,76	2,165
2014	213,81	2,582
2015	165,98	2,063
2016	160	1,78
2017	170,1	1,89
2018	175,41	2,925
2019	171,15	2,58
2020	145,165	2,02

https://www.bank-of-algeria.dz/ar/ من إنجاز الطلبة بالاعتماد على احصائيات الجمارك

2023/03/23

والشكل البياني التالي يوضح العلاقة أكثر :

شكل 12 : تطور كل من الناتج المحلي الاجمالي و الصادرات خارج المحروقات

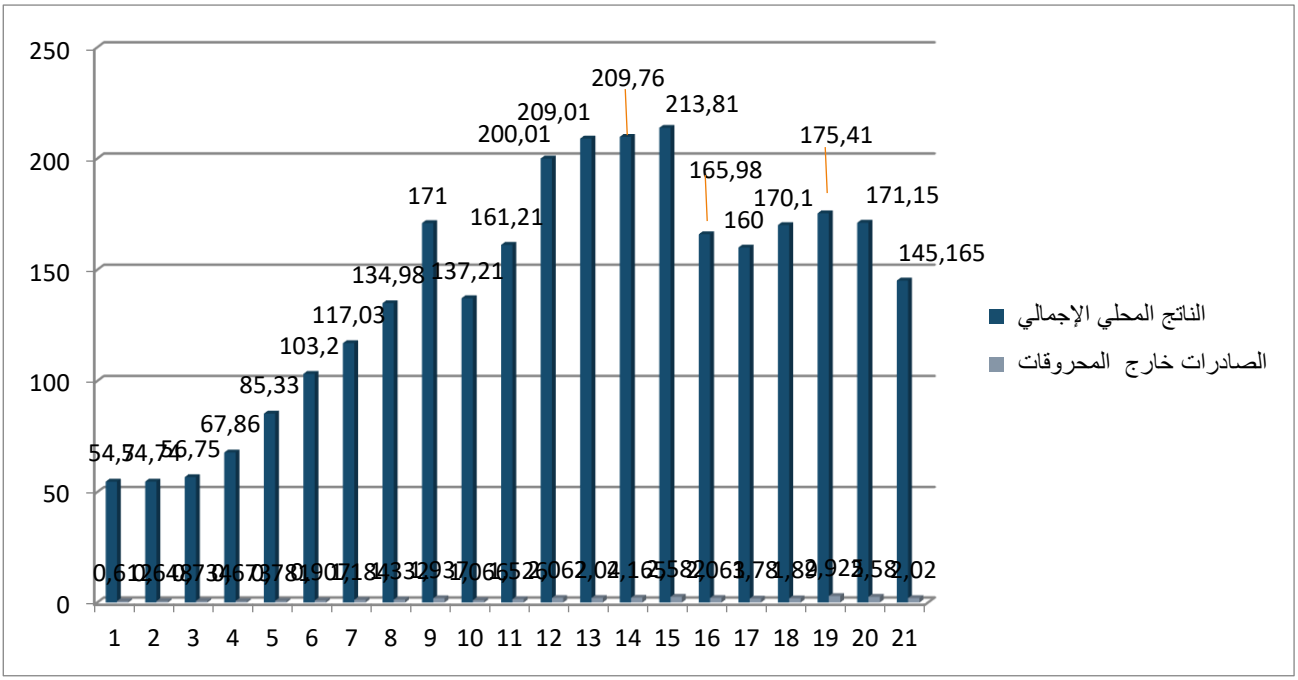

بالاعتماد على احصائيات الجدول

عند إمعان النظر في قيم الجدول نجد أن نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر كانت ضئيلة طول فترة الدراسة وكانت أحسنها سنة **2014** و **2018** وأدناها سجلت ما بين سنة **2000** و **2010** وهذا يدل على أن ارتفاع أسعار البترول يؤثر حتى على نمو الصادرات خارج المحروقات كون ارتفاع المداخيل يحفز الحكومة على دعم القطاعات الأخرى والاستثمار فيها مما يؤدي إلى انتعاش نسبي لقطاع الصادرات خارج المحروقات وهذا يدل على كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز يعتمد بدرجة أولى على الإيرادات البترولية وهو بدلك يتأثر بصدمات البترولية و يؤثر في قيمة الناتج المحلي الإجمالي .و كما هو مبين في الجدول بأن التذبذبات التي شهدها الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة كانت نتيجة التذبذبات في أسعار البترول و يبقى تأثير الصادرات خارج المحروقات ضئيل جدا .

المطلب الثاني: تقييم أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي الجزائري

أصبح التصدير حتمية اقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي الكبير إذ لا يمكن للدولة العيش لوحدها في عزلة عن العالم و يعد التصدير خيارا إستراتيجيا للنمو والتنمية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي ومن خلال الدراسة التي قمنا بها والتي غطت مدة عشرون سنة من عام 2000 إلى عام 2020 تبن لنا أن الأتي :

– الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بامتياز وذلك كون صادراته تعتمد بالمطلق على قطاع المحروقات فعند ارتفاع أسعار المحروقات يتحسن حال الميزان التجاري وعند الانخفاض يزيد العجز .

– الصادرات خارج المحروقات هامشية وليس لها دور مؤثر على النمو الاقتصادي والناتج الإجمالي إذ لم تزد الصادرات خارج المحروقات عن **2.9** مليار دولار في أحسن الأحوال رغم كل المبادرات والتسهيلات التي حضيت بها للرفع من وتيرة النمو في القطاعات الأخرى غير المحروقات ، كما لاحظنا أن القطاعات الأخرى تتأثر هي الأخرى بحالة المحروقات فكلما زادت مداخيل المحروقات انتعشت وذلك راجع لزيادة ضخ الاستثمارات والأموال فيها والعكس صحيح .

– رغم تنوع صادرات الجزائر إلا أنها تظل ضعيفة حيث تشكل المواد نصف المصنعة أكثر من **70%** من حجم الصادرات خارج المحروقات مع العلم أن أغلب المواد نصف المصنعة هي من مشتقات المحروقات كما أن عملة التصدير تأتي كلها على شكل اتفاقيات تعاون أو مدعمة من طرف الدولة لإكسابها ميزة التنافسية أي أن الصادرات خارج المحروقات لا تتمتع بالتنافسية .

– منذ **2000** وحتى يومنا هذا وضعت برامج لا تعد ولا تحصى كما صرفت الدولة مبالغ طائلة ولكن رغم ذلك كانت النتائج مخيبة .

– ضعف الهياكل والبرامج المرافقة لعملية التصدير .

– بنية تحتية ضعيفة زادت من صعوبات عملية التصدير و بناء صادرات تنافسية .

– غياب عملية البحث ودراسة الدخول لأسواق جديدة حيث نجد أن زبائن الجزائر تقريبا هم نفسهم منذ الاستقلال أي أكثر من نصف قرن وبنفس الترتيب الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى بأكثر من **50 %** ثم دول التعاون والتي بدأت في التراجع لحساب دول أسيا ثم دول أمريكا وبعض الدول العربية .

– تلقي الاقتصاد الجزائري عدة هزات خلال مدة الدراسة كان لها الأثر الكبير حيث صعبت من عملية النمو ولم يتعافى منها بسرعة مثل أزمة **2009** والتي خرجت منها على اثر ارتفاع أسعار المحروقات و أزمة انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية في 2014 والتي تركت الاقتصاد في ركود لمدة ثلاث

سنوات وأزمة كورونا والتي كان لها الأثر البالغ على صعيد كل القطاعات وخاصة القطاع خارج المحروقات بسبب الغلق الكلي .

الخلاصة:

حاولنا في هذا الفصل دراسة تطور الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري ولنعطي اكثر دقة للدراسة اعطينا لمحة عن مختلف المراحل و الاصلاحات التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وحتى يومنا الحالي بغية بناء اقتصاد متين ومواكب لتطورات الاقتصاد العالمي والتي أدت إلى تبني جملة من الإصلاحات الذاتية التي لم ترتقي إلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي آنذاك، ومع بروز أزمة تراجع أسعار النفط سنة 1986 ولجوء السلطات إلى طلب مساعدة الهيئات المالية الدولية، بات على الدولة التفكير مليا في الانفتاح الاقتصادي وترك المبادرة للقطاع الخاص وحرية التجارة بعد انتهاجها للنظام الاشتراكي لمدة عقود، وهذا ما وقع بالضبط فقد تحرر الاقتصاد .

ومنذ عام 2000 ونتيجة للارتفاعات المحققة لأسعار البترول دفعت السلطات إلى إقرار برامج إصلاحات اقتصادية ضخمة ،بغية النهوض بالقطاعات خارج المحروقات والتي رغم كل الجهود المبذولة والهياكل التي انشأتها الدولة لم ترقى إلى طموحات الدولة و الافراد على حد سواء فقد بقي الاقتصاد تحت رحمة تقلبات النفط و احادية المدخول، وما زاد الامر سوء توالي الازمات الاقتصادية العالمية وتاثيرها المباشر على الاقتصاد الجزائري حيث لا يكاد يتعافى من ازمة حتى يدخل في ازمة اخرى، أزمة 2009 و أزمة هبوط اسعار البترول 2014 ،و أزمة كورونا والغلق التام سنة 2019 ،

الخاتمة العامة

خاتمـــــــة

بالاستناد إلى ما تطرقنا إليه من خلال دراستنا، يمكننا القول أن إهتمام مختلف المدارس الاقتصادية والعلماء منذ القدم بموضوع الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي يعكس حقيقة مفادها أهمية الظاهرة وما تلعبه من أدوار في حركة التجارة الدولية والاقتصاد ككل بدءا من الدوافع التي تحركها ووصولا إلى الأهداف المرجوة منها .

فوجود قطاع صادرات قوي ومتطور يعد أمرا ضروريا لرفع معدلات النمو الاقتصادي لأي دولة.اذ تعتبر من اهم مصادر الدخل من خلال ما تهدف لتحقيقه من معدلات ربح واستحواذ على الاسواق المختلفة وتنشيط التجارة الخارجية من خلال تفعيلها وتطويرها، فهي من اكبر مصادر التمويل للمشاريع الاقتصادية والتنموية لتحقيق تنمية مستدامة وزيادة لمعدلات النمو الاقتصادي، وبالرجوع للاقتصاد الجزائري نجد أنه ومنذ الاستقلال بدلت الدولة جهود معتبرة للوصول بالصادرات إلى معدلات جيدة ولكن هذا لم يحدث فنجده عان من اختلالات هيكلية كبيرة انعكست بالسلب على الأداء الاقتصادي الذي بات يعتمد على أحادية التصدير من خلال إيرادات المحروقات بنسبة 97 %الأمر الذي دفع بالحكومات المتتالية لاتخاذ الكثير من الإجراءات على مدار أكثر من 20 سنة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات والعمل على خلق قاعدة تصديرية واسعة ومن جملة هذه الإجراءات تحرير التجارة الخارجية وتخفيض العملة وإصلاحات ضريبية وجبائية وتقديم قروض للمصدرين وتدعيم الصادرات الجزائرية لاعطاءها ميزة تنافسية و أما من الناحية الإدارية قامت بإنشاء هيئات ومؤسسات مرافقة تعمل على تقديم المساعدة للمصدرين وترقية الصادرات وتشجيعها وكل هذا لتحقيق استقرار اقتصادي ونمو تلقائي (طويل الأمد) من خلال مضاعف التصدير والذي يظهر العلاقة القوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي وهذا ما تطرقنا له من خلال دراستنا ، كما يظهر جليا من خلال الجداول والتحاليل التي قمنا بها أن الدور الذي يلعبه تنوع الصادرات في خلق نوع من الاستقرار الاقتصادي ، وعليه الإجابة على الفرضيات :

- ✓ صحة الفرضية الأولى : تساهم الصادرات في تحريك عجلة النمو الاقتصادي للدول من خلال تمويل احتياجات ومتطلبات العملية التنموية،فهي من بين اهم مصادر الدخل لأي اقتصاد إذ تلعب دورا كبيرا و تأخذأهمية متزايدة لما تقدمه من قيمة مضافة للاقتصاد والدولة ككل كما تلعب دورا رئيسا في عملية النمو الوطنيةفاستراتيجيه قيادة الصادرات تحفيز الطلب وتشجيع الادخار وتراكم رأس المال

كما تجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ،وتخلق فرص عمل وتحسن توزيع الدخل وتقل البطالة . وتبرز بذلك أهمية التصدير من كونه يلعب أدوار متعددة في مجال النمو والتنمية .

- ✓ صحة الفرضية الثانية : مازالت للصادرات النفطية حصة الأسد في هيكل الصادرات الجزائرية، ومازالت الصادرات خارج المحروقات في مرحلة النشوء كميا، سلعيا، قيميا، وجغرافيا، ويجب على الجزائر إذا أرادت حقا تحقيق الأهداف المرجوة لتنمية صادراتها أنتتنصل من التبعية لقطاع المحروقات والاعتماد على صادراتها خارج المحروقات لجلب العملة الصعبة، وأن تخطو خطوات أكثر جرأة ليس نحو اقتصاد السوق(اقتصاد رأسمالية الدولة الاجتماعية) فقط ولكن نحو أن تصبح منتمية إلى حظيرة الدول المصنعة الجديدة، هذا ما يلح على وجوب القيام بإعادة هيكلة البنية الأساسية لقطاع التجارة الخارجية على المستوى الداخلي والخارجي وإعادة النظر في القوانين المنظمة للسوق التصديرية للتعرف على معالم الصورة الحقيقية للصادرات والواردات الجزائرية، ووضع الحلول الجذرية للمعوقات حتى يمكننا مواكبة التغيرات العالمية في مجال التجارة باستخدام آليات جديدة وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى الجلسات الولائية لقطاع التجارة الخارجية التي تعالج بعض هذه العوائق.
- ✓ صحة الفرضية الثالثة: ساهمت الاجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية في إطار استراتيجية تنمية الصادرات في تزايد الصادرات خارج المحروقات على نسق تصاعدي ضئيل تخلله بعد التذبذبات خلال الفترة 2000-2020.فرغم ضخ الدولة لمبالغ هائلة للاستثمار في القطاعات خارج المحروقات وانشاء هياكل كثيرة تكفل تنظيم وترقية الصادرات إلا ان النتائج مازالت ضعيفة لا ترقى للطموحات فنسق الصادرات خارج المحروقات في ارتفاع لكن ضعيف ومتذبذب يتأثر بسرعة بحالة صادرات المحروقات .

وحسب ما رأيناه إذا أردنا النهوض بقطاع الصادرات خارج المحروقات يجب اتخاذ عدة إجرءات تتمثل فيما يلي :

- بناء بنية تحتية قوية من وسائل نقل بكافة أنواعها وشبكة اتصالات متطورة نربح من خلالها الوقت ونسهل المعاملات بالإضافةإلى تقوية الروابط بين المؤسسات الأكاديمية ووحدات البحث والتطوير والصناعة.

- إعطاء الأولوية لتشجيع الاستثمار الوطني، باعتباره السبيل الأساسي لتحقيق تنمية مستقرة، بعيدا عن المخاطر التي تصاحب رؤوس الأموال الأجنبية.
- العمل على وضع سياسة اقتصادية كلية متناسقة، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث هناك ارتباط قوي بين الصادرات ومستوى التطور الاقتصادي،فكلما ازدادت قدرة الاقتصاد على التطور والنمو، كلما ارتفعت قدرته على التصدير، وبالتالي فإن الاستقرار الاقتصاد الكلي يؤدي إلى تعزيز وتدعيم الثقة في الصادرات، والتي يمكن بدورها أن تشجع الاستثمار المحلي وتدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل.
- تهيئة وتوفر المناخ الملائم للاستثمار في الجزائر، الذي يعتمد على الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، والتسهيلات والإعفاءات الجمركية وإعادة النظر في منظومة الحوافز الضريبية الحالية في الجزائر، التي أظهرت فاعلية كبرى في توجيه الاستثمارات أكثر من جذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، وبالتالي يجب خلق نظام ضريبي أكثر شفافية وثباتا واستقرار لجذب وتحفيز الاستثمار.
- الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة، وتوقيع اتفاقيات ثنائية غير مجحفة تضمن حرية تدفق الصادرات الجزائرية دون قيود.
- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبؤية بما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة، وأخذ نتائجها بمحمل الجد كي لا تبقى هذه الدراسات فقط حبر على ورق.

- خلق نظام مصرفي جدير بنيل الثقة من خلال سلاسة المعاملات وسرعتها مثل نظام سويفت .
- دراسة البيئة الخارجية للمؤسسات وبناء قواعد بيانات من خلال دراسة السلع المعروضة ومقارنتها بالسلع الوطنية لإيجاد مواطن الضعف والتعرف على نقاط القوة لمعرفة ماذا ننتج للتصدير.
- تشجيع الابتكارات وتقديم حوافر للمبتكرين وتسويق الابتكارات من خلال جعلها منتجات يمكنها إحداث قيمة مضافة للاقتصاد .نتيجة للوضع المتدني للبحوث والتطوير في الجزائر، نقترح تشجيع التعاون بين الوحدات البحثية للجامعات الجزائرية والوحدات البحثية التابعة للشركات الأجنبية، من أجل الارتقاء بالطاقات البشرية المبدعة للحاق بالثورة العلمية والتكنولوجيا ومواجهة تحدياتها،

والمحافظة على عدم هجرة الأدمغة الجزائرية للخارج، وذلك بتوفير المناخ الملائم للبحث العلمي، الذي يكون في خدمة الاستثمار وبالتالي يزيد من عملية التصدير.

- نوصي بتخصيص جزءا كبيرا من احتياطي الصرف في الجزائر، وتوجيهه لاستثمارات منتجة في القطاعات الحيوية في البلاد، كقطاع الزراعة والري، وقطاع الصناعة التي تساهم بدورها برفع حجم الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات بنسبة جيدة، وكذا الاستثمار في قطاع السياحة والبنى التحتية.
- التركيز على تقوية المنتجات و إكسابها ميزة تنافسية ، من خلال تخفيض التكاليف وتحسين جودة المنتجات .
- الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و إكسابها الدعم اللازم، لكونها سهلت المتابعة والمراقبة .
- محاربة الفساد الإداري وظاهرة البروقراطية .
- الاهتمام بالقطاع الزراعي والخروج من ظاهرة الاستغلال التقليدي ،فالمنتجات الزراعية الجزائرية مازالت موسمية تخضع للعوامل المناخية والطبيعية فلا يمكن استهلاك منتج إلا في وقته كما يشهد هذا القطاع غياب تام للتخطيط والتنظيم .وبذلك نقع في سوء لتسويق ،ومحاولة انشاء استثمارات وفق دراسات علمية ومتطورت وتدعيمها لتحصيل عوائد مالية تضمن استمرار المشروعات وحمايتها من الزوال .
- إنشاء قاعدة بيانات إحصائية على شبكة الانترنت من أجل توحيد مصادرها وإسنادها إلى هيئة واحدة رسمية، مع ضرورة تحديثها.

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

الكتب :

1- فوزي عبد الخالق فائق،**العلاقات الاقتصادية الدولية** ،الجامعة المفتوحة ،طرابلس ،سنة 1998

2- فريد النجار، **تسويق الصادرات العربية**، دار قباء، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ،2002

3- سعد غالب ياسين، **الإدارة الدولية مدخل استر اتيجي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ،1999

4- غول فرحات، **التسويق الدولي مفهوم وأسس النجاح في الأسواق العالمية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ،2008.

5- عادل عبد المهدي، **الموسوعة الاقتصادية** ،دار ابن خلدون، بيروت، 1980

6- أحمد هني ،**اقتصاد الجزائر المستقلة** ،**ديوان المطبوعات الجامعية** ،الجزائر،الطبعة الثانية ،سنة 1993

7- محمد الصغير بعلي، **تنظيم القطاع العام في الجزائر (استقلالية المؤسسات)**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، سنة 1992

8- عزيزي أحمد عكاشة ، أ.د .سالم عبد العزيز ،**الأجهزة والإجراءات الداعمة لتطوير التجارة الخارجية الجزائرية** ، مجلة الابتكار والتسويق ، العدد الرابع

9- كربالي بغداد ، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،العدد الثامن ،جانفي 2005

10- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،**مشروع التقرير حول الشغل** ،**الجزائر** ،جوان 2002

11- د/ محمد عبد العزيز عجيمية- د/ إيمان عطية ناصف ،"**التنمية الاقتصادية – دراسة نظرية وتطبيقية**-" ،الناشر قسم الاقتصاد ، الاسكندرية،2003

12- روبرت سولو،**نظرية النمو** ،الطبعة الثاني ،ترجمة ليلى عبود مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان 2003

13- مايكل سبينس ،**التقارب التالي مستقبل النمو في عالم متعدد السرعات** ،ترجمة حمدي ابو كيلة ،المركز القومي للترجمة ،القاهرة ،مصر،سنة 2016

14- سعد،غالب ياسين،**الإدارة الالكترونية** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان ،الاردن

15- مصطفى محمود فؤاد، **التصير والاستيراد علميا وعمليا**، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، ،1993

16- أحمد محمد عبد الخالق ،**الاقتصاد السياسي** ،الإصدار 13 ،المكتبة الثقافية

17- تامر البطراوي ،**ابحاث في الاقتصاد السياسي النظرية الكلية عرض ومناقشة** دار بيبول – الأزاريطة – الأسكندرية – جمهورية مصر العربية،سنة 2017

18- صديق محمد عفيف ،**التسويق الدولي نظم التصدير والاستيراد** د. الطبعة العاشرة ، الناشر مكتبة عين شمس اسكندرية،مصر ،سنة 2003

19- محمد لطفي جمعة ،**محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية و النظامات الأوروبية** ،مؤسسة هنداوي،مصر ،سنة 2012

20- محمد فهي لهبط، محمود حمزة عليش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، مصر ، سنة 1947

21- جميل محمد خالد ،**أساسيات الاقتصاد الدولي** ،الاكاديميون للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،سنة 2014

22- نعيم الظاهر ،**مدارس الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الاردن، سنة 2015

23- خالد سعد زغلول،**الاقتصاد السياسي**، الطبغة الثانية، دار النهضة، القاهرة،سنة 2001

24- بن شني عبد القادر ،**تسيير عمليات التجارة الدولية مطبوعة بيداغوجية** تخصص تجارة دولية ،جامعة عبد الحميد ابن باديس ،مستغانم ،سنة الدراسية 2021-2022

25- أحمد محمد عبد الخالق ،**الاقتصاد السياسي** ،الإصدار 13 ،المكتبة الثقافية

26- أمين حواس **نماذج النمو الاقتصادي** جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر 2021

27- أمين حواس، **مطبوعة موجهة للطلبة محاضرات في النمو لاقتصادي**، جامعة تيارت ،الجزائر ،سنة 2016

28- عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، **نماذج النمو الاقتصادي**، دار ناشيري للنشر الالكتروني، سنة 2018

29- غطاس عبد القادر، زايري بلقاسم، **العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي** ،مخبر البحث في الاقتصاد الكلي التنظيمي، جامعة وهران ، سنة 2009،

30- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات االقتصادية الدولية**، الدار الجامعية نمصر، ،2005

31- حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة الثالثة، مكتبة زهراء الشرق، مصر، سنة 1996

32- حسن أحمد توفيق، **التجارة الخارجية دراسة تطبيقية**، دار النهضة العربية مصر، سنة 1988

32- د.محمود يونس ومجموعة من الدكاترة ،**التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية** ،كلية التجارة جامعة الاسكندرية ،دار التعليم الجامعي ،مصر سنة 2015

33- نويوة عمار،**مطبوعة في الاقتصاد الدولي**، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2013-2014

34- سدي علي، **دروس في نظرية التجارة الدولية**،جامعة ابن خلدون تيارت، سنة 2014-2015

35- غيث مجدي *علي* محمد، **نظرية هيكشر واولين في التجارة الخارجية في ضوء الفكر الاسلامي**، *جامعة الاردنية،سنة 2014*

36- حليس عبد القادر،**محاضرات معمقة في نظريات التجارة الدولية** ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية ،جامعة الجلفة ،سنة 2022

الأطروحات :

37- حمشةعبد الحميد، **دورة التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة ماجيستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2013

38- التجاني بن سالم ،،دراسة **قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2014)** ،جامعة قاصدي مرباح ،بسكرة ، السنة 2016

39- خالد محمد علي "المصري ،**أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي** ،رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال ،قسم اقتصاد المال و الأعمال ،جامعة مؤتة

40- قسوم ميساوي الوليد، **دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر مع أخذ الفترة الممتدة من 1978-2006** مذكرة ماجستير ، تخصص اقتصاد تطبيقي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2007

41- بورياح كنزة، بطيوي أمين ،**واقع وافاق سياسة التصدير في الجزائر دراسة حالة بمديرية الجمارك لمستغانم** ،مذكر مقدمة لنيل شهادةماستير أكاديمي تخصص تجارة دولية ،جامعةابن باديس مستغانم ،سنة 2020

42- بن لحرش صراح، **تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، سنة 2013

43- بهلول مقران ،**علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970** مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ،جـامعة الجزائر 3 ،السنة الجامعية 2010-2011

44- كنزة وشن ،**دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي -مجلس التعاون الخليجي نموذجا (200 – 2018)** ، مشروع مذكرة نيل شهادة الماستر ،تخصص: مالية وتجارة دولية ،جامعة محمد خيضـر ،بسكرة ،الجزائر ،السنة الجامعية: 2018-2019

45- زيرمي نعيمة ،**التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص المالية ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان، سنة 2011.

46- مراد بودية مهد جميل ،سنوسي بن عومر ،**واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية** ، مخبر البحث والتنمية المحلية ،جامعة معسكر

47- وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز والعوائق** أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل المالي، جامعة الجزائر،سنة 2004

48- ناصر الدين قريبي، **اثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل ماجستير تخصص اقتصاد دولي ،جامعة وهران، سنة 2014

49- زين العابدين محمد عبد الحسين ،**اثر مضاعف التجارة الخارجية على الدخل القومي في العراق دراسة تحليلية للفترة (2006-2018)**،مجلة الجامعة العراقية العدد(47-ج2)،سنة 2019

50- بدر شحدة سعيد حمدان ،**تحليل مصادر النمو في الاقتصاد (1995-2010)** ،جامعة الازهر ،غزة ،سنة 2012

51- الوليد قسوم ميساوي **اثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993** جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر سنة 2018

52- عمري عبد الباسط ،**اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980 – 2013)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير شعبة: علوم اقتصادية تخصص: إقتصاد كمي ،جامعة أمحمد بوقرة ،بومرداس ،السنة الجامعية: 2016/ 2015

53- بن البار امحمد، **دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر للفترة الممتدة بين)2009-1970)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر،3 ،2011/2012

54- علياتي فاطمة الزهراء أثر **الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1990-2019** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اقتصاد كمي جامعة يحي فارس المدية الجزائر 2021

55- محمد إسماعيل ،سفيان قعلول، **مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية** ، العدد 106، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي، سنة 2022

56- بهلول مقران ،**علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة ما بين 1970-2005** ،إعداد مذكرة لنيل شهادة ماجيستير فرع اقتصاد كمي ،جامعة الجزائر 3 ،سنة 2011

57- عدة محمد، **تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي الجزائري الفترة الممتدة من 1990-2014**، مذكرة لنيل ماستير أكاديمي، تخصص تجارة ولوجيستيك، جامعة ابن باديس، مستغانم، سنة 2016

58- عزوز على ،"**الضغط الضريبي و أثره على النمو الاقتصادي** –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1994– 2004)،.مذكرة ماجستير جامعة الشلف، 2006 – 2007

59- فضيلة ملواح، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018)**، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية، الجزائر، سنة 2020

المراجع باللغة الأجنبية :

1- Pierre Robert, Croissance et crise (Analyse économique et historique), chapitre I : La croissance, présentation d'un processus complexe, Pearson, France,2010

2- Asher Isaac .phd,international trade tarief and commercial policies,Richard Irwin,1948 chicago

3- GOTTFRIED HABERLER, A SURVEY OF INTERNATIONAL TRADE THEORY Revised and Enlarged ,Edition SPECIAL , PAPERS IN INTERNATIONAL ECONOMICS , No. 1, Jury 1961

4- John Stuart Mill , Principles Of Political Economy , The Project Gutenberg EBook , September 27, 2009

5- A SURVEY OF INTERNATIONAL TRADE THEORY GOTTFRIED HABERLER Revised and Enlarged Edition

6- The Project . Gutenberg EBook of Principles Of Political Economy by John Stuart Mill September 27,

7- Paul R. Krugman Princeton, Maurice Obstfeld, International Economics Theory and Policy, SIXTH EDITION, University of California, usa

8- Paul R Krugman Princeton, Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz International Economics Theory & Policy,NINTH EDITION, addison welsey,usa

9- UPPSALA STAFFAN BURENSTAM LINDER ,AN ESSAY ON TRADE AND TRANSFORMATION ,MQVIST & WIKSELLS BOKTRYCKERI AB, 1961